د. فرج فوده

قبل السقوط



د. فـرج فـوده

قبــل السّقوط

إهــداء ..

إلى ولدى يــاســرْ

الذى لم أدخر له إلا المخاطرة ...

د . فــرج فــوده

مقـــدمة

لا ابالى ان كنت فى جانب والجميع فى جانب آخر ، ولا احزن ان ارتفعت أصواتهم أو لمعت سيوفهم ، ولا اجزع ان خذلنى من يؤمن بما اقول ، ولا أفزع ان هاجمنى من يفزع لما اقول ، وانما يؤرقنى اشد الأرق ، أن لا تصل هذه الرسالة الى من قصدت ، فانا اخاطب اصحاب الرأى لا أرباب المصالح ، وأنصار المبدا لا محترفى المزايدة، وقصاد الحق لا طالبى السلطان ، وأنصار الحكمة لا محبى الحكم، وأتوجه الى المســتقبل قبل الحــــاضر ، والتصـــق بوجدان مصر لا بأعصابها ، ولا ألزم برأيى صديقا يرتبط بى ، أو حزبا اشــارك فى تأسيسه ، وحسبى ايمانى بما اكتب ، وبضرورة أن أكتب ما اكتب، وبخطر أن لا اكتب ما اكتب ·· والله والوطن من وراء القصد ·

القاهرة ــ ١٩ ينــاير ١٩٨٥

الفصل الأول

القصد والجهل

« لا اقاتل حتى تأتونى بسيف له عينان ولسان وشفتان ، فيقول هذا مؤمن وهذا كافر »

سعد بن ابى وقاص

(١)

جهــل القصــد

من منا لا يتذكر قصيدة حافظ ابراهيم الشهيرة ، المعــروفة باسم القصيدة العمرية ، والتى من أبياتها :

وقــال قولة حــق اصـبحت مثـــلا
واصبح الجيـل بعد الجيـل يرويها
امنت لما اقمت العــدل بينهمـــوا
فنمت نــوم قرير العين هانيهـــا

والقائل ـ كما هو معلوم ـ هو الهرمزان أحد قادة الفــرس ، والذى قيل عنه ـ كما هو معلوم ـ عمر بن الخطاب ، والمقـــولة ترجمة شعرية للعبارة الشهيرة ، عدلت فأمنت فنمت يا عمـــر ، والحدث الذى أدى الى القول هو نوم عمر فى ظل شـــجرة ، بلا حراسة الا من العناية الالهية وحب الرعية ٠

ولعل القارىء يرى معى أن القصة بتفاصيلها السابقة ، نموذج رائع للعدل الذى يقود الى الأمن ، والأمن الذى يقود الى الأمان ، وأنها مثال لما يجب أن يكون عليه ولى الأمر العادل ، لولا أن الشىء الحلو لا يكتمل كما يقولون ، وانه لكى تكتمل الصورة بوجهيها ، علينا أن نذكر القارىء بأن عمر نفسه قد مات مقتولا ، على يد

فيروز الغلام المجوسى ، وكنيته أبو لؤلؤة ، وان قتل عمر قد تم فى المسجد حيث كمن له الغلام ، وطعنه وهو يستدير لكى يبدأ صلاة الفجر، منهيا حياة الخليفة العظيم ، عدلا وقدرة وزهدا ، مثبتا أن ما فعله عمر، وما كان فى العادة يفعله ، انما كان قصورا فى اجراءات الأمن ، وان العدل ليس دائما وسيلة الأمان ، وأن النوم فى ظل شجرة ، والحركة دون حراسة فى وسط الرعية أو حتى فى المسجد ذاته ، أمر لا يصلح نموذجا لحاكم الا اذا كان الحاكم من هواة الاستشهاد ، ولعلى لا أنهى حديث هذه الواقعة ، دون أن أذكر أمرا يمكن احتسابه ضمن سخريات القدر أو مفارقاته العجيبة ، فقد قتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب ثلاثة ظن بهم التآمر على قتل أبيه ، وكان أولهم الهرمزان ، صاحب الرواية التى بدأنا بها الحديث ..

وما دمنا نتحدث بلغة السياسة ، فلنقل ان حادث قتل عمر ، كان أول حوادث الاغتيال السياسى للحكام فى عهود الدولة الاسلامية ، لكنه لم يكن الأخير ، فقد تولى بعده عثمان ، واغتيل على يد الثائرين عليه بعد حصار جهيد ، وكان أغلب الثائرين من مصر ، ثم تولى على بن ابى طالب ، واغتيل على يد عبد الرحمن بن ملجم ، انقاذا ، كما ظن ابن ملجم وما أظنه الا مخطئا ، للمسلمين من التناحر والانقسام ..

وهكذا ، أيها القارىء العزيز ، نصل معا الى حقيقة مروعة ، رغم كونها معروفة ، وهى أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة قد قتلوا ، واحد منهم على يد غلام مجوسى ، واثنان منهم على يد مسلمين متطرفين ، ويكفى أن تعلم أن أول البادئين بطعن عثمان كان محمد بن أبى بكر الصديق ، وأن قاتل على لم يكن يشك لحظة فى أنه يؤدى بقتله خدمة عظمى للاسلام والمسلمين ، وربما ترى معى

انه مما يهون من هذه الكارثة ، أن أول الخلفاء قد نجا من القتل ومات على فراشه ، وأقصد بالطبع أبا بكر الصديق ، لكنك تفجع مثلى حين تعلم أن ذلك أيضا ليس خبرا يقينا ، وأن بعض الروايات تذكر (أن أبا بكر والحارث بن كلده كانا يأكلان خزيرة أهديت لأبى بكر فقال الحارث لأبى بكر : ارفع يدك يا خليفة رسول الله ، والله ان فيها لسم سنة ، وأنا وأنت نموت فى يوم واحد ، قال فرفع يده فلم يزالا عليلين حتى ماتا فى يوم واحد عند انقضاء السنة) (١) .

وهكذا نصل الى يقين باغتيال ثلاثة من الخلفاء الراشدين ، وظن باغتيال الخليفة الرابع ، كل ذلك خلال ثلاثين سنة بالتقويم الهجرى ، وكل ذلك قبل أن تمر ثلاثة عقود على وفاة الرسول ، أى فى حياة معاصريه ، وكل ذلك أيضا فى أزهى عصور الاسلام اسلاما وأكثرها اقترابا من أصول العقيدة ورسوخا لمبادئها .

هذا وجه من وجوه النظر فى هذه الفترة الخصبة من فترات العقيدة ، لكنه ليس الوجه الوحيد ، بل هناك وجوه أخرى تستطيع أن تراها اذا تفحصت سنوات حكم الخلفاء الراشدين ، حيث تستطيع أن تذكر بقدر كبير من اليقين أن فترات استقرار الحكم فيها لم تزد عن عهد عمر ونصف عهد عثمان (أى الستة أعوام الأولى من حكمه) ، أما ما قبل ذلك فهو عهد أبو بكر وأغلبه (على قصره) كان منصرفا الى قتال المرتدين عن الاسلام ، وأما ما تلى ذلك فيتمثل فى الستة أعوام الأخيرة من عهد عثمان ، وهى الفترة التى تزعم فيها معارضته نفر من الصدر الأول للاسلام ، حسبك أن نذكر منهم عبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وعلى بن أبى طالب ، وأبا ذر الغفارى ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر وغيرهم كثيرون ، فاذا تجاوزت حكم

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ــ المجلد الثالث (فى البدريين من المهاجرين والأنصار) ــ دار صادر ــ بيروت ــ ص ١٩٨ .

عثمان ، فانك تستطيع أن تقول دون تجاوز للحقيقة أن خــلافة علي بن أبى طالب ، لم تكن اكثر من فترة جهاد فى سبيل جمع كلمة المسلمين على بيعته ، وهو الأمر الذى لم يتحقق له ، وأنه قاتل فى سبيل ذلك حتى قتل غيلة ، وكان اجماع المسلمين عليه عند مقتله اقل بكثير منه عند توليته ، حتى أن بعض الفقهاء يرى ان الخلافة لــم تتحقق الا للثلاثة خلفاء الأولين ، وهو أمر يمكن ان يكون محــل نظر ، أو فى اقل القليل محل مناقشة ·

ونخلص من ذلك كله الى أن فترة حكم الخلفاء الراشدين تكاد تنقسم زمنيا الى نصفين ، نصف منهما عرف فيه المسلمون الاستقرار وتميز بأنه اكثر فترات الصدر الأول للاسلام أتجاها للفتح الخارجي وربما كان ذلك أحد أسباب استقراره ، ونصف آخر لم يعــــرف المسلمون فيه استقرارا ، وتراوحوا فيه بين الاعتراض حينا ، والانقسام أحيانا ، والاقتتال غالبا ·

خليق بى أن أتوقف هنا قليلاً ، وأن أسأل نفسى قبل أن يسألنى القارىء ، ترى ما القصد من العرض السابق ؟ بل اننى أكاد ألمح أن السؤال ربما تحول الى أتهام بأننى أحاول التركيز على الجانب غير المضىء فى أحداث هذه الفترة العظيمة ، وهو أمر أقسم للقارىء انه لم يخطر لى على بال ، بل على العكس من ذلك تماما ، اردت أن أزن الأمر لكي أصل بالقارىء الى فهم ما أفهمه من الاسلام ، وهو فهم السياسى ورجل الفكر قبل أن يكون فهم رجل الدين ، وهو أيضا فهم يستند الى قاعدة أساسية وهى :

أن الاسلام لم يتنزل على ملائكة ، وانما تنزل على بشر مثلنا ، بعضهم جاهد نفسه فارتفــع الى أعلى عليين وبعضهم أرهقــه الضــعف الانســانى فأخطــأ ، وأنهــم فى تراوحهــم بين السمو والضــعف ، انمــا يقتــربون منــا اكثر بكثير ، ويلتصقون بوجداننا اكثر بكثير ، ونفهمهم عن قــرب اكثر بكثير من أن نقرن

افعالهم بالمبالغات ، أو نقرن صفاتهم بالتقديس البالغ فيه ، او نقرن حياتهم بالمعجزات والأساطير ..

لقد كان عمر بشرا مثلنا ، غير انه كان أعظم منا بمغالبته لنفسه ، وبابتعاده عن زهو الملك وغروره ، وكان عثمان بشرا مثلنا ، لكنه كان أعظم منا ايمانا ، وفي ذات الوقت كان به ما بنا من ضعف تجاه ذوى الرحم ، وهو ضعف لم يكن ينكره ، وهو أيضا ضعف ان شئت أن تصفه فلك أن تصفه بأنه قوة الرحمة ، وسلطان حب ذوى القربى الشديد ، وهو أمر يمكن أن يحمد له ، لولا أنه جاء وعثمان في السلطة ، فاذا بالرحمة تصبح على لسان المعارضين محاباه ، واذا بحب ذوى القربى يصبح من وجهة نظر الناقدين حملا لبنى أمية على العالمين ، أما على بن أبى طالب ، فقد كان ايضا بشرا مثلنا ، لكنه كان رجل دين قبل ان يكون رجل دولة ، ورجل حكمة لا رجل سياسة ، ورجل آخرة لا رجل دنيا ، وكان فى كل ما كان قدوة ومثلا ، وكان فى كل ما لم يكن مثلا ، ولعل ذلك كله كان أعظم ما فيه ، ولعله أيضا فى ذات الوقت ما أدى به الى ما انتهى اليه ، لأنه واجه على الجانب الآخر رجل دولة فريدا ، وقطب سياسة فذا ، وعاشق للدنيا بلا شبهة أو مراء .

بهذا الفهم يقتربون منا ونقترب منهم ، ويرتفعون عنا ونطمح اليهم خاصة حين نستعرض أوجه العظمة فى سلوكهم ، لكنه ارتفاع يقترن به ما يقترن من فهم للدوافع ، ورغبة فى التمثل ، ولمكان فى الاقتداء ، ولا يقلل من شأنه حوادث الاغتيال السياسي، فما كان اغتيال عمر ليقلل من مكانته ، وما كان اغتيال عثمان الا اختيار عثمان نفسه حين رفض اعتزال الحكم أو القصاص منه ، وما كان اغتيال على الا مثلا أعطاه الله للاحقين على أن التطرف الديني آفة ، وعلى أن اماما عظيما مثل على لم ينج من عواقبه ..

انتا نستطيع مما سبق أن نخرج بعدة نتائج ..

النتيجة الأولى : أن المجتمع المثالى ، أو اليوتوبيا (المدينة الفاضلة) ، أمر لم يتحقق على مدى التاريخ الانسانى كله ، وبالتالى على مدى تاريخ الخلافة الاسلامية كله ، حتى فى أزهى عصوره ، وأن من يصورون للشباب الغض ، أن قيام حكم دينى سوف يحول المجتمع كله الى جنة فى الأرض ، يسودها الحب والطمأنينة ، ويشعر فيها المواطن بالأمن ، ويتمتع فيها الحاكم بالأمان ، ويتخلص فيها الأفراد من سوء القصد وحقد النفوس ونوازع الشر ، انما يصورون حلما لا علاقة له بالواقع ، ويتصورون وهما لا أساس له من وقائع التاريخ ، ولا سند له فى طبائع البشر ٠

النتيجة الثانية : أن كل ما عرضته انما ينهض دليلا على أن هناك فرقا كبيرا بين الاسلام الدين ، والاسلام الدولة ، وأن انتقاد الثانى لا يعنى الكفر بالأول او الخروج عليه ، وانك فى الثانى سوف تجد كثيرا يقال او يعترض عليه ، حتى فى أعظم ازمنته ، بينما انت فى الأول لا تجد الا ما تنحنى له ، تقديسا واجلالا ، وايمانا خالصا ، وانه اذا جاز أن يقال هذا عن عهد الخلفاء الراشدين ، فانه يجوز أن تقول ما هو اكثر واكثر ، حين تتصدى بالتحليل والنقد لعصور لاحقة ، ارتفعت فيها رايات الحكم الدينى، وادعى أصحابها أنها وجه الاسلام الصحيح ، وأنهم الحافظون للكتاب والمحافظون عليه ، والتابعون للسنة والمتابعون لها ، وهم بالرغم من ذلك يستحلون القتل فى غير حق ، والظلم بلا داع ، ويدخلون على المؤانسة أبوابا لو سمع بها الصدر الأول فى الاسلام ، لعجز عن أن يدخلها فى باب من أبواب الجاهلية ، تلك الأبواب التى تقصر عنها او لا تكاد تتسع لها ٠

انت هنا تملك أن تفصل بين الاسلام الدين والاسلام الدولة ، حفاظا على الأول حين تستنكر أن يكون الثانى نموذجا للاتباع ،

أو حين يعجزك ان تجد صلة واضحة بين هذا وذاك ، فالأول رسالة ، والثانى دنيا ، وقد أنزل الله فى الرسالة ما ينظم شئون الدنيا فى أبواب ، وترك للبشر أبوابا ، دون أن يفرط فى الكتاب من شيء ، وانما يسع برحمته بشرا هم أعلم بشئون دنياهم من السلف ، ويترك لهم أمورا تختلف باختلاف الأزمنة ، لا يترك لهم فيها الا قواعد عامة ، ان اتسع أفقهم أخذوا من غيرهم وتأقلموا مع زمانهم دون خروج على صحيح الدين أو كفر به ، وان ضاق أفقهم أحالوها ملكا عضودا ، سندهم فيه فقهاء يجدون لكل شيء مخرجا ، ولكل خروج على الدين تأصيلا ، ولو شئت أن أحدثك لحدثتك وحدثتك ، لكنى أمسك عن ادراك بأن ذلك كله لم يكن من الاسلام فى شيء ، وأن الله أرحم بعباده من أن يكون ذلك هو صحيح ما شرع لهم ، والله وصادقوا العقيده يعلمون أن الاسلام من ذلك كله براء ..

دع عنك اذن حديث الساسة عن الدين والدولة وسلم معهم بالدين ، أما الدولة فأمر فيه نظر ، وحديث له خبيء ، وقصد وراءه طمع ، وقول ظاهره الرحمة وباطنه العذاب ..

دع عنك اذن حديث الساسة عن المصحف والسيف ، فالمصحف فى القلب ، أما السيف فاسأل التاريخ عنه ، وما ينبئك مثل تاريخ ، فقد أطار السيف من رؤوس المسلمين اضعاف ما أطار من رؤوس أهل الشرك ، وقل للمتشدقين بحديثه أن حديث الرحمة فى عالم اليوم أقرب الى القلب ، وأن سبيل السماحة الصق بالوجدان ، وحدثهم بحديث سعد بن أبى وقاص ، حين اعتزل الفتنه قائلا : ائتونى بسيف يميز بين الحق والباطل .

النتيجة الثالثة : اننا نهوى تجزئة الأمر عن قصد ، ونهمل فارق القياس عن عمد ، حتى نتوصل الى نتائج تتفق مع ما وقر فى القلب باكثر مما تتفق مع المنطق أو حكم العقل ، مع تذكرة أرى

أن لها ضرورة ، وهى أن العقل لم يكن أبدا مختلفا مع قواعد الدين الصحيح أو مخالفا لها ، وانما كان لها مؤيدا وسندا ان صدق القصد وسلمت النية ..

أما ما قصدته بالتجزئة للأمر ، فحسبك دليلا عليه ما ذكرته من حديث الأمن والأمان فى قصة النوم تحت الشجرة ، وأما فارق القياس فدونك المقارنة بين واقع الحياة فى الصدر الأول للاسلام وواقع الحياة اليوم ، وهو واقع ان حكمت العقل فيه فلا بد أن تأخذ فى حسابك أن عدد سكان المدينة المنورة لم يكن يزيد وقت الخلافة الراشدة عن تعداد أصغر عواصم المراكز فى مصر الآن ، وأنه شتان بين وسائل الحياة وأساليبها فى ذلك العصر ونظائرها اليوم ، وأنه يستحيل أن يكون المطلوب من الحاكم اليوم ، أن يسير فى الأسواق رافعا الدره ، أو أن يعلو بها رؤوس معارضيه ، أو أن يتصنت على البيوت فى الليل ، حتى يعلم من أحوال المسلمين ما يدعوه لأخذ الثريه لأطفال جياع ، أو يعود لامرأته ليصحبها الى زوجة تلد دون معاونه ، أو أن ينفى صاحب وجه صبوح خارج القاهرة حتى لا يكون فتنه لنسائها ، أو أن يؤرقه أن تعثر دابة فى جنوب أسوان ، أو أن يمسح يده فى نعليه لأنه لا يملك منديلا ، أو أن يلبس لزارا فيه اثنتا عشرة رقعة ، أو حتى أن يكون هو الحاكم الأوحد على بيت المال ، والمتصرف الأوحد فى شئونه ، دون رقابة الا من ضميره ، ودون وازع الا من دينه وتدينه ..

ان من يهملون فى مقارناتهم أحوال العصر وما طرأ على الحياة من اختلاف ، انما يركبون بنا مركبا صعبا ان لم يكن مستحيلا ، فليس حلا ان تخرج مجموعة الى كهوف الصحراء الشرقية أو الى شعاب اليمن مهاجرة بما تحمل من عقيده ، آخذة بظاهر الأمر لا بجوهره ، ظانة أن لاستعمال السواك ، وتكحيل العينين ، وتجهيل المجتمع ، والتسمى باسماء السلف الصالح ،

غاية المراد من تدين العباد ، والمؤكد أن هذا ليس حلا ، بل هو مصادمة بين الاسلام وأحوال العصر ، لا مبرر لها الا حسن النية وقصور الفهم فى ذات الوقت ، ولعلى أتساءل ويتساءل القارىء معى ، هل هذا أجدى للاسلام والمسلمين ، أم الأجـدى أن نحلل على مهل أحوال عالمنا المعاصر ، وأن نحاول جاهدين أن نقبل ما فى المجتمع من أمور لم يكن لها فى الصدر الأول للاسـلام نظير أو مصدر للقياس ، وأن نحاول وضع قواعد جديدة لمجتمع جديد ، لا تهمل روح العصر ولا متغيراته ، وتقر فى ذات الوقت حقيقة مؤكده ، وهى أننا نتعامل مع بشر ، فى مجتمع كان وسيظل الخطأ الانسانى جزءا من تكوينه ، والضعف البشرى مكونا من مكوناته ، وأن الأمر بدءا وانتهـاء ، يكون بالقـدوة والموعظـة الحسنة ، والارشاد الى سواء السبيل بعقول متفتحة ، وليس بالقسر والعنف وتجاهل الحقائق ·

النتيجة الرابعة : أن أمـور السياسـة لا يجـوز أن تؤخذ بما تؤخذ به الآن من تسطيح وتهوين للأمور ، وسـوء مفرط فى الاستدلال ، فقد يجوز أن نأخذ ما يصيب الأفراد من خير على أنه ابتلاء ، وما يأتيهم من شر على أنه اختبار ، لكن اطلاق تلك الأحكام على أحوال الدول وشئون السياسة خطأ جسيم ، ربما ارتد الى قائله حاملا له عكس ما قصد وغير ما أراد ، وبوسع المقلب (وليس المنقب) فى صفحات الصـحف أن يجـد الكثير من النماذج على ما ذكرت ، فمثلى لا يفهم ، أيا كانت الدوافع ، أن يتشفى واحد من كبار الدعاة فى مصرع رئيس سابق ، ذاكرا أن الاغتيال انتقام الهى ، ناسيا أنه مردود عليه بتساؤل ظاهره سذاجة ، وباطنه حجة ، عن قوله فى اغتيال الخلفاء الراشدين ، واذا كانت هزيمتنا فى ١٩٦٧ غضبا الهيا فما القول فى نصر اسرائيل ؟ هل هو رضاء من الله فى المقابل ؟ ، واذا كان تدهور مستوى المعيشة فى بلادنا سخطا من الله لترك شرعه الصحيح فما القول فى ارتفاع مستوى

المعيشة فى دول الغرب ؟ ، وأستطيع أن أستطرد مع القارئ فى أسئله لا طائل وراءها الا أن نتعجب من اطلاق الأحكام دون ترو ، والحكم على الأمور دون تحكيم للعقل ، فليس كل أمر سيء سخطا أو ابتلاءا ، وانما أمور يسهل تحليل أسبابها ان أتت من فرد أو مجموعة ، ويسهل مواجهتها بحلول عقلانية ان كانت ثمة مواجهة، دون أن ينتقص هـذا من ايماننا أو يزيد ٠ ودون أن نهـرب من مواجهة المشاكل ذاهون الأساليب ، وأقصد بها الاحالة الى الارادة الالهيـه ، التى يجب أن يعلو التسليم بهـا وبقدرتها فـوق هـذه التفاسير ، ولنا فى عـام الرمـادة أسوه ، وفى طاعون عمواس أسوة ، وكلاهما حدث فى عهد عمر ، وعمر هو عمـر ، وعهده هو العهد الذى يعلو على شبهة غضب الله على عباده المؤمنين ، ولنا أيضا أن نقف وقفة هادئة ، مع الهاتفين فى كل مره يصيبنا فيها ضر أو ضنك ، بأن هذا عقاب الله على تركنا لشريعته ، تلك التى لـو طبقناها لأبدلت ضرنا خيرا ، وضنكا غنى ، ذاكرين لهـم أن فى حجتهم كثيرا من الوهن ، وأنها مردود عليها بأن تطبيق الشريعة انما يصدر عن الرغبة فى تطبيقها وليس عن الرغبة فى التوسل بها الى غنى أو رفاهه ، وأن ما يحدث فى أيامنا يسهل تفسيره بأنه محصلة لأسباب قد تتعلق بقصور فى أسلوب حكم ، أو تقصير فى الأخذ بأحسن السبل ، وهما أمران يمكن أن تجد لهما حلا اذا قست على أمور الدنيا دون أن تهمل فى وجدانك أعظم ما يهبه الدين ، وهو الضمير ، وباختصار فهذه قضية وتلك أخرى ٠

النتيجة الخامسة : أن فصـل الدين عن السياسة وأمـور الحكم ، انما يحقق صالح الدين وصالح السياسة معا على عكس ما يصور لنا أنصار عدم الفصل بينهما ، ويجدر بى هنا أن افصل قبل ان افصـل بين أمرين ، أولهما أقبله وأطالب به وهو فصـل الدين عن السياسة ، وثانيهما أرفضه ولا اقتنع به وهـو تجاهل الدين كأساس من أسس المجتمع ، والفرق عظيم ، فالدين مطلوب ،

لأنه أحد أسس تكوين الضمير فى المجتمع ، وكلنا يسعد بأن يتعلم أولاده أصول الدين فى المدارس وأن يحفظوا كتاب الله أو بعضه ، وأن نستمع جميعا الى آيات الله تتلى من خلال وسائل الاعلام ، وأن نسعد جميعا بالاحتفال بالمناسبات الدينية ، وأن يكون لرجال الدين مكانتهم ولقدرهم احترامه وتوقيره ، هذا كله أو اكثر منه قدر من تواجد الدين فى الدولة مقبول بل مطلوب ، وهو أمر يختلف تماما عن فصل الدين عن السياسة وهو الأمر الذى أسمح لنفسى بأن أستطرد فيه معك ، حجتى فى ذلك ما تحدثنا به كتب التاريخ ليس عن عصور الحكم الاسلامى المتأخره ، بل عن عصر الصدر الأول من الاسلام ..

دونك ما حدث فى آخر عهد عثمان ، وما كان سببا فى ثورة الثائرين عليه ، ومنهم خمسة من العشرة المبشرين بالجنه ، هم على بن أبى طالب وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبى وقاص ، وطلحه بن عبيد الله ، وقد أنكروا فيما أنكروا أن يولى عثمان أقاربه على الأمصار ، وأن يأوى من أمر رسول الله بطردهم من المدينة ، وأن يتصرف فى أموال بيت المال دون قاعدة ، فيغدق على أقاربه والمقربين منه ، ويمنع عن آخرين ، وأن يضطهد بعضا من الصحابة أسماؤهم لوامع ، ومنهم أبو ذر الغفارى وعمار بن ياسر ، وعبد الله بن مسعود ، وتساءل معى عما فعل عثمان ، هل هو دين أم سياسة وتحرز قبل أن تجيب ، فانك ان ذكرت أنه الدين فأنت مخالف لاجماع من لا تملك ولا أملك مخالفتهم الا على باطل ، وان ذكرت أنها السياسة فقد أرحت واسترحت ، أرحتنى حين أكدت لى ما أتصور أنه صحيح ، وهو أن هناك فرقا بين الاسلام والمسلمين ، فالأول مقدس والهى والثانى قابل للخطأ لأنه بشرى ودنيوى ، وهو أمر لا يشفع له عصر أو اسم ، وأنت بفصلك ما حدث على أنه قضايا سياسة قبل أن تكون قضايا دين ، انما تحفظ على الدين رونقه وجلاله ، وهيبته وقداسته ،

وأنت فى النهاية مستريح لحكمك ، فما كان لأخطاء عثمان رضى الله عنه أن تمس عظمة العقيدة أو سموها ..

ولك أن تنتقل معى أيها القارىء الى خلافة على بن أبى طالب، وأن تتوقف معى قليلا ، وتتأمل معى كثيرا ، معركة الجمل الشهيرة ، والتى كان فيها على وصحبه فى جانب ، والسيدة عائشة زوجة الرسول ومعها طلحة والزبير فى جانب آخر . ولم يكن الجانبان طرفى نقاش أو مناظره فكرية ، وانما كانا طرفى صراع بالسيوف والنبل ، بلغ من ضراوته أن ارتفعت الصيحات فى الجانبين ، تدعو المقاتلين الى أن يطرفوا ، أى أن يقطع بعضهم أطراف بعض ، ودونك قبل أن نخوض فى حديث القتال أن نتساءل كما تساءل أصحاب على ، أيمكن أن يجتمع الزبير وطلحه وعائشه على باطل ؟ ، ودونك سؤال الطرف الآخر فى الخصومه ، أيمكن أن يجتمع على بن أبى طالب وعمار بن ياسر وعبد الله بن عباس على باطل ؟ ، والحق أن السؤال يبقى بلا اجابة هنا أو هناك أو اجابة بالنفى هنا وهناك فى ذات الوقت ، وهو أمر أثره على العقيدة عظيم ، لكنك تجد منه مخرجا ان ذكرت أن الأمر فى هذا كله كان أمر سياسة قبل أن يكون أمر دين ، وأمر حكم قبل أن يكون أمر تحكيم ، والا ففسر لى مصير الفتى من أهل الكوفه ، الذى أمره على أن يقف بين الصفين رافعا لكتاب الله ، داعيا القوم الى ما فيه وكيف قتلوه على اختلاف فى الروايه ، فالبعض يذكر أنهم رشقوه بالنبل فقتلوه ، والبعض يرى أنهم قطعوا يمينه فأخذ المصحف بشماله فقطعوها ، فأخذ المصحف بأسنانه أو بين منكبيه حتى قتل ، وكيف حدث نفس الشىء لكعب بن ثور ، واخرج معى بنتيجة ليس لك أن تخرج بغيرها ، وهى أنها السياسة لعنها الله ، اشعلت نوازع النفوس وثارات الغضب ، حتى وصل الأمر الى أن أصبح الداعى الى تحكيم كتاب الله فى خضم بحرها المتلاطم ساعيا الى

حتفه ، وحتى قتل طلحه بن عبيد الله فى المعركة ، وقتل الزبير على اختلاف فى رواية مصرعه ، ولم ينقذ المسلمين الا دعوة على الى عقر الجمل الذى يحمل أم المؤمنين ، ولست فى حاجة الى أن أذكر لك حوارها مـع أخيهـا محمد بن أبى بكر أو حوار على معها ، فتجاوزات الحوار مفهومة ، ومبررة بضراوة الصراع ··

لعلك متسائل معى الآن ، ولك الحق فى كل تساؤلاتك ، اذا كان هذا هو ما يحدث بين رجال الصدر الأول للاسلام والمبشرين بالجنه ، فكيف يكون المصير على يد من هم أدنى منهم مرتبه وأقل منهم ايمانا وأضعف منهم عقيده ؟ وتساءل معى مره ثانية ، اذا كان هذا هو أسلوب الاختلاف فى خلاف حول قضية محدده قد تكون الثأر من قتلة عثمان فما الذى يمكن أن يحدث حول قضايا أكثر تعقيدا ، ومن رجال أقل تعمقا فى الدين وأبعد التصاقا بعهد الرسول العظيم ؟ بل اكتشف معى حقيقة ليس فيها مجال للشك ، وهى أن الأمر ليس أمر قرآن وسنه ، بل أمر من يفسرهما ، فأنت لا تشك وأنا لا أشك معك فى أن طرفى الخصومه هم أكثر الناس فهما للقرآن ، وأكثر الناس التصاقا بمصـدر السنة ذاته وهـو الرسول الكريم ، ورغم ذلك فقد رأى كل منهما رأيا ، ووصل الأمر بهما الى الاقتتال واسالة الدم أنهارا ··

وعد معى مرة أخرى الى أصل ما توصلت اليه معك فى هذا الجزء من الحديث ، وتساءل معى ، أليس الأصوب أن ننظر الى كل ما سبق من حديث الفتنه والقتال على أنه سياسة وأمور دنيا ؟، لا أشك فى أن الاجابة سوف تكون ، بلى ، ففى هذا استنكار لما تقود اليه الاجابة العكسية ، من كون الدين سببا للفرقة وداعيا للتفرقة ، وحاشا لله أن يكون ذلك صحيحا ·· بل اننى استطرد معك فيما هو أهم ، فالفصل بين القضيتين أرحـم بالاسـلام والمسلمين ، فنحن اذا اختلفنا فى الرأى السياسى انطلاقا من الدين ، فسوف

يتعصب كل منا لرأيه لاعتقاده بأنه لم يعد رأيا ، بل صحيحا من الدين بالضرورة ، ولن يقبل واحد منا أن ينتصر غريمه بالرأى المخالف ، وما أحلى أن يبذل الواحد منا حياته أو دمه أو أطرافه دفاعا عما يعتقد عن صواب أو خطأ أنه صحيح ، ولعل هذا هو مدخل العنف في الحركات الاسلامية قديما وحديثا ، وقديما بالقطع أكثر ، لأن الطرف الآخر لا يقل ايمانا ولا يرى فى الأمر الا ما نراه ·· بينما الأمر على العكس من ذلك تماما فى ظل ما نعيشه من فصل بين الدين والسياسه ، فنحن نختلف ونقبل بالاختلاف ، ونتحاور ولا نتصارع بالسيف ، ونقبل بهزيمة الرأى أمام الأغلبية عن رضى أو حتى عن سخط لا يتجاوز النقد ، وعن أمل فى أن تنتصر الأغلبية له ذات يوم ·

النتيجة السادسة : ان استقراء التاريخ الاسلامى ، يؤكد على حقيقة تبدو شديدة الغرابة أمام المحلل الهادىء ، الذى يحاول استخدام أعظم نعم الله عليه ، وهى نعمة العقل والمنطق ، هذه الحقيقة مؤداها أن أئمة الفقه الاسلامى ، كانوا أكثر من عانى من الحكم السياسى المتسربل بالدين ، وقد يفاجأ القارىء بهذا الأمر ، خاصة وأن ما ينقل الينا من صفحات هذا التاريخ ، انما يقتصر على نصيحة من عابد ، أو حكمة تأتى على لسان زاهد ، وفى المقابل لا تجد الا خليفة يخر ساجدا لله ، أو يبكى خشية منه حتى تخضل لحيته ، أو يختصر الأمر فيسقط مغشيا عليه ··

وهنا نعود مرة أخرى الى حديث التجزئة فى الأخذ من روايات التاريخ ، ونستبعد قبل أن نوضح ما نقصد اليه ، عشرات وعشرات من الفقهاء ، ممن كان شغلهم الشاغل ترجمة أمانى الخلفاء الى أحكام فقهية ، بل والعياذ بالله الى أحاديث مختلقة تنسب الى الرسول ·· دع عنك هذا كله فهو زبد لا غناء فيه ، وتعال معى أحدثك عن أئمة الفقه الأربعة الذين لا خلاف عليهم ،

وهو أبو حنيفه ومالك والشافعي وابن حنبل ، وتعجب معى وأنت تقرأ قصة أبى حنيفه مع الخليفة المنصور ، وكيف سجن وعذب فى السجن ، وكيف ضرب بالسياط حتى ورم رأسه ، ثم كيف أفرج عنه الى حين ، وقد تتصور أن لذلك سببا وجيها من معارضة سياسية أو نقد للخليفة ، لكنك تفزع حين تعلم أن سبب ذلك كله هو رفض أبى حنيفة لولاية القضاء ، تنزها منه عن الدخول فى حاشية السلطان ، وتأكيدا منه على مقولته للخليفة ، « والله ما أنا بمأمون الرضا فكيف أكون مأمون الغضب ؟ » ، وهى مقولة لو تأملتها لزدت حزنا فوق حزن ، وهى أيضا مقولة لم تشفع له ، فقد سجنه المنصور مرة ثانية حين رفض هداياه ، وظل رهين محبسه فى قبو سجن مظلم ، يضرب يوميا بالسياط ، ولا تشفع له أعوامه السبعون ، ولا يخرج من سجنه الا هو مشرف على الهلاك ، بعد أن دسوا له سما بطيئا حتى لا يستطيع أن يروى ما حدث له ، وما أسرع ما تأتى النهاية ، وما أيسر ما يجد البعض فى قول المنصور « من يعذرنى من أبى حنيفة حيا وميتا ؟ » دليلا على ضميره الحى ، وايمانه القائم ، وتقربه الى الله برجاء الرحمة والمغفرة ، ولا أحسب الا أن المنصور كان صادقا مع نفسه ، وهو يفعل ما يفعل فى أبى حنيفه ، فأنت ان تتبعت كلمات المنصور وخطبه ، فسوف تجد رجلا يعيد ويزيد فى قول واحد مختصره (أنا الاسلام ، والاسلام أنا) ، وهو لا يتصور أن يصدر عن الاسلام شىء الا من عباءته ، أو أن يعلن عنه حكم الا من خلال حاشيته ، أو أن يرتفع صيت عالم ومقامه الا أن يكون ذلك كله منسوبا اليه ، ولعل القصد أيضا من سرد هذا الحديث واضح ، فهو استطراد فيما أتصور أنه يسير الاثبات ، وهو أن الخلافة التى خلعوا عليها صفة الاسلام ، كانت فى مجملها أمر دنيا لا أمر دين ، وأمر سياسة لا أمر حكم لشرع الله ، بل انها تتجاوز فى

بعض الأحيان ، بل قل فى أغلبها ، فتصطدم بالاسلام نفسه ممثلا فى رموزه العظيمة من علماء الدين ..

واذا تجاوزت الامام أبا حنيفة الى الامام مالك بن أنس ، فان التاريخ يذكر لنا أن والى المدينه - فى عهد المنصور أيضا - قد أمر رجاله فضربوا مالكا أسواطا ، ثم جذبوه جذبا غليظا من يده، وجروه منها فانخلع كتفه ، ثم أعادوه الى داره وألزموه الاقامة بها ، لا يخرج منها حتى للصلاة ولا يلقى فيها أحدا(١) ، ولا يغنى من الامر شيئا ، أن المنصور استرضاه بعد ذلك حين زار المدينة فى موسم الحج ، وأنه أنكر أنه أمر بهذا وأنه عاقب الوالى .. بل اننى أكاد أجزم بأن وجود الامام مالك فى المدينة ، وابتعاده عن مقر الحكم فى بغداد ، وعن حاشية الحكم من أمثال ابن أبى ليلى وابن شرمه ، كان مبررا معقولا لمحدودية ما أصابه بالقياس الى ما أصاب أبا حنيفه ، وهو أيضا مبرر نجاة الشافعى من ظلم الخلفاء ، حين عاش فى مصر بعيدا عن مقر الخلافة وسلطانها ، لكنه لم يعدم فقيها أحمق مثل (فتيان) ، الذى ضاق صدره بعلم الشافعى وشهرته ، وسبه سبا قبيحا دفع الوالى لضرب فتيان بالسوط (والى هنا والأمر معقول بمفاهيم عصره) ثم الطواف به محمولا على جمل وقد حلقت لحيته وشاربه ورأسه ، ومن أمامه المنادى ينادى : هذا جزاء سب آل رسول الله (٢) ، وهنا لك أن تتأمل معى شكل العقاب وأن تقارنه بأسبابه ، وأن تقول معى لا حول ولا قوة الا بالله ، ثم لك أن تستطرد معى الى ما حدث بعد ذلك ، فقد تربص بعض السفهاء ممن تعصبوا لفتيان ، حتى انتهى الامام الشافعى من حلقته بالمسجد ، وخلا المسجد من رواده ، فباغتوه وانقضوا عليه ضربا عنيفا بهراوات أخفوها فى

---

(١) أئمة الفقه التسعة - عبد الرحمن الشرقاوى - كتاب اليوم - ص ٨٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٩ .

ملابسهم ، وظلوا يضربونه حتى سقط مغشيا عليه ، وتمكنوا من الهرب ، ثم نقل هو الى منزله حيث كانت النهاية ، ولك ان شئت أن تتشكك معى فى كنه القتلة الهاربين ، ولك ان شئت أن تتجاوز ذلك مستعيذا بالله من شر الظن ، ولا يبقى الا حديث الامام ابن حنبل ، وهو حديث ذو شجون ، فما أصاب الامام خليق بأن يكون درسا لمن يتشدقون بعصور ازدهار الفكر الاسلامى فى عهد الخلافة العباسية ، وخليق أيضا بأن يكون درسا للحالمين بدولة الخلافة فى عصرنا الحديث ، المتصورين حاكما لا وجود له الا فى مخيلتهم ، يجمع بين رحمة أبى بكر وفقه على وشدة عمر ورقة عثمان وعدل عمر بن عبد العزيز ، ويملأ أرجاء مصر بمجالس العلم ، حيث يتبادل الفقهاء آراءهم فى شئون الدين فى حرية ، ويتجادلون فيما بينهم بروح المحبة ، ويفندون آراء معارضيهم بالحجه ، ويدفعون ناقديهم بالتى هى أحسن ، ويحتكمون فيما يختلفون فيه الى الخليفة العادل الزاهد ، الذى ان أعجزه الرأى لجأ لمجلس الشورى الاسلامى ، وحسبك علم أعضائه وحلمهم ، ذلك العلم الذى يحسم الخلاف ، وذلك الحلم الذى ينهى الشقاق ، وما على الخليفة الا أن يستدعى المختلفين فينقل اليهم الرأى الشرعى ، ويحيطهم قبل ذلك وبعده بروح الأبوة والحب الاسلامى الصادق ، فيصدعون بما حكم فيهم ، ويقبلون بعضهم البعض قبل خروجهم الى بيت الله ، أيديهم متشابكة ، ويد الله فوق أيديهم مؤيدة لهم بالرشد والسداد ..

دع عنك أحلامهم أيها القارىء العزيز ، بل خذها معك وأنت تنتقل معى الى الواقع المر فى قصة ابن حنبل ، والتى بدأت احداثها باقتناع الخليفة المأمون بقول المعتزلة بخلق القرآن ، وهى قضية فلسفية كان لابن حنبل فيها رأى مخالف ، وما أظن أن كلا من الرأيين يمكن أن يخرج مسلما عن اسلامه ، لكنه مركب السلطة فى الدولة الدينية ، وسطوة الحكم لدى من يخلط بين اجتهاده

وأصول العقيدة ، وهى السطوة التى قادت ابن حنبل مغللا بالأصفاد الى المأمون ، وهو فى السادسة والخمسين من عمره ، محمولا على بعير واحد مع تلميذه الشاب محمد بن نوح ، الذى مات فى الطريق ، ويشاء القدر أن يموت المأمون قبل أن يصل ابن حنبل ، لكن هذا لم يضع نهاية لعذابه ، بل كان بدايته ، فقد حبسه المعتصم فى السجن الكبير فى بغداد ، يعذب بالضرب بالسياط ، ثم ينقل الى سجن خاص فى قبو دار والى بغداد ، مسجونا وحده حتى يتضاعف عذابه ، مضاعفا عليه الأغلال والقيود ، واستمر ذلك نحو عامين ونصف ..

هذا حديث الأئمة الأربعة الكبار ، الذين ملأوا الأرض علما وفقها وحكمة ، وهو حديث يستحيل أن يكون ما حدث فيه محض مصادفة ، فالمصادفة لا تتكرر مع الجميع أو مع ثلاثة منهم على الأقل وعلى الترتيب ، وهو أيضا يستحيل أن يكون شذوذا أو استثناء ، بل الأقرب الى المنطق أن يكون قاعدة ، بل قل غير مبالغ أنها طبيعة الأمور ، ولا تحسبن أن ما أتاك من حديث الخلفاء العباسيين قد تناول من هو مغمور منهم أو هين الشأن ، بل ان الأمر على العكس من ذلك تماما ، فأنت لا تستطيع أن تتجاوز المنصور وأنت تعد خمسا من أعظم الخلفاء بعد الراشدين ، وربما عددت المأمون من بينهم ، أما المعتصم فحسبك أنه فاتح « عمورية » الشهير ، لكن الأمر مرجعه كله الى مقياسك فى وزن الأمور ، فهم عظماء اذا قستهم بميزان الدنيا كرجال دولة ، وهم عظماء اذا قستهم بميزان الفتوح الاسلامية وتوطيد دعائم الاسلام فى أركان المعموره ، وهم محل نظر اذا قستهم بمقاييس ظاهر الدين من ذهاب للحج أو تبرع بالصدقات أو نوادر تأتى على ألسنتهم فى أحاديثهم مع الزهاد ، يصرخون فى نهايتها ياويلتى من ضيق القبر وعذابه ، وهم محل شك كبير ان استعرضت بعض ما سبق وتأملت فيه .

لك أن تتخذ من المقاييس ما شئت ، ولك ان شئت أيضا أن تتجاوز معى قصص التاريخ ، بل قل مآسيه الى واقع اليوم ، وأن تقارن معى ما يحصـــل عليه علماء الدين الكبار اليوم من تكريم واجلال ، ومنابر اعلام مقروء ومسموع ومرئى ، فى ظل قوانين ينعتها أغلبهم بالوضعية ، وبعضهم بالعلمانية ، وبين ما حـدث لأئمة الفقه العظماء ، الذين لا يدعى أحد من المعاصرين أنه يطاولهم فى علم وأ فقه ٠

لهم أن يحمدوا الله كثيرا على نعمـة أمن الرضـــا وأمن الغضب ، ولنا أن نحمد الله كثيرا على أنا لم نشهد نطعا ولم يعل رءوسنا سيف ، ولنا الله أيها القارىء ، أنا وأنت ان قـدر لك أن تقتنع بما ذكرت لك ، فسـوف يحملون علينـا كثيرا ، وسـوف يلصقون بنا كثيرا من الصفات ، بدءا بالعلمانية وانتهاء بالخروج عن الدين ، فلا تحزن وهون عليك ، وتذكر معى قصة الامام على ، وكيف رفض خدعة تحكيم كتـاب الله فدفعوه اليها ، وقبل بهـا فأنكروها عليـه ، وأعـد قراءة ما كتبت ان أردت فلن تجـد فيه خروجا أو مروقا ، وانما سـوف تجد فيه كثيرا من الصـدق مع النفس ، وقدرا من حب الوطن عظيم ، وحوارا أردته هادئا عن طبع وعن قصد ، وفتش فى الكتاب كله فلن تجد استشهادا بآية كريمة أو حديث شريف ، لأن الحديث كله كان سياســة ودنيا وفكرا ، ولم يكن حديث دين أو آخرة أو فقه ، وعساى أن أكون قد أوضحت لك أن ما تســمعه اليوم من حـديث الدولة الدينية أو الحـكومة الدينية ، انما هو أمر سياسة وحكم ، وليس أمر عقيدة وايمان ، بل انه قيادة الى مجهول بالنسبة لك ، معلوم بالنسبة لهم ، مجهل عن قصد ، مبتسر عن عمد ٠

أرجو أن يكون ما سبق كله دعوة مقبولة الى حوار هادىء ، وأن يتخلى من يتصدى بالرأى والحجة والوقائع ، عن عادة لا أدرى

سبب انتشـــارها فى السنوات الأخيرة ، الا أن تكون علامة من علامات الزمن الردىء وهى كثر ، وأقصد بها أن من يتطوع بالرد، لا يكلف نفسه عناء قراءة ما يرد عليه ··

وقانا الله واياهم من عمى البصيرة وجهل القصد ·

(٢)

قصـــد الجهــل

في حديث لى مع أحد مراسلى الصحف العربية ، استطردت فى شرح مفهوم الفصل بين الدين والسياســة ، فاذا به يقاطعنى مستنكرا ، واذا بى أرد عليه ثائرا ، واذا بالحوار قصل فى هذا الكتاب •

ولنبدأ الأسئلة :

هل تريد أن تقصر وظيفة المسجد على أداء الشعائر الدينية والدعوة لأمور العبادات فقط ؟ ، هل نسيت حوار عمر مع المرأة حول المهور ، وحوار أحد المسلمين معه حول طول ثوبه عن أثواب المسلمين ؟ ، ألا يصلح هذا دليلا ساطعا على أن المسجد هو المكان الطبيعى للحوار بين الحاكم المسلم والمعارضة المؤمنة ؟ ، هل تريد القفز على هذه الفترة الذهبية من تاريخنا الاسلامى وقت أن كان المسجد مقرا للعبادة وبيتا للحكم ومجلسا للشعب المسلم فى ذات الوقت ؟ ، ولمصــلحة من هــذا كله ؟ ، ياســيدى انى أشــك فى نواياك ••

وننتقل الى الاجابه :

دعني أحاول أيها الصـــديق أن أتسلل الى ذهنك من خـــلال أسئلتك ، ودعني أتخيل أن وراء هـــذه الأسئلة التي تداعت على لسانك بتلقائية ساخنة صورة مركبة من عدة أبعاد ، البعد الأول منها يتمثل في ايمانك بأن ما حدث في عهد عمر صالح للتطبيق في عالم اليوم ، سواء بالنسبة لجزئية الحاكم ، أو بالنسبة لجزئية المحكوم مؤيدا كان او معارضا ، والبعد الثاني يتمثل في الضغط النفسي الذي تعانيه نتيجة استبعاد بعض أئمة المساجد ممن يمارسون دورا سياسيا واضـــحا عن منابرهم منذ سبتمبر ١٩٨١ ، والبعد الثالث يتمثل في تصورك لمؤامرة (علمانية) لتقليص دور المسجد وبالتالي دور الاســـلام داخـــل حدود الدين ، بعيدا عن أمـــور السياســـة التي هي جزء منه ، بل هي التي تميزه عن غيره من الأديان ٠

هذا عن أبعاد الصورة في ذهنك كما أتصورها ، أما أبعاد الصورة التي ترتسم في ذهني ، فدعني أرتبها لك على مستويين ، المستوى الأول أن نأخذ بقولك وتصورك ونطبقه على عالم اليوم ، فان كان خيرا للمجتمع سلمت لك بالحجه ، وان كان شرا انتقلت معك الى المستوى الثاني للحوار ، الذي يناقش أوجه القصور في تصوراتك وهي الوجه المقابل لأوجه القوة فيما أتصور ، ولنبـــدأ بالمستوى الأول ، ولنتصور أن المسجد قد عاد الى أداء دوره في عصر السلف الأول للاسلام ، وأصبح من واجبات الامام في خطبة الجمعة ، أن يناقش أمور السياسة من وجهة نظر الدين ، ليس هذا فحسب ، بل انه ينتهز فرصة درس العصر أو درس العشاء فيعلن رأيه مؤيـــدا أو معارضـــا لما يستجد من أمور سياسية ، وها هم المؤمنون الصادقون يسعون الى الأئمة في بيت الله ، يقيســـون أمور دنياهم على أحكام دينهم ، وهم ان وجدوا رأي الامام صائبا ،

رددوا بينهم وبين أنفسهم ، الله أكبر ولله الحمد ، لله الأمر من قبل ومن بعد ، وان اختلفوا معه رفعوا صوتهم بالرأى المخالف مدللين عليه بآيات الكتاب وصحيح السنه ، وعلى العكس من تصور صديقنا العزيز فسوف يكون هذا مدعاة الى اختلاف وفتنة وليس الى ائتلاف وتوحد ، ليس فى عظيم الأمور بل وفى أهونها ، والتدليل على ذلك يسير ، فسوف يعلن امام مسجد فى حدائق القبه مثلا أن معاهدة السلام اثم كبير ، وعلى الحاكم أن يلغيها فورا اتباعا لحكم الله فى الأمر ، وتأكيدا على أنه لا سلام مع اليهود الذين اقتحموا على المسلمين ديارهم ، بدؤوهم بالعداء ، وربما انفعل الامام صادقا مع نفسه ومع ما يعتقد أنه صحيح الدين ، فهدد الحاكم ان استمر فى موقفه ليملأن عليه قصر الرئاسة خيلا ورجلا ، وأن شباب الحدائق سوف يرفعون السيوف من الآن قصاعدا دفاعا عن قولة الحق ، ولست فى هذا مبالغا أو مستندا الى خيال مريض ، بل لعلى أقرب ما أكون الى واقع تاريخ قريب .. وفى المقابل فسوف يرتفع صوت امام آخر فى مصر القديمة مثلا ، مؤيدا لما أعلنه كبار علماء الأزهر ، ولا أحسب أن أحدا يتهمهم بكفر أو مروق ، من أن معاهدة السلام كانت نصرا للاسلام والمسلمين ، لأنها حررت أرضا مسلمه ، وأعادت شعبا مسلما الى ديار الاسلام ، وسوف يدعو الحاكم الى العض على المعاهدة بالنواجذ ، وربما أخذته الحماسة فتوعد الحاكم بأن يملأ عليه قصر الرئاسة خيلا ورجلا ان هو نكص عنها ، وربما أقسم ، بأن شباب مصر القديمة سوف يرفعون السيوف من الآن فصاعدا دفاعا عن استمرار المعاهدة ، ليس هذا فحسب ، بل ان تصورا منطقيا قد يتوارد الى الذهن ، ومضمونه أن الصدفة قد تدفع ببعض شباب مصر القديمة الى الصلاة فى مسجد الحدائق ، وهنا يحلو لهم التشبه بما ذكرته أيها الصديق من حديث المعارضة داخل المسجد ، فيرتفع صوتهم مقاطعا الامام فى خطبة الجمعة ،

مدافعا عن المعاهدة بالأسـانيد ، وربما حـدث العكس فسـاق
المصادفة أبناء الحدائق الى مسجد مصر القديمة ، فردوا التحي
بمثلها ، ولا أحسب الا أن الأمر سوف ينتهى بأن تملأ الحدائ
مصر القديمة خيلا ورجلا ، أو أن يحدث العكس ، وللقارىء أر
يتصور فيما ذكرته قـدرا من المبالغه ، وله فى هـذه الحالة أر
يتوقع فى تصوراته ويتصور ، حسما للخلاف ، أن تنقسم القاهر
ومساجدها الى مناطق متخصصه ، فهذه مساجد للسلام ، وهذ
مساجد للحرب ، وهذه مساجد لم يحسم فيها النزاع بعد ، هذ
عن عظيم الأمـور ، أما أهونها فدونك ما أثاره قانون الأحـوال
الشخصية من نزاع ، وما أطلق بسببه من اتهامات لعلماء أجلاء
فى الدين ، أقسموا ولا زالوا يقسمون أن للقانون أصولا فقهية فى
المالكى ، لكن الحنابله لا يقبلون به ، والشافعيه يستعيذون بالل
من اثم بعض مواده ، والحنفيه يدعون الله أن ينجى الأمـة من
مغبة ما يترتب عليه من خطايا ، أوجزها بعضهم فى أنه قانون
يبيح للمرأة أن تجمع بين زوجين ، هنا قد ينطلق بنا عنان الخيال،
بل قل تصور الواقع ، فنتخيل اماما حنبليا فى مصر الجديدة ،
وآخر شـــافعى فى الزيتون ، وثالث مالكى فى المطريه ، ورابع
حنفى فى عين شمس ، ولا بأس أن يختلف هذا عن ذاك ، أو مع
ذاك ، وأن ينتقل شافعى من هنا وهناك ، أو حنبلى من هناك الى
هنـا ، ولنـا أن يشتط بنـا الخيـال الى حديث الامام فى مواجهة
المعارضه ، أو الى حديث السيف دفاعا عن صحيح العقيده ، أو أن
نركن لخيال السلم قانعين بالتخصص ..

ألمح على وجهك أيها الصديق دهشة وانزعاجا ، بل أكـاد
أتصور أنك لو استجمعت شتات ذهنك فى هدوء لرددت على بأننى
مبالغ ، وأن ما أتصوره غير قابل للحدوث ، بدليل أنه لم يحـدث
بالنسبه لما ذكرت ، وهو قائم سواء بالنسبة للوقائع أو بالنسبة
لردود الفعل ، لكنى أبادر فأقول ، ان ذلك صحيح حتى الآن فقط

لسبب بسيط ، وهو أن الأئمـة المسيسون هم فقط المعارضون ، ولهذا لا تسمع منهم الا حديث المعارضة ، أما حديث التأييد فقد تولاد عنهم الاعلام ، وكل هذا مرهون باطار الدولة المدنيه ، لكن الأمر يصبح على العكس من ذلك تماما فى اطار الدولة الدينية ، ان تحققت من خلال تصورات شباب الجماعات الدينية ، وهى تصورات تختلف تماما عن أي شـكل من أشكال النظم المجاورة التى تدعى أنها تتبنى الاسلام عقيدة ونظام حكم ، بل أننى أريحك وأتجاوز شطحات الخيال السابقة ، والتى أرى لها عن خطـأ أو صواب سندا من واقع الحـال أو احتمالاته ، وأواجهك بحقيقة ربما غابت عنـك ، وهى أنك ضـحية ابتسـار وقائع التاريخ ، فالدولة الاسلامية التى استمرت ثلاثة عشر قرنا ، لم تعرف حديث المعارضة داخل المسجد الا فيما ذكرته أنت ولم يزد عن واقعتين يتغنى بهمـا الركبان ، بل دعنى أتحرز فى هـذا فأتجاوز عهـد الخلفاء الراشدين وهو لم يتجاوز ثلاثين سنه هجريه ، الى جميع العهود التاليه ، أى ثلاثة عشر قرنا الا أربعين عاما ، واذكر لك أن المعارضة لم تكن تواجه الا بالسيف ، بل قل أيضا دون مبالغة أن التأييد فى أغلب الأحـــوال لم يكن يأتى الا بالســـيف ، وأن ما استنكره المسلمون الأوائل من بيعة معاوية لابنه يزيد ، قد تطور فى عهد عبد الملك بن مروان الى أخذ البيعة لمن يليه ، ولمن يلى من يليه ، فقد أخذ البيعة للوليد ولسليمان من بعده مرة واحـدة ، وعندما رفض أحد خيار المسلمين(١) ذلك ساقه هشام بن اسماعيل المخزومى(٢) الى مكان يدعى الثنيه فى المدينة وهـو مكان للقتل أو الصلب ، ثم أعاده بعد أن بث فى قلبه الرعب ، فما كان من

---

(١) سعيد بن المسيب .

(٢) تاريخ الطبرى ـ مؤسسة الأعلى للمطبوعات ببيروت ـ الجزء الخامس ص ٢٠٩ .

عبد الملك بن مروان حين بلغه ذلك الا أن لام هشام ، واعجب معى وانت تتأمل هذا اللوم ، لقد قال ، « قبح الله هشاما ، انما كان ينبغي أن يدعـــوه الى البيعة ، فان أبى يضرب عنقه » ، هكذا ببساطة وسلاسه ويسر ، ولا أحسب أن واحدا من هواة الدفاع عن أى شيء وكل شيء ، يمكنه أن يدلني على أن رفض مبـــايعة الوليد وسليمان خروج على الدين أو ارتداد عن صحيح العقيدة ، ولا بأس أيضا أن نعود الى بعض حديث المسجد ، ولا ضــــير أن اذكرك أيها العزيز بواقعة طريفة ، فقد جلس زياد (ابن أبيه) على المنبر ، فى أول توليته بالكوفة ، وأطال الصمت حتى علت الهمهمة ، وظل زياد صامتا ، ومع مرور الوقت تصـايح البعض طالبين منه أن يتحدث ، فاذا به يستمر صامتا ، وتطـــوع بعض الجالسين ممن أغضبهم هذا التصرف فقال لمن يجاوره ، ألا قبح الله بنى أمية ، ألم يجدوا غير هذا العيى يرسلونه واليا على الكوفة ، والله لأحصبنه لكم (أى سوف أرميه بالحصى) ، وقد كان ·· وهنا وقف زياد ، وغادر المنبر ، وطلب من شرطته أن تغلق أبواب المسجد الا بابا واحدا جلس أمامه ، وأمر بأن يخرج النـــاس له أربعا أربعا ، (أى ، بالمعنى العسكرى الحديث أربعات تشكيل) ، وطلب من كل أربعة من الخارجين أن يقسموا واحدا واحدا على واحدا منهم لم يحصبه ، فان أقسموا جميعا نجوا جميعا ، وان لم يقسم واحد منهم ، (واحد فقط) ، أمر بالأربعة فقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ·· هذا حادث من حوادث المسجد أيها العزيز ، وقع قبل مرور خمسين عاما على وفاة الرسول ، وأستطيع أن أذكر لك العديد من الأمثلة التى لا غناء فيها لأنها لا تمس الاســـلام فى شيء ، وانما تمس من حكموا باسم الاسلام ، والاسلام من أسلوب حكمهم براء ، لكنى أعود بك من جديد الى حديث المسجد وأسألك، الم تلحظ معى شيئا ، ألم يتضح لك مما قرأت أنت ومما ذكرت أنا من امثلة اننا نتحدث دائما عن مسجد واحد هو مسجد العاصـمة

فى الدولة أو الولاية ، وبمعنى آخر ، ألم تلحظ أن حديث الرواة قاصر على المسجد الذى يخطب فيه الخليفة أو الوالى ، وأن باقى المساجد لو كانت قد عملت بالفعل بالسياسة ، مؤيدة أو مخالفة، لذكر لنا التاريخ أمثلة على ذلك وهو ما لم يحــدث ، فالتاريخ لا ينقل لنا أخبار مسجد الطائف أو مسجد حماة أو مسجد دمياط أو غيرها ، الأمر الذى يؤكد حقيقة تاريخية هى أن المسجد فى عهد النبى عليه الصلاة والسلام ، وفى عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ، كان يؤدى دور ديوان الحكم وجهاز الاعلام ومجلس الشعب معا ، وأنه لهذا ارتبط بالعاصمة أو بمكان تواجد الحاكم ، وأنه بمرور الوقت ، وظهور وسائل الاعلام الحديثة ، وتطور وتعقد مؤسسات الحكم ، واستقلال مجلس الشعب أو النواب ، لم يبق للمسجد الا دوره الأول والأساسي ، وهو دور التوعية الدينية ، واننا نتحدث فى ذلك عن مسجد العاصمة فقط ، أما باقى المساجد فقد كان ، وسوف يظل هــذا ، دورها الوحيد ، ليس الآن فقط ، بل منــذ نشــأة الاســلام ، بل دعنى أقلب معــك وجــوه الأمر ، واطــرح عليك وجهــة نظر أخــرى ، ألســت تــرى معى أن فى قصر رســالة المســجد على تعميــق مفــاهيم الدين ، وغرس القيم الدينية التى لا يختلف حولها مسلم وآخر ، تحقيق لقصد الذاهبين للصلاة ، بل وأكثر من ذلك احترام لحريتهم الفكرية التى أجزم بأن الاسلام قد صانها وارتفع بها الى أعــلى عليين ، وقد تتساءل عن العلاقة بين ما اقترحه من دور للمســجد وبين الحرية وتفسير ذلك بسيط ، فالامام عندما يعرض قضايا اتفاقية فانه لا يبرز شقاقا ولا يثير نزاعا فى النفوس ، لكنه عندما يعرض قضايا سياسية فانه بالقطع يعرض قضايا خلافية ، وهنا لابد وأن تسأل نفسك لو كنت مختلفا معه (الأمر الذى لا يقلل من شأن ايمانك أو قدر تدينك) ، ألا يضفى الامام من موقعه على المنبر وزنا اكبر لرأى هو فى النهاية اجتهاده الشخصى ؟ ، ولننتقل

بالسؤال خطوة أبعد ، ألا يخلط الامام فى هذه الحالة بين رأيه الخاص وقدسية الدين ؟ ، أنت لا شك معى فى هذا فقد اختار منبرا أنحنى أنا وأنت أمامه اجلالا ، ولنصل معا الى السؤال الأهم ، ألا ترى فى الأمر حجرا على حريتك فى التعبير عن رأيك أو حتى فى سماع ما تجب سماعه من آراء واجتهادات فردية ، حين يفرض عليك أن تجلس خاشعا ليس للرأى بل لقدسية المكان ، صامتا ليس عن رضى بل عن احترام لحرمة الشعائر ، غاضبا ليس عن ضعف فى الاعتقاد ، بل عن اعتقاد فى ضعف حجة من يدخل دائرة الخلاف والاختلاف ، فى مكان قصد منه الوفاق ، وتوجهت اليه للاتفاق ؟ .

هنا أنتقل الى المستوى الثانى فى النقاش ، موضحا لك أن أضعف ما فى حجتك أنك تهمل فارق القياس بين عصر الصدر الأول فى الاسلام وعصرنا الحالى ، رغم أنك لو ناقشت الأمر فى هدوء لتوصلت معى الى نفس النتائج ، فأنت لا تستطيع أن تنكر أن وسائل الاعلام المقروء والمسموع والمرئى فى عالمنا المعاصر اقوى فى نشر قرارات الحاكم وقوانين الدولة من سردها على السنة الأئمة فى صلاة الجمعة أو الجماعة ، وأنت لا تستطيع أن تنكر أن مؤسسات الحكم فى الدولة قد استحدثت من أساليب التعامل ما لا يسمح به المسجد سواء بالنسبة لقواعد المجاملة أو المقابلة (البروتوكول) أو بالنسبة لما هو مستحدث من أساليب الاتصال وما هو مطلوب من أعداد كبيرة من المتخصصين كل فى مجاله ، وأنت تتفق معى على أن معارضة الحاكم او الحكومة تكون أجدى وأقوى لو تمت من خلال الأحزاب او المجالس النيابية او صحف ومجلات المعارضة منها لو تمت من خلال رأى يطلقه مسلم فى مسجد فى مواجهة امام لا تتيسر أمامه البيانات المطلوبة للرد او المناقشة او التحقق من صحة الرأى الآخر ، وأنت لا تستطيع ان تختلف معى فى أن المسجد هو أقوى وسائل التأثير الدينى فى

كل ما يتعلق بأصول العقيدة او فروعها ، وأن وسائل الاعـــلام مهما بلغت من القوة لا تطاول المسجد في تأثيره وأثره ، فالجالس امام التليفاز أو المذياع او القارئ لمجلة او صحيفة ، لا يشترط فيه بالضرورة أن يكون في حالة نفسية أو مادية تسمح له بتلقي الموعظة أو الآية الكريمة او الحديث الشريف أو تفسيرهما ، بينما الذاهب للمسجد مهيأ نفسيا للصلاة ، طاهر البدن ، خالي الذهن الا من رغبة الاستزادة من أمور الدين ·

.. لعلك الآن ترى معي ما اراه من أن تطور العصر قد فرض على المسجد أن يتخصص فيما خصص له ، وهو عرض مفاهيم الدين وتأصيلها في نفوس المسلمين ، ولعلي لا أرى ما تراه أنت ، بل وأرلجعك فيه ، من كون ذلك قصر أو تحجيم لدور المسجد ، فحاشا لله أن يكون نشر العقيدة وتأصيلها أمرا هينـــا أو دورا ثانويا ، واستغفر الله أن يخطر هذا على بالي أو ادعيه ، واستغفر الله أن يتشدق بذلك معارض أو يرتضيه ·

ونصل معا الى أهم ما أعرضه عليك في هذا الحديث ، وهو سؤال جال في خاطري قبل أن يجول في خاطرك ، وأرقني في الصحو والنوم دون أن أصل الى اجابة شافية له ، فأنا أعرض عليك فيما سبق وفيما سيلحق أمورا تدور في ذهنك وذهني ، وبالقطع تدور في ذهن رجـال الدين المسيسين ، وأطـرح أمامك أمثلة لا أشـك في أنها عرضت عليهم في سني دراستهم الأولى في المعاهد الدينية، أو في كتب التاريخ الاسلامي التي لا أشك في قراءتهم لها ·· ما بالهم اذن يخرجون باستنتاجات عكسية لما نخرج به ، ويخـــرج به كل من يستخدم المنطق في الربط بين الأسباب والنتـــائج ، والوقائع والعبر ؟ ·

لا ريب أنهم قصدوا الجهل (جهل القارئ لهم أو المتـــابع لمقولاتهم) وتعمدوا التجهيل فيما يعلمونه علم اليقين ، ويصلون الى حقيقته دون عناء شديد أو جهد جهيد ··

هذا هو مربط الفرس ..

لقد قصدوا جهل القارىء حتى يتوصل الى عكس ما يقوده اليه المنطق ، ومن قبل فى هذا الفصل ، عرضنا عليك كيف جهلوا القصد فى أحداث جسام ، وفى عصور بعضها نطمح اليه ونتمثل به ، وبعضها نستعيذ بالله من شروره وآثامه ، وانت فى النهاية أيها العزيز بين شقى الرحى ، ان دارت يمينا طحنت بجهل القصد، وان دارت شمالا طحنت بقصد الجهل ، ولا تملك الا أن تهرب كما فعلت أنا من الطاحون ، ناجيا بدينك ودنياك بعيدا عن دائرة التعصب الطموح ، أو الطموح المتعصب ، داعيا لهم بالهداية ، وداعيا لى بالنجاة من السنتهم وأقلامهم ، وداعيا الله أن يحفظ الاسلام والمسلمين وأن يعلى كلمة الدين ، فى مساجد أمر الله أن يذكر فيها اسمه ، ويرتفع من فوق منابرها صوت الحكمة لا صدى الطموح الى الحكم .

الفصل الثانى

قبل السقوط

يا عجبا ممن يلغ فى دماء المسلمين ،
ثم يسأل عن دم البراغيث ..

الحسن البصرى

(١)

حوار هادىء فى قضية ساخنة

اشهد أن لا إله الا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، شهادة من يدفعه مناخ ردىء الى رفع شعار الديانة بديلا أو سابقا لشعار المواطنة ، واثباتا لما لا يتطلب برهانا أو تأكيدا ، ومقدمة لابد منها في مواجهة تيار أهون ما يفعله أن يكفر مسلما ، أو يرمي من يختلف معه بسهام الارتداد عن الدين ..

وبادىء ذى بدء فانى أؤكد ايمانى بأن الدين جزء من مكونات الشخصية المصرية ، بل هو فى تقديرى ضمير مصر ، ونغمة القرار فى المعزوفة المصرية . وهى نغمة يمتزج فيها الهدوء بالعمق ، وهو أمر جد مختلف عن نغمات الجاز الصاخبة التى يفاجئنا بها المتسرعون والمتشنجون . والرافضون فى ذات الوقت لأى نغمة تختلف عما يعتقدونه صوابا ، والمكونون لتيار عارم ، غذاه فكر أحادى الاتجاه ، لم يجد من معارضيه ــ وما أكثرهم ــ الا تراجعا يتلوه صمت ، وصمتا يعقبه تراجع ، بعد أن تعلموا من رأس الذئب الطائر ، وبعد أن تنادوا ــ انج سعد فقد هلك سعيد ــ وما أنا بسعد أو بسعيد ــ انما أنا مواطن مصرى يندب مصير مصره ، حين تنساق بحسن النوايا فى اتجاه حاشا لله أن أسميه مستقبلا ، فما أبعد المستقبل عن دولة دينية لا احسب أن العمر يتسع لها ، أو أن

الوطن يمكن ان يسعها ، دون أن تتهدد وحدته ، وينهدم ما تعلق به من أهداب الحضارة أو درجاتها ٠

ان المناداة بتطبيق الشريعة الاسلامية الآن ، ليست أكثر من رد فعل لمؤثر خارجي ، وهو على عادة رد الفعل ، يصدر عنيفـا ومتعجلا ، بل ويجانبه الصواب في مواجهة الفعل ، الذى هو فى تقديرى هزيمة ١٩٦٧ ، وما طرحته من امكانية انتصار اسرائيل وهي كيان ديني ، على نظم تمثل استمرارا لاختيار تبنى الحـكم المدنى على النمط الأوربى منذ نهاية القرن الماضى ، وربما غذى رد الفعل مناخ اقتصـادى يزخر بالتناقضـات ، الأمر الذى أنبت خوارج تمثلوا فى فئات شتى اجمعت على تكفير المجتمع ، وساق في نفس الوقت فكر المجتمع كله الى تبنى النكوص الحضـارى ، ولعل من توسعوا فى تفسـير انتصـار أكتوبر بصـيحة الله أكبر متناسين ما بذل من جهد وعلم وتدريب ، ومن أقسموا أن جندا من الملائكة قد تقدمت صفوف العابرين ، يدركون اليوم حجم ما دفعوا المجتمع اليه ٠

ان المنادين بتطبيق الشريعة الاسـلامية فورا دون ابطاء ، يرددون فى ذات الوقت مقولة تبدوا فى ظاهرها منطقية ، يواجهون بها كل من يتصدى لها بمجرد النقاش ، وهى مقولة تطرح فى شكل سؤال منطقى ، ما الذى يخيفك من تطبيق الحدود ؟ ، انها لن تطبق الا على سـارق أو زان أو شـارب خمر أو مرتد أو (مفسد فى الأرض) ، وهو تساؤل يبدوا فى ظاهره مفحما ، لكنه يخفى حقيقة ارجـو أن يلهمنى الله القدرة على ايضـاحها ، وهى أن تطبيق الشريعة الاسلامية ليس مسألة (جزئيـة) تتعلق باقامـة بعض الحدود ، وانما هو مدخل لتداعيات يهرب انصار التطبيق الفورى للشريعة من ايضاحها ، أو يغالطون فى بيان أبعادها الحقيقية ٠٠

ان تطبيق الشريعة الاسلامية لابد أن يقود الى دولة دينية ،

والدولة الدينيــة لابد أن تقود الى حــكم بالحق الالهى لا يعرفه الاسلام أو قل عرفه فقط فى عهد الرسول ، والحكم بالحق الالهى لا يمكن أن يقام الا من خلال رجال دين اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومجمل ما سبق ، بتأثيره وبتداعياته ، يؤدى بالتأكيد الى انهيار الوحدة الوطنية فى مصر وأى مقولة تناقض هذه التداعيات المنطقية انما تمثل نوعا من المناورة أو فى احسن الأحوال ، قيادة الى المجهول ، يدفعها حسن النوايا ، ويحصدها سوء المآل ·

لنأخذ مثالا تطبيق احد الحدود ، وليكن حد الزنا ، ولنتصور معــا ماذا يمكن أن يحدث بمجرد تطبيق الحــد ، ســوف ترتفع الصيحات ، كيف نطبق حد الزنا بينما ملاهى شارع الهرم مفتحة ، والرقص الشرقى مباح ، والرقص الشعبى معترف به كفن ، ناهيك عن الباليه ، وجميع هذه الاسئلة تبدو منطقية ، ومواجهة السائلين باى رد أو تبرير يبدو نوعا من العبث ، ولن يكون ذلك الا مقدمة لخطوة تالية ، يدفعها تساؤل أكثر منطقية واقناعا ، اذا كان لنا حق الامتناع عن الذهاب الى ملاهى شارع الهرم أو مسارح الرقص الشعبى أو الباليه ، فاننا لا نستطيع أن نمنع التليفزيون (أو التليفاز حتى لا اغضب احداً) من دخــول بيوتنا ، ومن مطالعة وجــوه المذيعات ، كاسيات عاريات ، متبرجات يبدين زينتهن ، ويلبسن أزياء لم يعرفها الصدر الأول فى الاسلام ، وهل عقمت مصر رجالا بدائل ، وحتى لو ظهر الرجال فسوف يخرج البعض بتساؤل جديد حول فسق المذيعين ، وعدم اطلاقهم اللحية وتقصــير الشــارب ، أما برامج التليفزيون فاترك القراء لمطالعة تصور احدى المجلات الاسلامية (١) لبرامج التليفزيون فى مجتمع اسلامى ·

١ ــ نحن لا نطــالب بالغــاء التليفزيون أو اغــلاق محطات الاذاعة لأنها نعمة ·· غير أن سوء استخدامها يحولها الى نقمة ·

---

(١) الاعتصام ــ ديسمبر ١٩٨٤ ·

فهى سلاح ذو حدين · ان الخطأ الكبير والعيب أن نبدلها كفرا فنحل قومنا دار البوار ·

٢ ـ لذا فأقترح : استخدام ساعات الارسال لاكساب الناس معارف وقيما وسلوكيات اسلامية بأسلوب تربوى اسلامى مدروس يجمع بين الثقافة والترفيه ·

٣ ـ احسن القصص ، كتابا وسنة ·· والصحيح من قصص سلفنا الصالح خير بديل ، على أن يقدم بأسلوب القرآن والسنة ·· لا أسلوب اليونان ··

٤ ـ تحل المناظرات ، والمحاضرات ، والندوات ، والمسابقات ، والألغاز محل تلك البرامج ؛ وتقدم بفن مدروس ، يشد المتابع للارسال المبثوث · مع عرض أشرطة لعجائب الخلق ، وبديع الانشاء الربانى دون استخدام معازف محرمة ولكن فى حدود الشرع ·· الخ ·

٥ ـ يتم كل ذلك فى اطار اسلامى ·· وقور ·· رزين ·· مهذب يضع رفيع القيم وجميل الخلق واسلامى السلوك ·· ويحول وسيلتى الاعلام هاتين الى مدرسة يسرع الناس اليها ·· فى شكل لا يستخف بالقيم الاسلامية قولا أو مظهرا أو سلوكا أو طريقة أو تقديما وعرضا ·

ومن الواضح أن العرض السابق ليس من عموميات تعتمد على ألفاظ مطاطة واسعة مثل وقور ورزين ومهذب واسلامى السلوك ··· الخ ·

وقد يرى البعض أن ما سبق تصوره وطرحه كبديل اسلامى فى دولة اسلامية ، لبرامج التليفزيون ، يمكن أن يسمح ببعض التمثيليات التى تصور قصصا اسلامية أو تحمل فى أقل القليل ، نوعا من العظة الدينية فى قالب تمثيلى ، يساعد على (هضم)

بعض ساعات الارسال ، وامكانية الاستمتاع بها ، الا أن التمثيل فى حد ذاته أيضا مرفوض بنص المقال السابق ، ولنطالع معا بعضا من وجهة نظر المقال فى التمثيل (ان الأعمال الدرامية مهما كان مضمونها ليست بديلا اسلاميا بالمرة ! ان التمثيل ليس « الأسلوب الاسلامى » ، لشغل مساحة ساعات الارســال مسموعة كانت أو مرئية !

أولا : لأن التمثيل بكل أشكاله فن وثنى بداية ونهاية · قد نهانا الرسول صلى الله عليه وسلم عن التشبه بهم ·

ثانيا : النص فى التمثيل يمثل قمة الكذب حيث يصوغ خيال المؤلف وقائع تخيلها فكره المريض لمواقف لا تمثل واقع الشخصية بأكثر من واحد فى الألف · وقد نهينا عن الكذب حتى فى المزاح مع الطفل ·· كما جاء فى الحديث الشريف ·

ثالثا : وتقمص الممثل دور الشخصية كذب آخر حيث لم ير هيئته فيحكيها ·

رابعا : وفيه كذلك « أى التقمص » مخالفة لتعاليم الاسلام ، حيث نهانا صلى الله عليه وسلم عن أن يحكى بعضنا بعضا أن سخرية ·· أو محبة ·· ولكن المأمور به التآسى فى واقع الحياه بالنبى القدوة صلى الله عليه وسلم ·

خامسا : شخصية الممثل فى علم النفس شخصية غير سوية بل متفسخة ، فيها طابع التزوير ، لا تقبل لها شهادة ، تراها فى صورة متناقضة تخلو من الغيرة والنخوة ·

واذا تجاوزنا عما ورد فى الفقرة السابقة عن عدم قبول شهادة الممثل ، فان بعض المتفائلين قد يتصورون أن برامج التليفزيون قد تسمح لبعض الممثلات بالظهور (دون تبرج أو ابتذال) لكن الرد يأتى سريعا وفى نفس المقال حيث يذكر أن (العنصر النسائى لو

تقمصه رجل لكان ملعونا ، ولو قامت به امرأة لما صح ، لظهورها أمام الناس فى مشاهد يحرم الاسلام ظهورها فيها ·· ومن حركات وأصوات · وما يجره ذلك من اختلاط وفسق ·· وما يرتكب من مخالفات شرعية مثل الزواج والطلاق ·· وهذا أمر جده جد . وهزله جد ! وما يستتبع ذلك من سلوك حرمه الشرع وكل ذلك اشاعة للفاحشة في الذين أمنوا ·) ولا يترك كاتب المقال مجالا بعد ذلك لمحاولة المناقشة أو الجدل حول هذا الموضوع ، حيث يصرح فى نهاية مقـاله بقوله (ان كل من اشـترك فى العمل التمثيلى ملعون لقوله صلى الله عليه وسلم ·· ويل للذى يحدث بالحديث فيكذب فيه ليضحك منه الناس ويل له ·· ويل له ·· ملعون حتى ولو كان يرقه عن الناس ! ·) ، وهكذا ما أن نبدأ بتطبيق حد الزنا ، حتى ننتهى الى منع التمثيـل ، والغاء نقابة الممثـلين ، وتسريح الفنانين ، والغاء معـاهد التمثيـل والفنون المسرحية ، واحالة المذيعات الى المعاش ، واغلاق المسارح ، ودور السينما ، ومنـع الاختـلاط فى الجامعـات ، وفرض الزى الاسـلامى على المواطنات ، استنادا الى فتـاوى من لا يتحرجون فى اسـتخدام احاديث من نوع الحديث المذكور فى المقـال ، والذى تكفى نظرة واحدة الى أسلوبه للطعن فى صحة نسبته الى الرسول ·

هذا نموذج واحد لتداعيات لن يسـتطيع أحد ايقافهـا او مواجهتها ، فى مجال واحد يتعلق بالحياه الفنية ، أما ما يمكن ان يحدث فى مجال الاقتصاد والحياة اليومية فحديثه يطول ، بل انه يطرح قضية بالغة الخطورة ، وهى أن أنصار الاتجاه السياسى الاسلامى لم يطرحوا هم انفسهم برنامجا فى هذه القضايا ، وانما طرحوا مسلمات عامة تتمثل فى (البركة) و (الفقر الذى يصاحب مخالفة شرع الله) ، بل ان أحد أقطابهم ، ولا أريد أن أذكر اسمه حتى لا يتصور أحد اننى أبنى موقفى الفكرى على عداء شخصى له ، قد صرح بعد زيارته للسودان الشقيق ، بأن السودان يعانى

فقرا شديدا ومشاكل اقتصادية صعبة ، وأن ذلك راجع الى ابتعاده عن الله وعن شرعه فى فترة سابقة ، وأن الأمل فى أن تطبق الشريعة يمكن أن يبدل فقرهم غنى وعسرهم يسرا ، وما لبث مولانا أن تداركه نفســه في ذات الحــديث بقوله وحتى لو استمر العسر واشـتد الفقر ، فانه ابتلاء الله للمؤمنين وهو ابتلاء فى الدنيا يكافئه المولى بنعم الثواب فى الآخره ..

ياسبحان الله .. أى حديث هذا الذى لا يترك مساحة للمنطق أو فسحة للعقل ، اذا اغتنوا فهو الجزاء فى الدنيا ، واذا افتقروا مستقبلا فهو البلاء في الدنيا سعيا لجزاء الآخره ..

اننى أعلم أن الكثيرين صادقوا النوايا تماما فى كل ما يدعون اليه ، بل أن بعضهم مسلمون معتدلون ، يرون أنه من الممكن أن يتواءم الاسلام مع العصر وأن دين الله السمح الذى يدعــو للخير والجمال ، لا يمكن أن يعترض على الموسيقى والغناء ، ولا يمكن أن يعترض على التماثيل المقامة في الميادين (الا اذا دمرنا فيها جزءا حيويا لا تستطيع العيش بدونه ؟؟) . لكنى أؤكد أن أصواتكم سوف تكون أضعف الأصوات ، بل اننى أدعوهم لأن يصرحوا بما يعانونه الآن من الاتجاهات الاسلامية المتطرفة ، لمجرد أن لهم رأيا مختلفا ، وليس فى ذلك بدعة أو مفاجأة ، فقد حفل التاريخ الاســلامى كله بالمزايدة فى التدين ، ولن يوجد فى عصرنا مسلم يفهم الاسلام كما فهمه على بن أبى طالب ، الذى لم يمنعه تفقهــه فى الدين ، وتمسكه به ، من أن يخرج عليــه من يزايدون عليه دينيــا ، بل وينتهى الأمر به الى القتل على أيديهم ، بينما كلمتــــه العظيمــة لا تزال تطرق الأذهان بعنف (انه حق يراد به باطل) ، والحديث الشريف للرسول لايزال يتردد فى الأذهان مذكرا بأن الدين وعر ، وأن علينا أن نتوغل فيه برفق ، ومثــلى لا يعرف رفقــا تأتى به منظمات الجهاد أو التكفير والهجرة أو نظائرها قديما فى التنظيم

السرى للاخوان المسلمين ، بل قل غير مبالغ أننى لا اعرف غير الحوار بالكلمات سبيلا ، ولا اطلب قيادة بل حسبى أن أقاد الى كيان واضح المعالم محدد القسمات وليس الى مجهول يتعمده دعاة التجهيل أو ربما مناصرو الجهل ، وأين ؟ على صفحات الصحف القومية ذاتها ، وحسبى ان أذكر منها جريدة اللواء الاسلامى ، التى تضع نائب الحزب الوطنى بمجلس الشعب فى حرج بين دعوة التريث فى تطبيق الشريعة ، وهى دعوة عاقلة بل وتنبعث من رغبة فى الحفاظ على الاسلام ذاته ، وبين ما تعلنه الجريدة (١) من أنها (فى كل عدد من أعداد اللواء الاسلامى نطالب الدولة بسرعة تطبيق الشريعة الاسلامية ، ولا يمكن ازالة هذه المتناقضات الموجودة فى المجتمع الا بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وهذا رأى واضح وصريح ولا ردة عنه اطلاقا) ، ليس الأمر اذن امر قلة معارضة من الاخوان المسلمين فى مجلس الشعب ، أو قلة أكبر من الوفد ، بل هو قبل ذلك تناقض واضح فى سياسات الحزب الحاكم ، ودعوة واضحة من احدى صحفه صراحة ولا يشوبها التواء ..

والسؤال الآن ..

هل يعلم من يدعون الى ذلك عن يقين بأن هذا مدخل الى دولة دينية بعض ملامحها ما ذكرت ، وأخطر ملامحها ما يصدر على صفحات هذه الجريدة (القومية) ، اذ نشرت فى ذات العدد عن ندوة فى مسجد عقبة بن نافع ، ورد فيها على لسان الدكتور عبد الغنى الراجحى ما نصه (السوءات الثلاثة فى الفكر الانسانى مصدرها يهودى ، فالشيوعية بنت كارل ماركس صاحب كتاب « رأس المال » وكارل ماركس يهودى لحما ودما ، فهذا نظام من نتاج الصهيونية واليهودية ، والثانى المسمى « فرويد » الذى قال أن

---

(١) اللواء الاسلامى ـ العدد ١٥٢ .

الغرائز الانسانية كلها راجعة الى غريزة الجنس ، وانتم تعرفون غريزة الجنس ماذا تعنى ، انها الشهوة البهيمية ، فهبط بالكمال الانسانى الى اسفل السافلين ، والثالث « داروين » الذى قال أن الانسان أصله قرد ، هو ثالث الثلاثى « القذر » ، وهذا الثلاثى كله يربط بخيط يهودى ، ماركس يهودى ، فرويد يهودى ، داروين يهودى «؟») (*) ، والخطير في مثل هذا القول أن الحكم على الفكر يصدر أساسا من منطلق اختلاف الديانات، وهو منهج خطير ، كما أنه من الواضح أن السيد الدكتور قد أوجز فكر كل منهم بعبارات لا أسمح لنفسى بوصفها بأنها يشــوبها الجهل ، بل أقول تأدبا التجهيل الشديد والابتعاد الأشد عن حقيقة الفكر ، والجزم بأنه لم يقرأ من أصول نظريات هؤلاء الثلاثة سطرا واحدا ، ويبقى ما هو أخطر وهو وصف هؤلاء الثلاثة العظام فى تاريخ الفكر الانسانى، أيا كان حجم اختلافنا معهم بأنهم ثلاثى (قذر) ..

ماذا يكون الحال اذن لو ظللتنا الدولة الدينية من خـلال مفاهيم الدكتور الراجحى ونظرائه .. لا أشك فى أن كتب ماركس سوف تمنع من التداول ، وأن نظـريات فرويد سوف تحظر على الدارسين لعلوم النفس ، وأن نظرية داروين سوف تستأصل من مناهج التدريس ، ليس هذا فقط ، بل المؤكد أنه سوف يتبع هذا الثلاثى (القذر) طابور من (القذارة) ، يضع فيه أمثال الدكتور الراجحى من يشاؤون ، بعد ان يخلعوا على فكر كل منهم وصفا بلاغيا مقززا ..

ربما كان ما ورد على السنة العلماء الأجلاء من عبارات بلاغية لخصت قضايا فكرية وفلسفية كبيرة ، هو النموذج الذى يتمنى كاتب الرأى فى جريدة الاعتصام ان تزخر به برامجنا الاذاعية

(*) علامة الاستفهام مقصودة من المؤلف ، لكون داروين مسيحيا وليس يهوديا .

والتليفزيونية كبديل عن أساليب (اليونان)، وأكاد أجزم بأنه وليس غيره هو ما سوف يسود ، لأن غيره قذارة ، وكل قذارة مكانها النار وليس أجهزة الاعلام ..

هذا هو التـداعى الأول للدعوة للتطبيق الفورى للشريعة الاسلامية الآن ، وأقصد به قيام دولة دينية ، وهو أمر لو صدقت النوايا ، كان يجب ان تسبق مناقشته أى دعوة لتطبيق الشريعـة الاسلامية ، لا اقول ذلك من منطق القبول او الرفض ، وانما من منطق الترتيب المنطقى للمسائل ، بحيث يعلم عضو مجلس الشعب الذى سوف يعطى صوته معها أو ضدها ، أنه يضع حجر أساس فى اقامة دولة دينية ، وان قضية تطبيق الشريعة الاسلامية انما هى جزء من كل ، عليه أن يلم بتفصيلاته قبل أن يقدم عليه ، وأنه مقدمة لتداعيات تبدأ بالدولة الدينية ، التى تقود الى حكم بالحق الالهى ، لا يتم الا من خلال رجال الدين . ولا ينذر الا بفتنة طائفية ، وهى موضوعات تتناولها فصول تالية .

(٢)

الحكم بالحق الالهى

أوضحت فى المقال السابق أن الدعوة للتطبيق الفورى للشريعة الاسلامية ، انما تمثل مدخلا لا شك فيه لقيام دولة دينية ، وأن هذه الدعوة تمثل ردا شديد الذكاء على الداعين الى البدء باقامة المجتمع المسلم ، فما أن يبدأ تطبيق الحدود حتى تظهر التساؤلات البريئة ، كيف تدفع الفرد الى ارتكاب المعصية ثم نحاسبه عليها ؟ ، وهنا يصبح منطقيا ان تتوالى التداعيات الجزئية ، بادئة بمنع السفور ، ومنتهية بمنع (الفجور) ، وهى عبارة مطاطة قد يراها المعتدلون فى المعازف المحرمة ، وقد يراها المتشددون فى ملابس لاعبى الكرة التى لا تخفى ما فوق الركبة ، وينتهى الأمر فى أسرع وقت بقيام الدولة الدينية فى مصر ، وهى دولة ـ ان قامت ـ لابد وأن يشملها اطار سياسى ، يستند فى مجمله الى الحكم بالحق الالهى الذى لا يعترف بالدساتير والقوانين الوضعية ، ولا يرى مصدرا للفكر السياسى غير القرآن والسنة ، ولا يعرف من الاحزاب السياسية الا حزبين هما حزب الله وحزب الشيطان ، وواضح ان حزب الله ممثل فيمن يحكمون باسم الدين وتحت رايته ، بينما حزب الشيطان حزب اسمى ، ليس له وجود مادى أو قانونى ملموس ، شأنه شأن الشيطان ذاته ، ففى حد

الحرابة مساحة لمن يطلق عليهم اسم (المفسدين فى الأرض) ، وهو تعبير يتسع لكى يشمل كل مخالف لأعضاء حزب الله أو مختلف معهم ·

ولعلى فى حاجة الآن الى وقفة ضرورية لكى أزيل لبسا قد يعلق بالأذهان بعد عرض الفقرة الســابقة ، فقد يتســائل البعض وماذا يضيرك لو أصبح القرآن والسنة هما المصدرين الوحيدين للحكم على أى تصرف أو سلوك ، هل تنكرهمــا ، أو هل تعترض عليهما ؟ واجابتى أنه حاشا لله أن أنكر أو أعترض ، لكن الأمر ليس بهذا القدر من التجريد والبساطة ، بل يستحق أن يناقش فى أناة ، وأن نستعرض معا بعض الظواهر ، حتى نخلص ، أيضا معا ، الى نتائج قد نتفق فيها وقد نختلف ·

اننى اسـتطيع أن أجمع عشرات المقــالات التى كتبت فى الاربعينات والخمسينات وكانت تحمل عناوين كلها يمكن أن توجز فى عنوان واحد هو (الرأسمالية هى الاسلام) ، وأستطيع أيضا أن أجمع عشرات المقالات ، بل وربما بعض الكتب ، التى كتبت فى الستينــات والتى يمكن أيضــا أن توجز فى عنوان واحــد وهو (الاشتراكية هى الاسلام) ، وفى كل من مجموعتى المقالات نجد استشهادا بآيات من الكتاب ، وأحاديث نبوية مؤكدة السند ، وفى المقابل فان هناك من يرى أن الاسلام له نظريته الاقتصادية التى لا هى هذا ولا ذاك ، وكل ذلك يدفع الى تأكيد حقيقة واضحة ، وهى أن القرآن ، لكونه كتابا مقدسا أنزل لكل العصور ، لا يمكن أن يضيق بمرحلة من مراحل التاريخ ، بل أن يتسع للتطور والتغير فيما يمس المعاملات وأحوال المعيشة ، وأن هناك مساحة واسعة من الحرية فيما يتعلق (بشئون دنيانا) ، وهنا يكمن الخطر الشديد ، لأن الأمر سوف يتوقف على رؤية من يفسر وقدرته على أن يتفاعل مع الواقع فى تطور أو جمود ··

ولنأخذ مثالا اكثر وضوحا ، ربما لكونه واقعا معاشا ، ولكون قضيته قضية حال حاضر ، وأقصد بها الموقف الديني من معاهدات السلام مع اسرائيل ··

ان الشيخ صلاح أبو اسماعيل يعرض وجهة نظره في هذه القضية في شهادته في قضية الجهاد ، وهي وجهة نظر لا تختلف كثيرا عن الموقف المعلن للاخوان المسلمين على لسان الأستاذ عمر التلمساني، حيث يقول في معرض نقده لسياسة الرئيس السادات(*) (انه يطلب الرأى في « كامب ديفيد » ولا يقف عند حدود النص الشرعي ، ولكنه يطلب الرأى الشخصي متجاهلا الرأى الشرعي ، ورأيناه يطبع العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا « اليهود » ·· ويزعم انه حريص على الأرض والسيادة ، وقد قبل اتفاقيتى كامب ديفيد ، وبمقتضاهما فان اسرائيل تحكمت حتى في حجم قواتنا في شرق القناة ، وفي المجالات التي تتحرك في حدودها هذه القوات على أرضنا ، وقبل ان تتحكم الصهيونية في نوعية مطاراتنا في سيناء ، وقبل تدويل خليج العقبة مع انه بمقتضى معاهدة القسطنطينية أقل من أن يكون مياها اقليمية ، وأباح لليهود أن يدخلوا مصر وقتما يشاؤون ·· قبل من الشروط الا يدخل فلسطيني أرضه الا برضى اليهود وقبل أن يكون « لكامب ديفيد » الأرجحية على غيرها من الارتباطات عند التعارض ، فهي أرجح من ميثاق جامعة الدول العربية ، وأرجح من الروابط بيننا وبين المسلمين ، وأرجح من كل ارتباط بعهد من العهود عند التعاقد ، وهو بذلك خان دم الشهداء فاذا كان يعتقد حل ماصنع فهو كافر ·· وان كان يعتقد خطأ ما صنع فهو فاسق ظالم) ، بينما يعرض خمسة من كبار علماء الأزهر رأيهم في نفس القضية ، وفي ذات الكتاب (ص ١٤٧) وذلك في رد أرسل الى المحكمة ، على النحو

(*) الشهادة ـ دار الاعتصام ـ (ص ٦٣) ·

التالي (فاذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل « كامب ديفيد » على قواعد الاسلام التى أصلها القرآن وفصلتها السنة وبينها فقهاء المذاهب جميعا ــ على نحو ما أشير اليه ــ نجد أنها قد انضوت تحت لواء الأحكام الشرعية باعتبار انه بمقتضاها عادت ارض مصرية مسلمة هى سيناء بعد أن احتلتها اسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، عاد المواطنون المسلمون فيها الى مصر وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر بدلا من أن يستنزفها اليهود فى اسرائيل .

فهل استرداد الأراضى والثروة مما يأمر به الاسلام أو مما ينهى عنه ، وهل فى هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر ماحق لاحق بهم ؟ وهل فى عودة المواطنين الذين تحررت أراضيهم الى دولتهم ــ مصر ــ ترعى شئونهم من تعليم وصحة وتجارة ، بل تحفظ عليهم دينهم الاسلام وتؤدى اليهم الدولة كل مسئوليتها نحوهم ؟ هل هذا أمر أمر به الاسلام أو مما نهى عنه ؟ ..

وحين نعرض هذه المعاهدة فى ضوء مسئوليات الحاكم المسلم فى نظر الفقهاء المسلمين نجد أن رئيس مصر السابق قد نصح الأمة وقام بالمسئولية فحافظ على الرعية واسترد الأرض ، فحين وجد أن لا مندوحة عن الحرب حارب ، بعد أن استعد واعد العدة ، وفاوض وسالم حين ظهر أنه لا مفر من السلم وأنه يستطيع الوصول الى الحق سلما أو حربا) .

وهنا يحق لى أن أتوقف قليلا ، فنحن أمام رأيين شديدى الاختلاف ، بل هما بالفعل على طرفى نقيض ، أحدهما يرى أن الحاكم قد كفر كفرا بواحا ، بل أن دمه يصبح حلالا اذا استتابه بعض الفقهاء وأصر على رأيه ، بينما يؤكد رأى آخر فى نفس القضية ، أن نفس الحاكم ، قد نصح الأمة وقام بالمسئولية فحافظ على الرعية واسترد الأرض .. وكلا من الرأيين يصدر عن متفقهين

في الدين ، ويستند الى أصل من القرآن والسنة . ويصــل أحدهما الى حد تكفير الحاكم لمخالفته الشرع ، ويصــل الآخر الى رفعــه درجـات لاتباعه الشرع ، ولأن الحكم لحسن الحظ ـ حتى الآن ـ لازال مدنيا فقد سمح لنا ، نحن الرعية ، بأن نستمع الى وجهتي النظر ، وأن نقارن بينهما ، وأن نسأل أنفسنا سؤلا محددا ، ترى لو كان الأمر بيد أصحاب الرأى الأول هل كان يسمح لأصحاب الرأى الثاني بالتعبير عن آرائهم ، لا أريد أن أقطع برأى حتى لا اتهم بالتعصب لوجهة نظر أو اتجاه فكرى وانما أرجح أن أصحاب الرأى الأول سوف يتعصبون لرأيهم ، فبعد أن يطلقوه ، يخرج من أيديهم ، ويصبح من وجهة نظرهم حكما شرعيا ، من يختلف معهم فيه ، انما يختلف مع حكم الله فى الأمر ، وبالمعنى السياسى انما يعلن انضمامه لحزب الشيطان ، ومادام الأمر أمر الله جل جلاله في مواجهة الشيطان الرجيم ، فان الأمر يخرج عن حدود النقاش أو المعارضة الى رفض حكم الهى ، ومادام أصــحاب الرأى الأول أنصارا لله فيما يراه ، فقد حق على الآخرين حكم الله فيمن يختلف مع أوامره ويرفض نواهيه ، ولا سبيل أمام الآخرين الا أن يتهموا بالفسق والظلم تأكيدا لسـماحة الحـاكمين بشرع الله ، وتمهيدا لاستتابتهم أمام فقهاء فى الدين ، ان تابوا فأهــلا بها ونعمت ، ودرس للآخرين ، وان أصروا فقد كفروا كفرا صريحا ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

ليس الأمر اذن أمر قرآن أو سنة ، أو أمر قبول بهما أو عدم قبول ، أو حتى ايمان أو عدم ايمان ، أو أكثر من ذلك تفقه فى الدين أو جهل به ، فطرفا الخصومة ملتزمين بالقرآن والسنة الصحيحة ، قابلان لحكمهما فى الأمر ، مؤمنان بالله ايمانا صحيحا ، متفقهان فى الدين بلا شبهة أو شك ، مطلقا السراح، متفتحا الفكر ، حرا الاجتهاد لمجرد كونهما لازالا فى اطار دولة يحكمها دستور وضعى ، لا يرى فى اختلاف الرأى جريمة ، ولا فى معارضة الحاكم كفرا ، ولا فى

رفض الرأى الآخر معصية ، ولا فى الاجتهاد المخالف فسوقا ، وهو من قبل ومن بعد لا يحل دما ، ولا يسأل المخالف التوبة ، ولا يخلط بين اجتهاد البشر وحكم الله عز وجل ، وهو آفة من يحكمون دولة دينية ، قديما كان أو حديثا ، دون أن يكون لذلك علاقة بروح الدين للأسف الشديد ، لكنه لزوم ما يلزم ، وواقع ما يحدث ، ليس فقط فى جليل الأمور ، بل فى أهونها للأسف الشديد ، والتاريخ الاسلامى بعد الخلفاء الراشدين مليء بمثـل هذه المواقف ، ولعل ما أثاره الخليفة (المأمون) من زوابع حين أثار قضية (خلق القرآن) ، وهى قضـية فلسفية ربما يعجز عن الخـوض فيها كثير من المتفقهين ، خير نموذج على ذلك ، فكم من دم أريق ، وكم من أرواح أزهقت ، وبلغ الأمر أن عذب الامام (ابن حنبل) ونكل به ، ثمنا لاعتراضه على رأى المأمون ، الذى لم يعد فى نظره (أى نظر المأمون) رأيا أو اجتهادا ، بل معلوما من الدين ، من ينكره خليق بأن يعذب أو يلقى حتفه ، وهو أمر لا يمكن أن يحدث من حاكم الا عن يقين منه بأنه يد الله تهدى من يختلف الى ما يعتقد أنه حق ، لا يبالى ان سفك دما أو استعبد حرا أو أزهق حياه ، بل ربما وجد فى ذلك كله سبيلا الى مرضاة الحق سبحانه وتعالى ، وأى دليل أبلغ من ذلك على ايمان من يحكمون بأسلوب المأمون ، بأنهم يحكمون بالحق الالهى ، وأن حاكم الدولة الدينية يمكن أن يصل به الخلط الى الدرجة التى يرى فيهـا أن اجتهاده الشخصى يمكن أن يرقى الى مرتبة الأصل من أصول العقيدة ، واقرأ معى خطبة المنصور (الخليفة العباسى) بمكة (أيها الناس انما أنا سلطان الله فى أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده ، وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وارادته ، وأعطيه باذنه ، فقد جعلنى الله عليه قفلا ان شاء أن يفتحنى فتحنى لاعطائكم وقسم أرزاقكم ، وان شاء أن يقفلنى عليها أقفلنى) ، واقرأ معى أيضا تاريخ كثير من الخلفاء الذين حكموا باسـم الدين بعد الخلفاء الراشدين واضرب كفا بكف وأنت ترى مسلما يقوده الى

حتفه بيت شعر ، وتنجيه من الموت طرفة أو دعابة أو سرعة بديهة ، حتى أصبح حديث السياف والنطع جزءا لا يتجزأ من تراث التاريخ لسيرة هـذه الدول ، وحتى حظى بعض السياف بشهرة تجاوزت شهرة بعض الخلفاء ، الى الدرجة التي أصبحنا فيها نعرف اسم (مسرور) سياف الرشيد ونجهل أسـماء نصف خلفاء الدولة العباسية على الأقل ، وفي كل الأحوال فانني أؤكد أن الأمـر كله يرجع الى ما تصوره هؤلاء الحكام من أنهم يحكمون بالحق الالهى ، وأن كل ما يعتقدونه هو صحيح الاسلام ، وأن كل من يختلف معهم فاسـق أو كافر والاسـلام من ذلك كله براء ، لكنه مركب الدولة الدينية حين يزين لمن يحكمها سطوة هي الغرور الدنيوى كاملا ، وهو أمر لا علاقة له بالدين السمح من قريب أو بعيد ..

ولعل القارىء قد لاحظ أنني أتحرز فيمـا أكتب عن سـيرة الخلفاء بعبارة (بعد الخلفاء الراشدين) ، خوفا من أن يلتصق بهم رذاذ ما ارتكبه من تلاهم من الخلفـاء ، لكن الأمر المؤكد أن نظرية الحكم بالحق الالهى ، تجد تأصيلا قويا فى مقولة الخليفة عثمان بن عفان حين طلب منه الثائرون عليه أن يعتزل الخلافة ، فأجابهم بالعبارة التى أصلت تصور الحكم بالحق الالهى عند من تلاه ، (لا والله ، انى لن أنزع رداء سربلنيه الله) ، وهى العبارة التى وضعت الفكر السياسى الاسلامى كله عند مفترق طرق بين أغلبية تأخذ برأى عثمان رضى الله عنه فى أن الله سبحانه وتعالى هو الذى يولى الخليفة ، ومن ثم فلا حق للرعية فى نزع الامام من مكان رفعه الله اليه ، وأقلية ترى أن الأمة مصدر السلطات ، هى التى تولى وهى التى تعزل ، وهو الرأى الذى تبناه المعتزلة فيما بعد ، ولعل فى تسميتهم بالمعتزلة دليل على موقف الدولة الاسلامية منهم وموقفهم منها .

مرة أخرى أحـاول مع القـارىء أن اربط بين هذا الفصـل

وسابقه ، وبينه وبين لاحقــه ان شــاء الله ، فقد ذكرت أن الدعوة للتطبيق الفورى للشريعة الاسلامية بصورة فورية ودون ابطاء ، انما تمثل تدخلا مباشرا للدولة الدينية ، التى لابد وأن يحكمها من يعتقدون بأنهم يصدرون فى حكمهم وأحكامهم عن حق الهى ، وهنا يبدو التساؤل المنطقى بديهيا ، وهو تساؤل عن كنه هؤلاء الحكام ، وسوف يوضح الفصل التالى أن الاجابة البديهية على ذلك انهم لابد وأن يكونوا من رجــال الدين ، امــا بصــورة مباشرة أو غير مباشرة ٠

(٣)

وأخيرا تسقط التفاحة

وأخيرا ، وترتيبا على ما سبق ، تسقط التفاحة الناضجة فى سلة رجال الدين العاملين بالسياسة ، أما (ما سبق) فهو ما عرضته فى مقالين سابقين حول الدولة الدينية والحكم بالحق الالهى ، وأما (التفاحة الناضجة) فهى الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وأما (السقوط) فبفعل الجاذبية ، وهو قانون طبيعى يؤتى فعله اذا اكتمل نضج الثمرة ، وهو الأمر الذى يتعجله الداعون للتطبيق الفورى للشريعة ، والراغبون فى اسقاط الثمرة ولو كانت خضراء ، (فالسلة) جاهزة ، وخيوطها مغزولة منذ زمن ، نسجها أئمة المساجد المسيسون خيطا وراء خيط ، عندما غاب الرأى الآخر ، وخلت الساحة من العمل السياسى الحقيقى ، وتأرجح الفكر السياسى المصرى بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية الأنيابية ، وشارك السياسيون فى الغزل والغزل (بسكون الزاء وفتحها) ، ايثارا للسلامة وتجنبا للمواجهة وتحسبا للمستقبل ، حتى ولو كانوا يظهرون عكس ما يبطنون ، مادام كل شىء ـ كما تقول المسرحية الشهيرة ـ على حساب صاحب المحل .

ان آفة حياتنا السياسية أننا لا نسمى الأشياء بأسمائها

قل اذا شئت الدقة أننا نطلق عليها أسماء لا علاقة لها بطبيعتها ، وتعال معى نسترجع قصة حقيقية لا ينكر أطرافها ، والبعض منهم احياء ، أدعو لهم بطول العمر ، أنها حدثت ، ربما مع اختلاف فى جزئية هنا أو هناك لكنها فى نهاية الأمر لا تخل بمضمون ما حدث ٠

فى بداية الثورة ، كان لكثير من الضباط الأحرار علاقة بجماعة الاخوان المسلمين ، وهى كما أراد لها مؤسسها جماعة وليست حزبا ، وحجة مؤسسها فى ذلك أنهم لا يطمحون الى الحكم أو عرض دنيوى زائل ، وانما يستهدفون هداية المجتمع الى طريق الحق ، ولا يعنيهم الا بناء الانسان المسلم ، والدعوة الى تطبيق شرع الله ، ويجمع كثير من المؤرخين على أن بعض الاخوان المسلمين كانوا يعلمون بموعد قيام الثورة ، ويرى البعض انهم ساندوهم بمجرد قيامها بالاعلان عن تأييدهم ، وأن رجال الثورة أرادوا رد الجميل للجماعة ، فطلبوا منهم ترشيح وزيرين للاشتراك فى الوزارة ، وحدث اختلاف حول اسمى الوزيرين ، وأصر الاخوان على مرشحيهم ، بينما قبل الأستاذ الباقورى ترشيح مجلس قيادة الثورة وترك الجماعة ، وفى محاولة لتصفية الجو بعد ذلك وضع الاخوان المسلمون شرطا لتأييدهم للثورة ، وهو أن يعرض مجلس قيادة الثورة عليهم جميع قراراته ، لأخذ رأيهم فى مدى مطابقتها لدين الله الحنيف ، وأنهم مكتفون بذلك وغير طامحين الى الاشتراك فى الحكم ، فالطموح الدنيوى ليس هدفا من أهداف رجال الدعوة ، والقيام بأعباء الحكم ليس وارد فى برنامجهم ، لأنهم كانوا وسوف يستمرون ، جماعة وليسوا حزبا ٠

لست فى حاجة الى تكرار ما هو معلوم من رفض رجال الثورة لذلك وتراوح العلاقة بين الود والكره ، ثم الانتهاء الى العنف المتبادل وما ترتب عليه من أحداث وأهوال ، وانما الفت النظر الى تناقض العرض الذى قدمه الاخوان المسلمون لرجال الثورة ، هم

لا يريدون الحكم ، ويطلبون فى نفس الوقت أن لا تصدر القرارات الا بموافقتهم ، هم جماعة وليسوا حزبا سياسـيا ، ويشـترطون موافقتهم على أى قرار سياسي يصدر ، هم يرفضون الاشتراك في وزارة أو اثنتين ، ويطـلبون أن يعرض عليهـم كل وزير قراراتـه لاعتمادها (دينيا) ، هم يطلبون تشكيل مجلس وصاية على الحكم والأحكام ، وينظرون فى نفس الوقت الى مقاعد الحكم على أنها عرض دنيوى زائل ٠

هذا مثال واضح على أسلوب حكم رجال الدين ، بصورة غير مباشرة ، وفى ظل حكم مدني ، فما بالك اذا أصبحت الدولة دينية وأظهروا للحاكم المدنى ، طمعا فى تأييده ــ ولو الى حين ــ أنه سوف يصبح اماما للمسلمين وان أحـكامه سـوف تصدر مؤيدة بالنص القرآني وصحيح السنة المؤكدة ، وأنه سوف يضمن من خلال ذلك ولاء المجتمع وتماسكه تحت قيادته ، وسوف يربح طاعة الرعية فى الدنيا وثواب الله في الآخرة ، وأنه من المنطقى مادامت الدولة دينية ، والقرارات دينية ، أن تعرض هذه القرارات على أهل الحل والعقد ، وهم متفقهون فى الدين يفتون فى أمور دنياهم بأحكام دينهم ، وأنه لا خوف عليه من أن يصبح أهل الحل والعقد أصحاب سلطة حقيقية ، فما يصدر عنهم ليس أكثر من شورى ، والشورى فى رأى بعض الفقهاء ــ بل قل أغلبهم ــ غير ملزمة ، وفى رأى البعض الآخر ملزمة ، وهو ان اتفق مع أهل الحل والعقد فله أن يأخذ بالرأى الثانى وان اختلف أخذ بالرأى الأول ، كل من الفريقين له أسانيده ٠

ربما خطر على بال القارىء عند قراءة الفقرة السابقة ، أن ما ذكرته بشأن كون الشورى ملزمة أم غير ملزمة ، قد يحمل فى طياته نوعا من الاستخفاف بحكم دينى خلافى ، خاصة من خلال ما أطلقته من عبارات حول حرية الحاكم فى الأخذ بهذا الرأى أو ذاك ،

ومعاذ الله أن يستخف مثلى بقاعدة دينية ان ثبتت باجماع الفقهاء ، لكنى أرى عكس ما يرى القارىء تماما ، فالحقيقة أن من يدعون الى اقامة دولة دينية دون حسم الأمر هم المستخفون ليس بى فقط ، بل بالشعب كله ، لأن البديهى والمنطقى أن يحسموا هذا الأمر بينهم قبل مطالبتنا بمتابعتهم ، والا أصبح شأنهم معنا ، وشأننا معهم ، كمن يقود مجموعة من معصوبى الأعين ، الى مجهول لم يستطع هو أن يحدده على وجه اليقين ، بل ان الأمر أكثر من ذلك تعقيدا ، فالشورى اذا كانت ملزمة يقينا لترتب على ذلك خروج بعض النظم (الاسلامية) القريبة منا من دائرة الحكم بقواعد الاسلام ، واذا كانت غير ملزمة لخرجنا من دائرة الاقتناع بما يدعوننا اليه ، لايماننا بالديمقراطية من ناحية ، ولاعتقادنا أن الاسلام وهو دين العدل لا يتناقض مع الديمقراطية بشكلها النيابى الحالى لمجرد أنها (بدعة) أتت الينا من الغرب ، وهو أمر أربأ بمفكر اسلامى متنور أن ينزلق اليه .

ان المتفرغين للهجوم على المجتمع (الجاهلى) ، والمكفرين للحاكم أو للمفكرين ، لو بذلوا جزءا من جهدهم المبذول – ليس عبثا – فى الوعيد والتهديد ، والنكير والتكفير ، فى أمر أكثر فائدة للاسلام والمسلمين ، وليكن وضع برنامجا للحكم مناظر لبرامج الأحزاب السياسية ، ومستمد من القرآن والسنة ومجمع عليه بينهم ، لأفادوا الاسلام والوطن ، بل اننى أدعوهم الى أن يطرحوا لنا تصورهم حول ما هو أبسط من ذلك كثيرا وأهون ، وهو شكل نظام الحكم فى الاسلام ، وأبرز ملامحه أسلوب تولية الحاكم ، هل يتم بالانتخاب كما حدثت بالنسبة لأبى بكر فى سقيفة بنى ساعده ، أم بالاستخلاف كما حدث لعمر ، أم بالاختيار من مجموعة محددة كما حدث لعثمان ، أم بأخذ بيعة أغلب الأمصار أو قل المحافظات فى وضعنا الحالى كما حدث لعلى ، أم بالغلبة على الأخرين بحد السيف كما حدث لمعاوية ، أم بالوراثة كما حدث ليزيد .

ليس القصد من ذكر ما سبق ان أطرح مشكلة او اثير لبسا ، فانا في هذه الامثلة لا اتكلم عن الدين بقدر ما اتكلم عن السياسة ، وما سبق كله سياسة في سياسة . لكنها افة العرض حين نخلط الأوراق . والمأزق الذى يضع انصار تديين السياسة . او تسييس الدين ، وكلاهما وجه لعملة واحدة انفسهم فيه ، فهم ان رفضوا كل ما سبق واستبدلوه بشكل حديث من اشكال نظام الحكم . اثبتوا على أنفسهم أن أسلوب اختيار الحاكم ليس له قاعدة اسلامية تتصل بالصدر الأول للاسلام ، وافقدوا نظام الحكم الدينى ركنا جوهريا من أركانه ، وهم ان اختاروا شكلا من الاشكال السابقة لاحتج البعض مذاصرا شكلا آخر ينطبق على احد الخلفاء الراشدين . وهم من هم ، مكانة وفضلا ، وتمسكا بأهداب الدين وتعاليمه ، وفى كل من الحالين يصعب ان تحصل منهم على رد مقنع ، فالأهون لديهم أن يتجاهلوا ذلك تماما ، لأنه يتناقض فى جوهره مع ما بدانا به المقال من حديث التفاحة والسلة ، فالهدف بدءا وانتهاء لدى بعضهم وللأسف أعلاهم صوتا . يتمثل فى ذلك المطارد لهم فى احلامهم عند النوم ، وفى خيالات يقظتهم عند الصحو . ذلك المسكر المفر بعيدا عنهم ، ذلك الذى اقترب منهم بقدر خوف القادرين على المواجهة ، وأقصد به الحكم ، لا شيء غيره ، من خلال حكم مباشر كما فعل الخمينى ، جائز ، من خلال مجلس حل وعقد . جائز ، من خلال نظام نيابى فى دولة دينية ، جائز . المهم أن يقترب بعد أن اغترب كثيرا ، والمهم هو التركيز على المطالبة بالبدء فى تطبيق قوانين الشريعة فورا ، دون ابطاء أو تريث ، فذلك هو مدخلهم للوصول الى قلب ذلك العزيز المنال ، أما تأثير ذلك على الوحدة الوطنية ، وهو أخطر موضوعات هذه المقالات وأكثرها حساسية . فموعدنا معه فى المقال التالى ، ان شاء الله وامتد الأجل .

(٤)

اللــــه يعلـــم

معاذ الله أن يتصور أحد أنني أدافع عن أقباط مصر ، فأنا أكره أن يقسم المصريون الى مسـلمين وأقبـاط ، وهم لدى مصريون فحسب ، وسوف يظلون كذلك الى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، لكنها بعض نزوات التاريخ ، حين ينحرف عن مساره تارة هنا وتارة هناك ، ثم لا يلبث أن يعود الى سيرته الأولى لأنه لا يصح فى النهاية الا الصحيح ..

اننى عندما أدافع ، انما أدافع عن مصر ، وانما أرفض أن يضام مصرى ، وأرفض أن يكون لمواطن حق الشهادة لأنه مصرى مسلم ، ولا يكون لمواطن آخر هذا الحق ، لأنه ذمى (*) ، وأرفض أيضا أن يكون حق الحكم لفريق من المصريين دون فريق ، أو أن يكون حـق التشريع لفريق دون فريق، أو أن يكون حـق ولايـة القضاء ، فى أى أمر لفريق دون فريق ، أو أن يكون حق الدفاع عن الأرض ، واكرر الأرض ولا شىء غير الأرض ، لفريق دون فريق ، وأرفض أن يقف مـدع ونحن على أبواب القرن الواحـد

(★) على حد قول الأستاذ الحمزة دعبس فى جريدة النور عن شهادة الأستاذ ابراهيم فرج فى كتابه عن مصطفى النحاس .

والعشرين لكى يطالب مجموعة من المصريين بأن لا يبدأوا مجموعة أخرى بالسلام ، وأن يضطروهم الى أضيق الطريق اذا لقوهم فى طريق ، مستندا الى أحاديث مختلفة سندها واه ومتنها أوهن من خيوط العنكبوت . وأرفض أن يدعى أحد أن حرب أكتوبر كانت حربا دينية ، وأنها كانت بين المسلمين واليهود ، وأقبل فقط أنها كانت بين مصريين واسرائيليين ، فقد اختلط دم المصرى المسلم بدم المصرى القبطى ، وما خرج كلاهما الا دفاعا عن مصر ، ومات المصرى المسلم وودعه أهله المسلمون على أنه شهيد ، ومات المصرى القبطى وودعه أهله الأقباط على انه شهيد . وما أروع أن تتحد الديانتان فى اقرار الشـــهادة لمدافع عن أرض الوطن العزيز . لكنـه مرض النفوس ، وضيق الأفق . والغباء الذى يقود الوطن كله الى التهلكة . وأى تهلكة اكثر من أن يفترق بنو الوطن على ضغينة ، وتتفرق قلوبهم على فتنة ، وينظر بعضهم الى بعض على أنهم مستضعفون ، وينظر البعض الآخر للآخرين على أنهم مستبدون ، بينما الأمر كله لو تفحصته عن قرب ، ولو قلبته على وجوهه . لما وجدت فيه دينا ولا عقيدة ، وانما سياسة فى سياسة ، وطريق وعر يعبده الساسة الذين لا يرعون لمستقبل الوطن حرمة ، طالما أنهم يحصدون صوتا هنا او صوتا هناك ، والسادة من رجال الدين المسيسون ، الرافعون فقط للشعارات ، دون برامج او تفصيلات ، ودون اهتمام الا باللعب على العواطف فى غيبة صوت العقل .

أيها الصارخون ، وا اسلاماه وا اسلاماه ، وفروا صراخكم فالاسلام بخير ، والخطر كله على الاسلام انما يأتى منكم ، حين تدفعون بشباب غض فى سن الصبا الى ترك الجامعة لأن علومها الحديثة علمانية ، وتحشون رؤسهم بخرافات أهونهـا ان الرعد ضراط شيطان عظيم ، وأن المرأة باب الشر ، وأن المجتمع كلـه جاهلى ، والله وحده يعلم أنكم اجهل اهل الاسـلام بالاسـلام . فالاسلام كان ولا يزال وسيظل دين العلم والعقل ، وخير للاسلام

والمسلمين أن يدرسوا علوم الاحصاء والطبيعة والكيمياء ، من أن يتفرغوا لدراسة حكم الدين فى موضع الحجامة وفيمن أعتق عبدا وله مال وفى عتق ولد الزنــا وفى المصــبوغ بالمصــفرة وفى لبس القباطى للنساء وفى النهى عن تهييج الحبشه وفى اطفــاء النــار بالمليل وفى الكى والسعوط والنشرة والترياق والعلاق ٠٠

ليس من الاسلام فى شىء ان يبحث أعضاء تنظيم الجهاد عن تمويل فلا يجدوا سبيلا الا الهجوم على محلات الصاغة الأقباط ، وقتلهم والاســتيلاء على أموالهم ، ولا أريد أن استطرد فى هــذا الحديث لكى لا أنكأ جراحا ، لكنها فتوى اصدرها من يستحق أن نصرخ فى وجهه ٠٠ وا اسلاماه ٠٠ وا اسلاماه ٠٠فما كان الاسلام دين ارهاب ، وما كان من الاسلام فى شىء أن تقتل مواطنا يجلس فى محله آمنا ، وأن تيتم أطفالا وأن تخرب بيوتا ، لا لسبب الا لأن لهم دينا يخالف دينك ، أو لأن أميرا اجتهد فأخطأ ، وعلى مواطن مصرى أن يدفع ثمن هذا الخطأ من حياته ٠

خليق بمثلى أن يشعر بالحزن والأسى وهو يقرأ للدكتور أحمد عمر هاشم (*) تلك العبارة الغريبة (الاسلام لا يمنع من التعامل مع غير المسلمين ، ولكن يمنع المودة القلبية ، والموالاه ٠٠ لأن المودة القلبية لا تكون الا بين المسلم وأخيه المسلم) ، لا ياسيادة الدكتور ، المودة القلبية تكون بين المصرى والمصرى ، مسلما كان أو قبطيا لا فرق ، والقول بغير ذلك تمزيق للصفوف ٠

خليق بمثلى أن يشعر بالأسى والأســف حين يرتفع صــوت الدعاة ، معلنا أن الهندى المسلم أقرب الى المصرى المســلم من القبطى المصرى ٠٠ لا والله لا يكون ، ولن يكون ، فالمصرى لدينا ، وأنا أقصد المصريين جميعا ، لا يتميز الا بحبه لوطنه وولائه لأرضه

(*) جريدة اللواء الاسلامى ــ العدد ١٥٣ ٠

وغير ذلك غرض فى النفوس ، ومرض فى الصدور ، وسوء فى القصد ، وسواد فى النظرة ، وفساد فى الوطنية ، واثم وطنى عظيم ٠٠

الله وحده يعلم من وراء هـذه الهجمة الضـارية ، الممزقة للصفوف ، المفرقة للجماعات ، المثبطة للهمم ، المفسدة للتماسك ٠

الله وحده يعلم ٠٠

هل هم رجـال الدين الذين وصلوا الى كراسى البرلمـان ، وحلموا من خلالها بكراسى الحكم ٠٠ الله يعلم ٠٠

هل هم أئمة المساجد ممن أصبحوا نجوما للكاسيت تنافس أشرطتهم أشرطة نجوم الغناء ، صارخة بالمنكير ، هاتفة بالتكفير ، مبشرة بعذاب أليم ، واعدة الجميع بسقر ، مطاردة للكل الى لا مفر ، فكل شىء أسود اسود ، وكل نعيم الى ذهاب ، وكل ثروة الى خراب ، فالدنيا اذا حلت أوحلت ، واذا جلت أوجلت ويامغترا بالسلامات ، كم ملك رفعت له العلامات ، فلما علا ٠٠ مات ٠٠ وهكذا ، سجعات فى سجعات ٠٠ الله وحده يعلم ٠٠

هل هم جيراننا الأفاضل ، الذين يعز عليهم أن تكون مصر في وسط المنطقة كلها ، واحة للاستقرار والوحدة الوطنية ، وفوق ذلك كله ، واحة للمدنية عن أصالة واستحقاق ، تهفو اليها قلوب أبنائهم ويحلم الواحد منهم بهوائها وتزامل الدين والدنيا معا فيها ، ويعز عليهم ذلك ، فيقسـمون أن يسحبوها للخلف بتزيين حيـاة السلف ، ويحلمون بتمزيقها بالفتنة عن ظن بأن لكل داء دواء ، وداء الحضارة دواؤه المال ، دولارا كان او ريالا ٠٠ الله يعلم ٠٠

هل هى احدى القوى الكبرى التى ترى مصلحة لها فى سقوط المنطقة كلها فى يد التخلف ، حين ينهار كل شىء ، ويصبح التقدم بدعة وضلالة ، وما عليها الا ان تدفع مصرا فى هذا الطريق ،

فيتبعها الجميع ، لأنها المنارة والريادة ، ربما رغبة منها فى محاربة عدوها الرئيسى ·· ربما ، وربما رغبة منها فى سحب المنطقة كلها الى غياهب الصراع الطائفى فلا تقوم لها قائمة الا فى القرن الثانى والعشرين ، ربما ، وربما دفعا للأقليات الى الاستنجاد بها والارتباط بها ولاء وانتماء كاملا حين لا يصبح هنــاك أمل آخر ، ربما لأن ذلك كله لا يأتى فى النهاية الا ببديل عسكرى واضح لا لبس فيه ، يرى المواطنون فيه أملا وترى هى فيه وسيلة ·· ربما ·· الله وحده يعلم ··

الشىء الوحيد الذى أعلمه ، ويجب على الجميع أن يواجهوه لأنهم يعلمونه مثلى تماما ، أن الدولة الدينية التى يحكمهــا رجــال الدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو لزوم ما يلزم كما سبق وأن ذكرت ، سوف تكون مدخلا مباشرا للفتنة الطائفية ، بل ربما تمزيق الوطن الواحد ··

أيها السادة ·· دعوا المغالطة ، فقضية الحكم الدينى ليست قضية أغلبية وأقلية بل هى قضية اتفاق عام ··

أيها السادة ·· دعوا الأكاذيب . فالحكم الدينى لن يكون مقبولا من المسلمين المتنورين ولا من الأقباط جميعا ، وقد تجدون قبطيا هنا أو هناك يرحب بالدولة الدينية ، لكنه شذوذ عن القاعدة ، وقد تجدون مفكرا مثقفا يرحب بحكم رجال الدين ، لكنه استثناء ، وقد تجدون سياسيا محترفا يرفع الشعارات الدينيــة ، لكنهــا انتهازية وقصر نظر ، وعدم ادراك لأنه ، هو نفسه ، قد يكون أول ضحايا ما يدفع المجتمع اليه ··

أيها السادة ·· لكم الحق كل الحق بعد ذلك فى أن تفعلوا ما تريدون ، فهو وطنكم بقدر ما هو وطنى ، لكنى أقسم لكم جميعا أننى لن أترك التصدى لهذا الأمر ما حييت ، ولن اترك هذه الدعوة

ما ظل فى عرق ينبض . ولن أتزحزح عن ايمـــانى بأن كل هذه الدعاوى سـياسة البسـت ثوب الدين وليسـت دينـا ألبس ثوب السياسة ، ولن آمل فى أن أكرر على مسامعكم أنها الفتنة ، لعن الله من أيقظها ، وحفظ الله مصر من أخطارها ··

ويامصر ·· يعلم الله أننى أحبك بلا حدود ، وأتعشقك حتى آخر قطرة من دمى ، وأتعبد فى محرابك بكل ذرة من كيانى ، وأدفع حياتى كلها ثمنا لبقائك متماسكة ··

والله وحده يعلم حجم الصدق فيما أقول ·· الله يعلم ··

(٥)

ولا يخلو الأمر من فكاهة

خليق بالقارىء بعد المقالات السابقة ، أن يخلو الى بعض من الفكاهة ، التى ينطبق عليها وصف الشاعر (بعض الشر أهون من بعض) ، واذا كنت قد وصفت ما أنا مقدم على كتابته بالتفكه ، ثم وصفته بالشر . فلا غرابة فى الأمر ، فقد وضع الحكيم العربى الأمر فى نصابه ، حين ذكر أن شر البلية ما يضحك ..

الامام الغزالى والبسبوسة :

قد يتبادر الى ذهنك اننى قد زدتها (حبتين) كما يقول المثل العامى ، وأننى أتجاوز الى ما لا يجوز ، حين اقرن اسم امام عظيم مثل الامام الغزالى مؤلف كتــاب احيــاء عـلوم الدين بحــلوى البسبوسة ، لكنى أرجو سماحك حتى تكمل قراءة المقال ، فمثلى لا يفعل ذلك ، ومثلى لا يرى أن هناك علاقة بين الامام الغزالى وبين الحلوى أيا كان نوعها ، بل انى أن فعلت أكون قد تجاوزت حد التفكه ، الى ما لا يصح وصفه بألفاظ لائقة ، لكنى اقص عليــك حديثا راعنى بقدر ما سيروعك ، وادهشنى بقدر ما سيدهشــك ، وأدهش قبلنا اســتاذا جليلا وعالما فاضــلا هو الأســتاذ الدكتور زكريا البرى وزير الأوقاف السابق ، الذى اصـــدر كتابا عنوانه

(أيها السادة ـ السلام عليكم ورحمة الله) وفيه يذكر أنه بصفته رئيسا للمجلس الأعلى للشئون الاسـلامية ، قد دعا مجموعة من صفوة العلماء وأساتذة الدين الى الاحتفال بذكرى ثلاثة من علماء الاسلام الخالدين ، هم الامام محمد عبده ، والامام جمـال الدين الافغانى والامام الغزالى ، وقد اجتمعت هذه اللجان ، ونقبت فى تاريخ هؤلاء الأئمة وفى كتاباتهم ، واستعرضت ما قدموه للاسلام من خدمات جليلة ، واعمال وكتابات خالدة . وقررت أن تحتفل بهم بصورة تليق بما قدموه · ولخصت اقتراحاتها فى ثلاثة بنود هى سد الحنك ، كشك الفقراء ، البسبوسة ·

وقبل أن تفغر فاك مندهشا أترك الأستاذ الدكتور زكريا البرى يعرض ما حدث فى احدى خطبه ، والتى نشرها فى الكتاب الذى سبق ان ذكرته (*) ··

يقول الدكتور البرى (ماذا يقول الناس عن المجلس الأعلى للشئون الاسلامية اذا ما أعلنت عليكم مقرراته وتوصياته بالنسبة للجان ألفتها فى المجلس لاحياء ذكرى الامام محمد عبده ، واحياء ذكرى الامام جمال الدين الأفغانى ، واحياء ذكرى الامام الغزالى ، ما قولكم فى وفـى المجلس ، اذا ما أذعت عليكم هذه المقررات ، وكانت على الوجه التالى :

أولا : لجنـة الامام محمد عبـده ، اجتمعت مرات متعـددة وتناقش رجالها ، وهم من كبـار المفـكرين الاسـلاميين المعجبين بالامام محمد عبده ، وبعد حوار طويل انتهت توصياتهم الى ما يأتى ، أعلنها باعتبارى رئيسا للمجلس . أن يحتفل الناس جميعا فى المدائن والقرى ، كبارا وصغارا ، رجالا ونساء ، بذكرى الامام

(★) « أيها السادة ـ السلام عليكم ورحمة الله » ـ د· زكريا البرى ـ ص ٣٢٠ ·

محمد عبده ، وهو يوم كذا .. ، من شهر كذا ، على أن يكون الاحتفال بأن نأكل جميعا حلوى معروفة هي « سد الحنك » .

ذلك هو قرار لجنة احياء ذكرى الامام محمد عبده . أما لجنة جمال الدين الأفغاني ، فقد اجتمعت بدورها ودخلت في حوار كما يدور بين المفكرين ، وانتهت مقرراتها بالاجماع الى أن نحتفل جميعا في المدائن والقرى ، كبارا وصغارا ، رجالا ونساء ، نحتفل بذكراه يوم كذا .. وأن يكون احتفالنا أكل حلوى معينة معروفة تسمى « كشك الفقراء » .

أما لجنة الاحتفال بالامام الغزالي . فقد قررت بعد حوار طويل ومناقشات حرة ، أن يحتفل المسلمون جميعا في المدن والقرى ، كبارا وصغارا ، رجالا ونساء ، بيوم مولده يوم كذا بأكل حلوى « البسبوسة » .

ماذا يقول الناس في وفي المجلس الأعلى للشئون الاسلامية وفي هذه اللجان ؟! سيقولون قطعا : ان رئيس المجلس الأعلى اصيب بالجنون المفاجيء هو واعضاء هذه اللجان ، لأن ربط الاحتفال بهذه الصورة غير منطقي ولا يفهم مطلقا) .

أظن أيها القاريء العزيز انه يحق لي ، ولك ، أن نتوقف قليلا ، وأن نبتسم كثيرا ، وأن نضرب كفا بكف ، بل قل ان شئت الدقة ، أن نضرب خدا بكف ، وأن نناقش ما حدث وهو في رأيي لا يستحق أن يناقش ، على ثلاثة مستويات ..

المستوى الأول هو حجم المفارقة بين مناصب من شاركوا في هذه اللجان ، ولا أريد أن اذكر اسماءهم ، والاجتماعات العديدة التي حضروها ، والمناقشات الصاخبة التي دارت بينهم ، وبين ما تمخضت عنه الاجتماعات من توصيات ، الأمر الذي ينطبق معه المثل الشائع ، تمخض الجبل فولد (بسبوسة) ..

أما المستوى الثاني فهو مناقشة ما كان يمكن أن يحدث ، لو أخذتهم الدولة على قدر (توصياتهم) ،ونفذت ما يدعون اليه .. وتصوروا معى لو قامت الدولة فى كل مدينة وكل قرية ، بتصنيع البسبوسة في يوم تخليد ذكرى الامام الغزالى مثلا ، والاف الأطنان التى سوف تستهلك من السكر او السمن البلدى أو الدقيق ، وحجم التأسي والعبرة ، التي سوف يخرجون بها من هذه الذكرى ، وهو أمر يتناقض تماما مع تاريخ الامام العظيم ، فلم يكن الامام (لذيذا) بقدر ما كان عميقا واسع العلم ، ولم يكن (مالئا للمعدة) بقدر ما كان شاحذا للعقل ، وهو فى كل الأحوال لم يكن (سهل الهضم) بأية حال ..

أما المستوى الثالث فهو أن نتخيل معا لو كان سادتنا الأفاضل ، أعضاء هذه اللجان ، هم المنظمون لاحتفالاتنا (القومية) فى ظل الدولة الدينية التي يدعون اليها ، ويعتبرون تطبيق الشريعة الاسلامية مدخلا لها ..

سوف نحتفل بذكرى ٦ أكتوبر بأكل (العسالية) .

وسوف نحتفل بعيد السويس بأكل (الملبن) .

وسوف تصبح أيامنا كلها (حلوة) ، وسوف يصبح منصب وزير التموين فى الدولة الجديدة أهم المناصب ، فهو المنظم لشئون الدولة الفكرية ، وفى يده ان يعلى ذكرى اقوام وأن يخفض ذكرى آخرين ، طالما أن فى يده مفاتيح مخازن السكر ، والدقيق ، والسمن البلدى ، وسوف يصبح طبيعيا أن يبادر واحد من أبناء البلد صاحبه بقوله ، (صباح الخير ياعسل) ، فيجيب الآخر ، (عسل كده حته واحده ، ده كتير عليا أوى .. أنا فين والامام البخارى فين ..) .

ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ..

كونفوشيوس مسلما :

فى احدى مجلاتنا القومية المحترمة ، وهى مجلة (اكتوبر)

وفى الصـــفحة الدينية بهـا ، نشر الأســـتاذ ابراهيـــم مصبح بتاريخ ٦ يناير ١٩٨٥ مقالا عنوانه الاسلام قانون واقعى للمجتمع (ص ٥٠) ، قال فيه (وبينما أنا اقلب صفحات احدى الكتب اذا بى أجد كلمة لحكيم الصين كونفوشيوس ، وترجمتها « عندما رغب الحكام الأقدمون أن يعمر العالم بالاسلام سعوا أولا الى اصلاح بلادهم وقبل أن يصلحوا بلادهم اصلحوا من أسرهم . وقبل أن يصلحوا من اسرهم أصلحوا من أنفسهم ، وقبل أن يصلحوا من أنفسهم حاولوا أن يكونوا مخلصين صادقين فى أفكارهم ، وحاولوا أن يروا الأشياء على حقيقتها تماما ») .

ويبـدو ان الأستاذ مصبح يستهين كثيرا بذاكرتنا التاريخية واستبعد بالطبع ان يكون سيادته جاهلا بأن كونفوشيوس قد مات قبل ان يظهر الاسلام بأكثر من ألف عام ، ليس هذا فقط ، بل أنه على يد الأستاذ مصبح يتحدث عن الاسلام باعتباره ديانة للحكام الأقدمين . أى القدماء بالنسبة لكونفوشيوس نفسه ، وسبحان من له الدوام .

لقد تذكرت وأنا أقرأ ما سبق . أن الشاعر حافظ ابراهيم وقد كان مشهورا بخفة الدم والدعابة . قد تعجب عندما شاهد عدلى ورشدى وهما من أقطاب السياسة وقتها يصليان معا . ويبدو أن صلاتهما كانت نوعا من أداء الواجب الرسمى ، وأنها كانت مفاجأة للشاعر الكبير ، الذى عقب على ذلك ببيتين من الشعر هما :

عدلى يصلى ورشـدى   آمنـــت بالله ربـــــى
يـارب ابـق فـــؤادا   حتى يصـــــلى النبى

والنبى هو المعتمد البريطانى فى ذلك الوقت ، ولنا أن ندعوا الله أن يبقى الأستاذ مصبح حتى يتحدث بوذا هو الآخر عن عظمة الاسلام .

الفصـــل الثـــالث

اللاعبـــون بالنار

« ان الملك منصب شريف ملذوذ ، يشـتمل على جميع الخيرات الدنيوية ، والشـهوات البدنيـة ، والمـلاذ النفسانية ، فيقع فيه التنافس غالبا . وقل أن يسلمه أحد لصاحبه الا اذا غلب عليه » .

مقدمة ابن خلدون

(١)

مولانا الذى فى الجيزة (*)

من نكد الدنيا على أن مولانا الشيخ صلاح ابو اسماعيل قد وضعني فى ذهنه وصال وجال متوعدا اياى بالعذاب العظيم ، ولم يفته أن يوظف امكانياته الهائلة فى اختيار الجمسل المثيرة والعبارات الرنانة فى وصف احتجاجى على انتصاره العظيم على قيادة الوفد الجديد ، حين ساقها الى تحالف ظن أننى واحد من ضحاياه ، بينما مبادىء الوفد هى الضحية ٠

لقد انطلق مولانا واصفا اياى بأننى كالملح اذا وضع على النار ، وهى عبارة يفهم منها أننى (انفجر) غيظا وكمدا وهى فى نفس الوقت صياغة شديدة البلاغة للجملة العامية الشائعة (يا عوازل فلفلوا) ، وأشهد له وأنا بكامل وعيى أنه قد اصاب كبد الحقيقة ، وأننى فعلا حزين ومحبط ومكلوم ، لا لأنه نجح فى توجيه الوفد الى عكس ما حاولت ، ولا لأنه بقى فى الوفد فترة ، بينما آثرت أنا الاستقالة على الفور ، بل لسبب آخر ربما لم يخطر على باله ، وهو انه قد أصابنى فى أغلى ما أملك ، مصر ، ذلك

(★) نشر بالمصور بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٤ ٠

الوطن العظيم ، الذى لا أعرف معنى لوجودى الا به ، ولا أعرف شيئا يسبقه لدى بدءا أو يعلوه انتماء ..

سوف يضحك مولانا الشيخ صلاح بالتأكيد ملء شدقيه وهو يقرأ العبارات الأخيرة ، فالداعى الى القومية المصرية بالنسبة له واحد من اثنين ، اما منتسب الى الفراعين والعياذ بالله ، أو منكر لمأثورته الجليلة ، التى تجعل المسلم فى الهند أقرب الى المسلم فى مصر من المسيحى المصرى ، وهى مأثورة تفرغ القومية المصرية من محتواها، وتجعل من رافعى شعارات القومية المصرية والوحدة الوطنية ، من أمثال سعد زغلول ومصطفى النحاس ، مجرد خوارج على فكر الشيخ الجليل . ومنشقين على مبادىء الوفد الأصيل (الجديد) ..

ان الذى يعلمه الشيخ صلاح ، ويدعى أنه لا يعلمه ، أن مصر ، يراد لها (والذى يريد لهما هو الاستعمار العالمى والصهيونية العالمية) أن تواجه واحدا من اختيارين تم تجريبهما فى المنطقة ، وهما الاختيار الايرانى أو الاختيار اللبنانى ، أو أن تواجه الاختيارين معا ، على أن يكون الاختيار الأول مدخلا للاختيار الثانى أو العكس ، أما الاختيار الآخر الممكن وهو الاختيار المصرى ، فان المطلوب من الشيخ صلاح وأمثاله - أن يواجهوه بكل القوة والصلابة ، وألا يتحرجوا فى نعته بأعنف الألفاظ بدءا بوصفه بمنطق القرود ، وانتهاء بالتهديد بسحقه تحت الأحذية ، ومرورا بالتلويح بالكفر والاتهام بالارتداد عن الاسلام ، والتأكيد على أن أنصاره ملحدون لا يرعون للدين حرمة ولا يحملون للعقيدة ولاء ..

وما دام السياسيون فى مصر لا يدركون ذلك الخطر ، وما دام المفكرون فى مصر يلوذون بالصمت فى أغلب الأحيان ، وما دام الشيخ وأنصاره قادرين على تمزيق من يرفع صوته معترضا ولو

على استحياء على اية جزئية من جزئيات فكرهم باتهامات أمونها الارتداد عن الدين ، وهي اتهامات تحمل تهديدا مستترا بما انتشر بين من تبنوا هذه الأفكار من مقولات اهدار الدم واباحة القتل دفاعا عن توجيهات هذه القيادات ·

وما دامت الأحزاب المصرية منشغلة بقضية الديموقراطية وقانون الانتخابات والحكم على حوادث التاريخ القريب أو البعيد، لاهية عن ادراك ذلك الخطر الذى يستطيع أن يغرق السفينة بمن فيها ، بل وأكثر من ذلك مرددة لبعض مقولات الشيخ وأنصاره اجتذابا لمشاعر الجماهير وأصواتهم ، فان الجزء الأكبر من هذا المخطط قد تحقق بالفعل ، والحلم الأعظم الذى يداعب خيال مولانا في الجيزة ، في أن ينتقل من قرية طهرمس الى القاهرة عاصمة الخلافة الاسلامية الجديدة ، وعن يمينه مسرور السياف ، وخلفه موكب الأسرى من الذميين والعلمانيين بينما تدوى في سماء القاهرة فرقعات المنجنيق ، وبينما تزين شوارعها الأحجبة والتعاويذ ، هذا الحلم قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقيق ·

ان مأساة مصر ، أننا لا نسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، وننشغل بالصغير من الأمور قبل كبيرها ، وننسى اننا واقفون على أرض متحركة وهي أرض تتحرك للخلف لا للأمام ، الأمر الذى يبعث على الأسى والحزن ، ولا يجدى معه الا أن نفتح كل النوافذ للضوء ، وأن نفسح كل المنابر للحوار ·

ان ما حدث في مصر الآن من تحالف بين الاخوان المسلمين وأمراء بعض الجماعات الاسلامية وأعضاء بعض التنظيمات الدينية مثل الجهاد والتحرير الاسلامي من ناحية ، وبين الوفد من ناحية أخرى انما هو حلقة من حلقات مسلسل ترتبط حلقاته ببعضها ، بدأ بحادث الفنية العسكرية ، ثم حادث الشيخ الذهبي ، ثم حادث

المنصة ، ثم ما حدث الآن من تحالف يحمل فى طياته أشد الأخطار على المستقبل فى مصر ٠٠

ان الملامح الأساسية لهذا المسلسل تتمثل فيما يلى :

أولا : أنه يمثل تنويعات على نغم واحد هو تغيير مسـار المجتمع الى دولة دينية يحكمها من يتصورون أنفسهم أوصياء على الدين ولا يرون المستقبل الا من وجهة نظر ضيقة وأحادية الاتجاه وشديدة التعصب والتخلف فى ذات الوقت ٠

ثانيا : ان النغمات قد تختلف ولكنها فى النهاية من مقام واحد ، فالحوادث الثلاث الأولى ترتفع نغماتها صاخبة بالعنف ، بينما النغمة الأخيرة هادئة وناعمة ، لكن الذى يربط بينها جميعا هو الايمان لدى أصحابها وعارفيها بأن الشارع السياسى سوف يستجيب بالتأكيد ، وسوف يستدرج بالعـاطفة الى مساندة هـذا التيـار ٠

لقد كانت المحاولات الثلاث الأولى فى اتجاه احداث التغيير عن طريق العنف ، بينما تستهدف المحاولة الأخيرة احداث العنف عن طريق التغيير ، وبمعنى آخر فقد استهدفت المحاولات الثلاث الأولى ضرب الشرعية بالارهاب ، بينما تستهدف المحاولة الأخيرة تحقيق الارهاب بالشرعية ، وفى كل الأحوال فان النتيجة واحدة ٠

ثالثا : ان الذى يدور فى ذهن الشيخ صلاح وذهن غيره من الطامحين ، أن هناك تيارا اسلاميا سياسيا واسعا ، لكنه ينقسم الى مجموعات متباينة ومتعددة ، وأنه فى حاجة الى قائد يجمـع بين طوائفه المتناثرة ، ويخلق منها قوة ضاربة لا تعترف بحـكم تكوينها الفكرى والثقافى بما اصطلح عليه المجتمع من قيم وأفكار وأطر شرعية ، وقد وجد الشيخ صلاح ضالته فى قيادة الوفـد حين تحالف معها فى غياب الديموقراطية داخل الحـزب ، حيث

أمكنه أن يدفع بعض قيادات هذه المجموعات الى رأس قوائم الحزب الانتخابية حتى تدخل المجلس النيابى تحت مظلة الشرعية ، وتحت زعامته الشخصية باعتباره المخطط الأكبر لهذا النصر ، الـذى ان تحقق فسوف يحدث تحت تأثير عوامل متداخلة منها ، شـــعبية الوفد ، ومنها الرغبة فى التغيير ، ومنها أسلوب الانتخاب بالقائمة النسبية ومنها وفى آخر القائمة ، شعبية هذه القيادات فى مواقعها الانتخـــابية ٠

هنا يصبح لهذه المجموعة داخل المجلس صوت أعلى من كل الأصوات ، لأنه فى النهـاية صـــوت تكفير لا صوت تحذير ، فالحاكم ان اختلف معهم كافر ولا ولاية له . والبنوك مرفوضة لأنها ربوية ، والاختلاط فى الجامعات مفســدة ، وعضوية المرأة فى مجلس الشعب مخالفة صريحة للدين . والوزير القبطى لا يناقش لأن ولايته حرام ، وزى المرأة يجب أن يقنن ، وصوت المرأة عورة. والنظام الحزبى بدعة ، وحفلات الغناء مجون . والفلسفة ضلالة والمعارض لهـم فى المجلس اما فاسق أو مفســـد فى الأرض أو مرتـد ٠٠

رابعا : ان الاحتجاج بمشروعية وصول ممثلى الاتجاهات الاسلامية السياسية المتطـــرفة الى مجلس الشعب عن طـــريق الانتخابات نوع من المغالطة ٠٠ اننا يجب أن نعترف جميعا بأننا نسبح فى نهر حديث التكوين لم يتحدد مجراه بعد . ولم تســتقر تياراته ، ولم تتحدد شطآنه بصورة نهائية ، وفى ظل ذلك يبـدو الحديث عن مســابقات الغـــوص نوعا من المراهقة السياسية أو المغــالطة ٠٠

ان أغلب أحزابنا السياسية لم تتحدد ملامحها الفكرية بعد، وبدون الدخول فى تفصيلات أو معارك فكرية فان أغلبها يســعى الى جمع المتناقضات فى سلته . مدعيا الناصرية تارة . والتطرف

الدينى تارة ، والليبرالية تارة ، تاركا المراقب السياسى فى حيرة لا يستنتج منها الا أن كل ما يحدث انما هو مخاض لميلاد أحزاب وقوى سياسية جديدة ، تتميز فيها الملامح الفكرية دون غموض أو اختلاط للمفاهيم ٠

من هنا يصبح ضروريا أن يتفق الجميع على حد أدنى من قواعد اللعبة السياسية ، سواء بالنسبة لقضية الديموقراطية أو قضية الاختيار بين السلفية والمعاصرة ، أو قضية تكوين المصدات الفكرية لمواجهة الرياح الشرقية الآتية من ايران ، محملة بغبار الجمود والتخلف ، أو الرياح الشمالية الشرقية الآتية من لبنان محملة بأمطار الفتنة وغمام التمزق الطائفى ٠

(٢)

مصرية ‥ مصرية (*)

نشط الشيخ صلاح أبو اسماعيل وأنصاره ، ممن تسللوا الى الوفد في غفلة من مبادئه ، وفى وعى من قيادته ، فى كتابة وتوزيع بيانين انتخابيين ، يستحقان من كل مصرى أن يتوقف وأن يتأمل وأن يواجه ·

كان عنوان البيان الأول (أصحاب الأيدى المتوضئة ··· لماذا ؟) ، أما مضمونه فانه يمثل انطلاقة شجاعة للشيخ الجليل على طريق تمزيق الوطن الواحد تحت شعارات دينية ·

لقد كان المعهود عن الشيخ أنه يقسم المصريين الى مسلمين وذميين ، ولأن كل شيء يتطور ، فقد خطا الشيخ خطوة جديدة بتقسيم المسلمين أنفسهم الى قسمين ، أولهما أصحاب الأيدى المتوضئة ، وثانيهما قسم آخر لا يحتاج القارىء الى ذكاء كبير ليعلم صفة أصحابه ولا نوع أياديه ، ويمكن أن أوجز تعليقى على البيان فيما يلى :

(★) كتب هذا المقال فى ١٥ مايو ١٩٨٤ وأرسل للنشر فى مجلة اسبوعية ، ولم ينشر لاعتبارات قدرها رئيس التحرير ·

أولا : ان الشيخ وأنصاره لم يغيروا من أساليبهم المتمثلة فى خلط الأوراق ، فهم يتحدثون الى الناخبين فى قلب السياسة بلسان الدين ، وفى جوهر الغرض الدنيوى بمقولة الزاهدين ، وفى صميم تمزيق الصفوف بشعارات التماسك الدينى ٠

ثانيا : ان الشيخ يتناسى أن البيان الذى أصدره بيان انتخابى ، وأن المفترض فيه أنه موجه للمصريين جميعا ، مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية ، وأن القصد منه هو الدعوة الى عضوية المجلس النيابى ، وهو مجلس يقاس نجاح العضو فيه بصدق الوطنية لا باسباغ الوضوء ، ويقيم أداء أعضائه بحسن دراستهم للمشاكل وكفاءتهم فى طرح الحلول لا بقدرتهم على تكفير الآخرين والتشكيك فى معتقداتهم ٠

ثالثا : ان الشيخ يثبت مرة أخرى أنه يتناقض مع راية الحزب الذى يدعى الانتساب اليه ٠

لقد كان سعد زغلول زعيما للمصريين جميعا لأنه كان مدافعا عظيما عن استقلال الوطن لا لكونه كان يحسن الوضوء ٠٠ وكان مصطفى النحاس زعيما للمصريين بقدر ايمانه بالديموقراطية والوحدة الوطنية لا بقدر أدائه للفروض وقد كان مؤديا ، فالايمان الأول قضية سياسية مصرية يحاسب عليها فى الدنيا أمام البرلمان ، بينما الايمان الثانى قضية خاصة يحاسب عليها فى الآخرة أمام الله ٠٠

رابعا : لست فى حاجة الى أن أذكر مولانا بأن مصر لم تعرف الارهاب الا على أيد ادعى أصحابها أنها أيد متوضئة ، ولم يمنعها وضوؤها من أن تلج فى دماء اخوة فى الله والوطن ٠٠

اننى أدعو مولانا الى أن يتوقف عن تصنيفاته وبلاغياته ، وأن يدرك أنه يسبح حقيقة ضد التيار وليس معه ، فمصر السماحة والوحدة الوطنية لا تحنى هامتها بالفرقة أمام صوت منغوم أو

بيان منظوم ، ومصر الفكر والثقافة لن تسمح لنفسها بالتراجع أمام دعاوى التمزيق الطائفى مهما ارتفعت سيوف التكفير وسهام الارتداد عن الدين ، ومصر الحضارة والتاريخ لن تنكمش على نفسها مهما ارتفعت أصوات انصـار الشيخ فى سرادقات دعايته الانتخابية ، صارخة وا اسلاماه وكأن الاسلام فى محنة ، هاتفة اسلامية اسلامية ، وكأن مصر لم تكن ولا تزال ، مسلمة قبطية ، عربية فرعونية ، افريقية بحر متوسطية ، وهى فى كل الأحـوال مسيرة تاريخ عظيم صنعه أبناء وطن كان الايمان العميق أبـرز ملامحه ، والوطنية (السمحة) أروع انجازاته ..

ليعزف الشيخ اذن أنغامه و (تقسيماته) ، ولنواجه نحن الشيخ بكشف حقيقة هذه الأنغام ، وأنها أنغام فارسية وافدة ، تصيب الجمهور المؤمن والحسن الظن بالخدر ، دون ادراك لأنها مقدمة مدروسة للحن جنائزى كئيب ..

انني مع اعترافى باختلاف الشارع السياسى الايرانى عن الشارع السياسى المصرى ، وباختلاف مذهب الشيعة فى ايران عن مذهب أهل السنة في مصر ، الا أننى أرى أن هناك تشابها كبيرا بين ما حدث هناك وما يحدث الآن فى مصر ويدعو اليه الشـيخ وأنصـاره ..

لقد بدأت (الثورة الايرانية) من على منابر المساجد فى ايران ، يوم رمى الأئمة و (الملات) بقفاز الخروج عن الدين فى وجه السلطة الحاكمة ، وانهال نقدهم للمشاكل السياسية من تحت عباءة الدعوة الدينية ، وأصبحت الدعوة للعصيان المدنى نوعا من الأمر بالمعروف ، والتوجيه الى تدمير نظام الدولة نوعا من النهى عن المنـكر ..

كان الهدف واضحا ومتمثلا فى اقامة دولة دينية ..

وكان الأسلوب واضحا فى خلط أوراق السياسة والدين ٠٠

وكان التوجه واضحا الي الشارع المتدين من خلال الخطب المنبرية التي تحولت الى شرائط (كاسيت) يتـــداولها البسطاء الذين يضغط الظلم الاجتماعي على أعصابهم فيلهبها ، ويتصورون من خلال مقولات مدروسة أن تدمير ما هو قائم هو أسرع مدخل الى ثواب الآخـرة ٠٠

وكان التركيز فى الشارع السياسى على صـــغار السن ، الذين لا يرون فى المستقبل القريب أملا أو أمانا ، ويستوى لديهـم كل شيء ، ويستهويهم أن يدفعوا المجتمع بأكمله الى الانتحـــار الجماعي ، وهكذا تكامل مربع الرعب الايراني ، امام ساع الى الزعامة ، وائمة مسيسون على المنابر ، وشارع مطحون بالمشاكل ومغامرون صغار فقدوا الأمل فى مستقبلهم فاستهوتهم المخـاطر بمستقبل الوطن ٠٠ وعندما تكامل المربع انهار كل شيء ٠٠ ولم يغن المثقفون عن أنفسهم شيئا ، ولم يدفعوا عن وطنهم ذلك الفـزع لأنهم كانوا قد انهزموا منذ زمن طويل ، حين فضلوا الصمت على الكلام ، والتقوقع فى الداخل عن المواجهة ٠٠

هذا عن ايران ٠٠ فماذا عن مصر ٠٠

لنراجع معا البيـان الثاني الذى يوزعه الشيخ وأنصـاره على الناخبين ، والذى أشارت اليه صحيفة الوفد فى حينه على صفحتها الأولى ٠٠ انه بيان وقعـــه عشرة من علماء الأزهــر ورفعوه الى شيخ الأزهر الجليل ، يناشدونه فيه التدخل لالغاء القوانين التى تعوق الدعوة الاسلامية من وجهة نظرهم ، وهى القانون الذى يمنع استغلال الدين لترويج افكار متطرفة بقصـــد الاضرار بالسلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية والقانون الذى يمنع ائمة المساجد من التعرض بالنقد أو النصـح لأى جهة من جهات الادارة العمومية ٠٠

ان البيان ليس اكثر من احتجاج صارخ على افتقاد المربع المصرى المستهدف لأهم أضلاعه . وهي الأئمة المسيسون ..

وعيب الداعين الى ذلك انهم يتصورون ان الشعب المصرى مصاب بضعف شديد في الذاكرة ، رغم أن عهدنا بما يدعون لعودته ليس ببعيد ..

ليس ببعيد ما كنا نسمعه على منابر المساجد من لعن للحاكم ونظام الحكم ..

ليس ببعيد ما كنا نسمعه على منابر المساجد من تسفيه للكتاب وتكفير للفنانين ..

ليس ببعيد ما كنا نسمعه على منابر المساجد من هجوم على الاخوة الأقباط وتسفيه لمعتقداتهم ..

هل هذا هو ما يدعو الشيخ صلاح لعودته ؟ .

ان الواقف على المنبر متحدثا فى السياسة يخلط بين رأيه السياسى وقدسية الدين الذى يدعو باسمه على المنبر وهو فى نفس الوقت يسلب حقا طبيعيا للمواطن فى الرد أو المواجهة اذا كان ما يدعو اليه الامام مختلفا مع رأيه الشخصى ، او متناقضا مع مواقفه ، اللهم الا اذا كان الشيخ صلاح وأنصاره يرون ان الدين الاسلامى يسمح بوجود منابر المعارضة داخل المسجد ..

أستغفر الله العظيم ..

اننا جميعا نؤمن بأن الدين ركن أساسى من أركان المجتمع ، بل إنه ضمير المجتمع ذاته . لكننا نريد أن يرتفع الدين عن مهاترات السياسة وطموح الطامحين من نجوم (الكاسيت) المنبريين ..

لنذهب الى المساجد والكنائس لكى نسمع موعظة دينية لا يختلف عليها اثنان ، ولنذهب الى مجلس الشعب لكى نتطاحن ونختلف دون حرج أو قيد ..

اننا جميعا فى حاجة الى اعادة توزيع الأدوار من جديد ..

ليتكلم رجال الدين فى الدين ..

وليتكلم رجال السياسة فى السياسة ..

أما ان يرفع رجال الدين شعارات السياسة ارهابا ، ويرفع رجال السياسة شعارات الدين استقطابا ، فهذا هو الخطر الذى يجب أن نتنبه له ..

ان الارهاب لا ينمو بصورة ذاتية ، بل يتواجد بقدر ما نتيح له من مناخ ، ويتوالد بقدر ما نتراجع امامه ، ويقوى بقدر ما نخاف ، ويعلو صوته بقدر خفوت أصواتنا ، ويزداد رصيده بقدر ما نسحب من حساب الشجاعة فى بنك المستقبل ..

ان أحدا منا لم يتنبه حين اندفعت الاقلام بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ مصورة ما حدث وكأنه انتصار أتى من السماء على مؤمنين صادقين هتفوا بأن الله أكبر ، فأمدهم الله بجنده ، وأعزهم بنصره ، بل واقسم البعض بأنه رأى الملائكة محاربين معه فى الصفوف ، ونسى المروجون لهذه القصص ان الاسلام الحقيقى يتمثل فيما فعله المصريون خلال سنوات ما قبل الحرب من تعلم وتدريب واستعداد بأحدث علوم وأساليب العصر ، وأنه لو كان الأمر أمر صيحة او بركة تحل لهان الأمر ، لكنه تيار دعائى ساد ولم يواجهه أحد فأصبح مؤشرا حقيقيا وخطيرا لتراجع العقل امام المزايدة ، والعمل أمام الغيبيات ، ونسى الدعاة الى ترسيخ هذه المقولات انهم يقودون الفكر المصرى الى نتيجة محزنة ـ لانها غير

صحيحة ـ مضمونها أن (اصحاب الأيدى المتوضئة هم القادرون على حل مشاكل المجتمع المصرى ومواجهة مأزقه الحضارى) ..

ومرة ثانية لم يتنبه أحد حين بدأت استعراضات القوة من أنصار الاتجاه الدينى السياسى ، ولم تجد فى المقابل الا تراجعا يغرى بالمزيد من التقـدم فى المســاحات الخالية من امكانيات المواجهة ..

انتشر المهاجمون للمجتمع الفاســد فى الطرقات بمكبرات الصوت الصغيرة ، بل فى الأتوبيسات دون أن يواجههم أحد ..

استبدلت مكبرات الصوت الصغيرة فى المآذن بمكبرات صوت أكبر ، ولم يعد الأمر قاصرا على أذان الفجر فى هذه المكبرات بل اتسع لكى يشمل التواشيح . وفى المقابل زاد حجم التراجع ..

ظهرت الأسلحة البيضاء فى الجامعات مهددة لمن يقف أمام مسيرة الجماعات الاسلامية وأساليبها فى منع الاختلاط والحفلات والرحلات دون أن يواجههم أحد ..

ارتفع صوت الشيخ صلاح تحت قبة المجلس النيابى خالطا أوراق السياســة بالدين والدين بالسياســة دون أن يواجـه الا بالمزايدة عليه ..

انتشرت ظاهرة وضع اليد على الحدائق العامة ، بل وعلى ممتلكات الغير بحجة اقامة المساجد ، دون أن يتدخل احد أو يواجهه أحد بحجة (الحساسية) ..

وهكذا .. مزايدة وراء مزايدة .. يواجهها تراجـع وراء تراجع ، حتى وصلنا الى ما وصلنا اليه ..

والآن ، ونحن على أبواب مجلس نيابى جديد سوف يحكم مستقبل مصر فى السنوات الخمس القادمة والحاسمة ، أود أن

ألفت أنظار أعضاء مجلس الشعب الجديد الى أن عليهم مسئولية كبرى في مواجهة رواد الارهاب الفكرى داخل المجلس ..

ان عليهم ان يواجهوهم لا أن يصمتوا أمامهم أو يزايدوا عليهم ..

ان عليهم ان يعيدوا ترتيب الأوراق التى بعثرت عن عمد ..

وأن يدركوا أن المجلس منبر سياسي وأنه لا كهنوت فيه ، ولا اسباغ لقدسية دينية على أى مقولة سياسية ..

ان رسل الارهاب السياسى سوف يغلفون أطماعهم السياسية في مقولات دينية ، وعلى أعضاء المجلس ان يعيدوهم الى دائرة انطلاقهم الأساسية ، وهى دائرة الحوار السياسى ، عن ادراك بأن المجتمع كله سوف يدفع فاتورة الحساب اذا تخاذل البعض أو تخوف .

ان علينا جميعا واجبا أساسيا وتاريخيا ، وهو أن نترك لأبنائنا مناخا فكريا أفضل ، وهو أمر لا يتأتى الا بمواجهة الارهاب الفكرى بكل الشجاعة والوضوح والحسم ، ومادام الشيخ وأنصاره قد اختاروا المجلس النيابى منبرا ، فليتحدثوا بلغته ، وليس للمجلس الا لغة واحدة ، وهى لغة السياسة ، وليس أيضا الا جنسية واحدة .. وهى جنسية .. مصرية .. مصرية ..

الفصل الرابع

السودان .. بين الجموح والطموح

أمير المؤمنين هذا ... (وأشار الى معاويـه)
فان هلك فهـــذا ... (وأشار الى يزيـد)
فمن أبى فهـــذا ... (وأشار الى سيفـه)

يزيد بن المقفع

مقــدمة

كان بودى أن أتوجه بما حـدث فى السودان ، تحت مظلة تطبيق الشريعة الاسلامية ، الى ضمائر علمائنا الأفاضل ، او رجال ديننا المسيسين ، لكن الصــــدفة وحدها هى التى وضعت أمامى أقوالهم ، الموثقة بالنشر ، والمتناقضة بالكامل مع كل ما حدث فى ذلك الجزء الغالى من بلادنا فى الجنوب ٠

ان ما حدث فى السودان لا يمكن تفسيره الا أنه (الجموح) ، جموح الحكم الفردى حين يعوزه التأييـد ، وحـين يمـل سامعوه ما يعيد فيه ويزيد ، فيبحث عن جديـد قديم ، أو قديم جديـد ، ويستهويه ما وجـده ، وما وجدناه معه ، من ضالـة فى صفحـات تاريخ الاستبداد على مدى ثلاثة عشر قرنا بعد الخلفاء الراشدين ، وهو تاريخ ملىء بصفحات سوداء ، لايقلل من قتامتها صفحة بيضاء تظهر هنا أو هناك ٠

آخيرا وجد (الامام) نميرى (وهو لقبـه الدستورى الآن) ضالته ، وأخيرا عثر على مبرر لكى يفعل بالسودانيين ما فعـل ، وما ســوف نعرضــه على القارىء موثقا بالأدلة ، ومستندا الى ما أعلنته جهات (محايدة) من أسانيد ٠

أما ما تغنى به علماؤنا الأفاضل ، وقلوبهم التى ذابت حسرات على فوز السودان بقصب السبق ، فلا تفسير له الا أنه (الطموح) ، ذلك الذى يزين للبعض مجتمعا هم فيه أهل الحل والعقد ، وأهل

الشورى والمشوره ، دون أن يردعهم ، أو يروعهم ، مصرع الشيخ (الطيب) الذى أعدمه النميرى شنقا وعلنـا ، لمجرد أن له رأيـا مختلفا في (أسلوب تطبيق الشريعة) ، بصفته واحدا من أكبر دعاتها . أو مشهد الأربعة المحكوم عليهم بالاعدام لذات السبب . والذين احضرهم الامام نميرى للاستمتاع بمشهد القتل ، تمهيدا لاستتابتهم أو اللحاق بقائدهم ، وربما كان لبعض ما ذكره علماؤنا الأفاضل سبب من حسن النية وحب العقيدة ، بل انى أسلم لهم ومعهم بذلك ، وأؤكد لهم فى نفس الوقت أننا فى عصر ، لا يقود فيه أحد أحدا بحسن النوايا ، ولا يتبع فيه أحد أحدا بالنوايا الطيبة .

ولا يبقى بعد حديث الجموح (وهو الجزء الأول فى هذا الفصل) ، وحديث الطموح (وهو الجزء الثانى) ، الا حديث ما بينهما ، وهى المتشابهات ، التى نعرض لها فى حينها .

(١)

حـديث الجمـوح

أولا : الدستور ونظام الحكم

كما سبق وذكرنا فى الفصل الأول من الكتاب ، فان تطبيق الشريعة الاسلامية يمكن أن يمثل مدخلا للحكم بالحق الالهى . يترتب عليه قيام الدولة الدينية ، وقد حدث هذا فى السودان . فقد أعلن عن تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية فى السودان فى سبتمبر ١٩٨٣ ، وبعد أقل من عام وبالتحديد فى ١٠ يونيو ١٩٨٤ أرسل (الامام) نميرى مقترحاته بشأن تعديل مواد الدستور فى بعض بنوده ، على النحو الذى أعرضه على القارىء (*) .

١ ـ تعديل المادة رقم ٨٠

النص الأصلى :

(دورة الرئاسة ست سنوات قابلة للتجديد) .

(★) المصدر :

المنظمة العربية لحقوق الانسان ـ نشرة رقم (٣) ـ ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ .

التعديـــل : (دورة الرئاسة تبـدأ من تاريـخ البيعة ولا تكون محددة بمدة زمنية معينة « مدى الحياه ») .

التعليـــق :

لم يخرج (الامام) نميرى على واقع ما حدث فى نظم الخلافة الاسلامية منذ بدأت وحتى انتهت ، حيث لم يعرف تاريخها كله تحديدا لفترة حـكم أو رئاسة ، ولست أرى فى النص الأصلى اختلافا مع روح الاسلام ، خاصة وأنه لا يوجد نص من قرآن أو سنة ينظـم هذا الامر ، ولست أرى فى النص المعدل الا تأكيدا على مفهوم الحكم بالحق الالهى وليس برغبة الرعية وبارادتها ، حيث يصبح الحاكم اذا تسلط أو استبد ، نوعا من القدر الذى يصيب الأمة . ولا ينجيها منه الا قدر آخر يتمثل فى موت أو اغتيال .

٢ ـ تعديل المادة ١١٢

النص الأصلى :

(فى حالة خلو منصب الرئاسة يتولى نائب رئيس الجمهورية الأول الرئاسة ويتم انتخاب جديد خلال ستين يوما) .

التعديـل : (يجوز لرئيس الجمهورية أن يعهـد الى أى أحـد من المسئولين وذلك بكتاب مختوم موقع عليه بخط يده ، ويفض فى مجلس الشورى وعلى المجلس مبايعة صاحب العهد مدى الحياه) .

التعليـق :

١ ـ ينطبق على هذه المادة القول بأنه (لا يغنى قدر من

قــدر) ، فحتى لو أطاح قــدر الله بالحاكم ، فسوف تبقى آثاره الى زمن ليس بالقليــل ، لأن المادة مكونــة من ثلاث جزئيات متتالية هي :

(أ) الحاكم هو الذى يعين من يخلفه وليس الشعب ·

(ب) ارادة الحاكم بتعيين خليفته نافذة بعد وفاته ·

(جـ) خليفة الحاكم ذاته مستمر فى الحكم مدى حياته ·

٢ ـ يلاحظ أن (الامام) نميرى قد بحث فى أســاليب اختيار الخلفاء فى عهد الخلافة الراشده ، واختــار أبعدهــا عن الديموقراطية وهو أسلوب عهد أبو بكر بالخلافة لعمر ، وأهمل أسلوب الاختيار بين أكثر من مرشح على يد مجموعه مختارة كما حدث لعثمان ، أو ترك اختيار الخليفــة لبيعــة الأمصار كما حدث لعلى ، أو تركها لجماعة المسلمين كما حدث لأبى بكر فى سقيفة بنى ساعــده ، أى أنه لم يخــرج فى أسلوب اختياره لنمط تولية خليفته عن نموذج حدث ، لكنه اختار أبعد النماذج عن الديموقراطيــة ، ناهيــك عن فارق القياس بين الأشخاص ·

٣ ـ تعديل المادة ١١٥

النص الأصلى :

(تجوز محاكمة رئيس الجمهورية اذا اتهمه ثلث أعضــاء مجلس الشعب وأيدهم ثلثان) ·

التعديل : (لا تجوز مساءلة رئيس الجمهورية أو محاكمته) ·

التعليــق :

اذا كان (الامام) نميرى مستندا فى ذلك الى أصل فى تاريخ

الحكم الاسلامى (السياسى) فهذا يكفينى ، واذا لم يكن فهذا يكفيه ·

٤ ـ تعديل المادة ١٢٨

النص الأصلى :

(رئيس مجلس الشعب ينتخبه المجلس) ·

التعديــل : (رئيس مجلس الشعب يعينه رئيس الجمهورية) ·

(لا تعليـــق) ·

٥ ـ تعديل المادة ١٨٧

نص المادة :

(الهيئة القضائية مستقلة ومسئولة أمام رئيس الجمهورية عن حسن الأداء) ·

التعديل : **(الهيئة القضائية مسئولة مع رئيس الجمهورية أمام الله) ·**

التعليق :

١ ـ أضاف النص الى (الامام) نميرى صلاحيات قضائيـة أسوة بصلاحياته التشريعية ·

٢ ـ تم تأجيل المساءلة كما هو واضح فى النص الى (يوم القيامة) ·

٦ ـ تعديل المادة ١٩١

نص المادة :

(يعدد النص صلاحيات مجلس القضاء العالى) .

التعديـل : (تحال جميع صلاحيات مجلس القضاء العالى الى رئيس الجمهورية) .

التعليق :

لا حول ولا قوة الا بالله .

٧ ـ تعديل المادة ٢٢٠

(تعدل المادة بحيث يصبح نقض البيعة للامام خيانة عظمى (*))

التعليق :

هنا مربط الفرس ، فرغم كل التعديلات السابقـة ، والتى ليس لها سابقة (دستورية) فى تاريخ العالم المتحضر ، فقد أدرك الامام (نميرى) أنه من المحتمل أن يعترض البعض ، بل والأكثر احتمالا أن يأتى اعتراض من بعض ذوى النوايا الايمانية الطيبة ، حين يكتشفون حجم الفرق بين الأمنيـة والفعل ، فكان هذا النص ، ولعله لا يخفى على القارئ أن الخيانة العظمى عقوبتها الاعدام ..

اننى لا أشك فى أن التعديلات السابقة ، سوف تصيب من يقرأها بارتفاع فى ضغط الدم ولو طفيف ، خاصة لو كان عاشقا للحرية ، أو طامحا اليها بل قد يتبادر الى الأذهان قول ردده صديق لى (ان شعبا يقبل أن يعرض عليه هذا ، يستحق أن يطبق عليه

(*) لم يرد نص المادة الأصل فى المرجع السابق الاشارة اليه .

ذلك كله) ، وأنا أطمئن من يتبادر الى ذهنه هذا الخاطر بأن أغلبية مجلس الشعب السودانى قد اعترضت على بعض هذه التعديلات حين عرضت عليها ، ولم يتوافر لدى حتى الآن معلومات عن تعديلات التعديلات ، وان كان واضحا أن تعديلا واحدا منها يبقى ، كفيل بأن يزلزل قارة ، وليس بلدا آمنا مثل السودان وشعبا طيبا مثل الشعب السودانى ، بل انه من المؤكد أن التعديل الأخير بالتحديد ، والذى نتناوله بالتعليق لم يتغير فيه شيء ، ودليلنا على ذلك اعدام محمود محمد طه زعيم جماعة الاخوان الجمهوريين ، ذى الثمانين عاما ، يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥ ، جزاء وفاقا على قيامه بطبع منشور يعترض على (الامام) نميرى فى أسلوب تطبيق الشريعة ، ظانا رحمه الله أنه يقف أمام نموذج آخر لعمر بن الخطاب الذى ناقشته امرأة فى المسجد فى ثوب له أطول من أثواب المسلمين ، ولعله وهو فى طريقه للشنق ، أمام هتافات بعض الغوغاء كما نقلت لنا الصحف السودانية (لا اله الا الله ·· حاكم مسلم يانميرى) ، وقد أدرك حجم الهوة بين الحلم ·· والحقيقة ، بل لعله باستشهاده قد وضع نقاطا كثيرة على الحروف ، وصاغ ردا بليغا على تهنئة الشيخ صلاح أبو اسماعيل للامام نميرى فى السودان (أن أعز الله به الحق وأيد به الاسلام وحقق الله به وعلى يديه آمالنا وآمال المسلمين بعامه ، وآمال السودان الشقيق بخاصة فى تطبيق شريعة الله جل علاه) (١) ·

ثانيا : نماذج من القضايا والأحكام فى ظل تطبيق :

---

(١) كتاب البرلمان ـ مجلس الشعب السودانى ـ ص ٢٤٣ ·

الشريعة فى السودان (١)

نذكر هنا سبع قضايا محددة لنرى كيف كان الحكم فيها :

القضية الأولى :

سرق بعض المواطنين أسلاكا كهربائية · وقدموا لمحكمة الطوارىء رقم (٢) برئاسة القاضي فؤاد عبد الرحمن الأمين· أصدرت المحكمة أحكاما متعددة على المتهمين فى يوم ٢٠ مايو ١٩٨٤ · أهمها الحكم على المتهم الأول صديق رمضان مهدى بالقطع من خلاف (٢) والغرامة ألفين جنيه وفي حالة عدم الدفع بالسجن سنتين بالتتابع · وعلى المتهم الثالث عبد الله التنـور آدم بنفس العقوبة (٣) ونفذت الأحكام يوم ٢١ مايو ١٩٨٤ · ويلاحظ الآتى :

(أ) أن رئيس الجمهورية ألقى خطابا يوم ٩ مايو أشار فيه لهذه القضيـة وكانت تحت نظر القضـاة وقال ان هؤلاء الجنـاة يستحقون القطع من خلاف · فأعلن الحكم عليهما قبل المحكمة وطابق قرار المحكمة توجيهاته العلنية !!

(ب) سرقة المال العام فى الشريعة لا قطع فيها لأن فيه شبه ملك والمال العام ملكية عامـة وكانت الأسلاك المسروقـة تخص الدولـة ·

(جـ) وان صح القطع فهو قطع اليد اليمنى للسرقة ولا يجوز الحاق هذه الجريمة بالحرابة فان للحرابة ظروفها وشروطها ·

(د) لا يجوز فى رأى جمهور الفقهاء الجمع بين الحد والغرم ·

---

(١) المصدر . هذا الجزء بأكمله سواء نصوص الأحكام أو التعليق عليهـا منقول بالنص من النشرة رقم (٣) ـ المنظمة العربية لحقوق الانسان ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ ·

(٢) اى قطع اليد اليمنى والقدم اليسرى وهو حد الحرابة ·

(٣) جريدة الصحافة السودانية العدد ٧٧٢٣ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨٤ ·

القضية الثانية :

اختلس المواطن الفاتح عبد الرحمن أحمد مبلغ ٤٧ ألف جنيه من مدرسة وادى سيدنا الثانوية التى كان يعمل محاسبا فيها . وقدم لمحكمة الطوارىء رقم (٧) برئاسة القاضى المكاشفى طه الكباشى . حكمت المحكمة على المتهم بقطع اليد اليمنى والغرامة ٤٧ ألف جنيه واذا لم يدفع الغرامة يسجن ثلاث سنوات (١) .

ويلاحظ الآتى :

(أ) أن الجريمة اختلاس والاختلاس ليس سرقة ولكن التخليط الموجود فى القانون سمح للقاضى أن يعرف الجريمة سرقة بالفهم الوضعى وأن يطبق عليها حد السرقة الشرعى .

(ب) فى أحكام الفقه عند الجمهور لا يجتمع حد وضمان . فمن وقع عليه الحد لا يغرم المال المسروق . بل فى غالب آراء الفقهاء لا يجتمع الحد مع أى عقوبة أخرى .

القضية الثالثة :

ألقى القبض على مواطن اسمه حيدر ومواطنة اسمها مكوب الدنيا واتهما بجريمة مخلة بالآداب .

واتضح اثناء التحقيق مع المرأة انها على صلة بعدد من الرجال فأعطت المحققين قائمة بأسماء معارفها فاختارت المحكمة المواطن عبد الرحيم عيسى طه من الأسماء المذكورة فى القائمة وأرسلت فى طلبه وعندما حضر لم تجر له محاكمة خاصة بل أخذت المحكمة

---

(١) جريدة الصحافة السودانية العدد ٧٧٣٤ بتاريخ ٢ يونية ١٩٨٤ .

عليه ـ (اقرار المرأة) فحكمت عليه بالجلد ٢٥ جلده والسجن لمدة عام (*) · صدر هذا الحكم في ٨ مايو ١٩٨٤ ·

يلاحظ الآتي :

(أ) اقرار المتهم في أحكام الاسلام بينة على نفسه لا على غيره ·

(ب) لا تجوز محاكمة بلا بينـة والبينـة هي اما اقرار أو شهود عدول ·

(جـ) أمثال هذه المحاكمات تشجع البلاغات الكيدية وتفسح باب اشاعة الفاحشة بين الناس وتخريب علاقات الأسر والأهل

القضية الرابعة :

حكمت محكمة الطوارىء رقم (٢) برئاسة القاضي الشيخ الولي محمد على المتهـم منارة جوزيف سانتينو الايطالي الجنسيـة ووكيل الكنائس الكاثوليكية بالسودان بالسجن شهرا والجلد ٢٥ جلده والغرامة ٥٠٠ جنيه لضبط زجاجة ويسكي وقنينة (أوزو) و ١٦ زجاجة نبيذ وكرتونة بيرة في حوزته · صدر هذا الحكم في ٢٠ مايو ١٩٨٤ (١) ·

يلاحظ الآتي :

(أ) أحكام الاســـلام لا تحظر الخمر على غير المسلمين · وكذلك القانون السوداني وان حظر عليهم السكر · والتعامل في الخمر · وقد أدين المتهم بالتعامل في الخمر لأنـه ادعى أن الخمور تخص المطران وان لم يستطع اثبـات ذلك · ولكن المتهم بريء حتى تثبت ادانته فليس عليه هو ان يثبت براءته

(*) جريدة الايام السودانية العدد ١١٢٦١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٤ ·

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٦١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٤ ·

بل على الاتهام ان يثبت انه كان يتعامل في الخمر (أى يتاجر فيها) ليعاقب ·

(ب) كل الخمور الموجودة في حوزته يمكن أن تكون للاستعمال الشخصى · ال ١٦ زجاجة نبيذ والنبيذ جزء من قداس الكنائس يشربونه شعائريا رمزا لدم المسيح فأى غرابة أن يوجد النبيذ في حيازة وكيل الكنائس ؟

القضية الخامسة والسادسة والسابعة :

في الصحف السودانية عشرات الأحكام التى صدرت على مواطنين اتهموا بالشروع في الزنا فيما يلى عدد منها :

(أ) حكمت محكمة الطوارىء رقم (٢) على المتهم سمير أمين محمود (سودانى يعمل بشركة شفرون) بارتكاب جريمة الشروع في الزنا وعاقبته بستين جلدة · وألف جنيه غرامة وبالسجن سنة اذا لم يدفع (١) ·

(ب) حكمت محكمة الطوارىء رقم (٧) على عثمان حمزه فرار (بالمباحث المركزية) ونوال محجوب حامد وعويضة ميرغنى والفاتح عبد الرحمن (موظف) وصلاح حامد البدوى وكمال محمد عباس (فنى بالتليفزيون) وياسر النور بشرى بارتكاب جريمة الشروع في الزنا وعاقبت كل منهم بالجلد ٨٥ جلدة والغرامة ٥٠ جنيها وبالسجن شهرا في حالة عدم الدفع (٢) ·

(جـ) أدانت محكمة الطوارىء رقم (٣) المتهمين أحمد ابراهيم آدم وفاطمة حسن صالح بجريمة الشروع في الزنا وحكمت عليهما

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٥٢ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٤ ·
(٢) جريدة الصحافة العدد ٧٧١٣ بتاريخ ٩ مايو ١٩٨٤ ·

بأربعين جلدة لكل واحد منهما ومبلغ ١٥٠ جنيهـــا غرامة أو السجن ٣ شهور فى حالة عدم الدفع (١) ٠

ويلاحظ الآتى :

أولا : لا يوجد فى أحكام الفقه الاسلامى جريمة مستقلة تسمى الشروع فى هذه أو تلك الجريمة ٠ بالنسبة للزنـا فهو معروف ٠ ودون الزنا لا يوجد سوى الخلوة المحـــرمة بين المحارم ، وهذه وما يلحق بها من اخلال بالآداب يمكن أن يعاقب تعزيرا دون اشارة من بعيد أو من قريب للزنا لأن مجرد ذكره يقتضى تقديم شهود الاثبات عليه ٠

ثانيا : ان لذكر الزنا فى الأحكام الشرعيـــة خطرا ولا يذكر الا ويقع حـد الزنا ٠ وأما حـد القذف على القـاذف ٠ وذلك لكى لا تشيع الفاحشة بين الناس ٠

ان الممارسات السودانيـــة بذكرها تهمة الشروع فى الزنـا وادانتها للناس بهذه الجنـــاية تخالف أدبـا من آداب الشريعة الاسلامية (٢) ٠

ثالثا : اعلان حالة الطوارىء وتشكيل محاكم استثنائية لتطبيق الشريعة الاسلامية (٣)

أعلن رئيس جمهوريـة السودان فى ٢٩/٤/١٩٨٤ قانـون الطوارىء وذلك بموجب أحكام المادة (١١١) من الدستـور والمـادة

---

(١) جريدة الأيام العدد ١١٢٤٤ بتاريخ ١٣ مايو ١٩٨٤ ٠

(٢) الى هنا انتهى النص الحرفى لما نقل من المرجع السابق ذكره بخصوص قضايا محددة ٠

(٣) المرجع السابق ــ دون تعديل ٠

(٢) من قانون الدفاع عن السودان لسنة ١٩٣٩ بقرار جمهورى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٤ ابتداء من يوم ١٩٨٤/٤/٢٩ · وقد اجاز مجلس الشعب السودانى ذلك القرار (١) ، وفوض السيد رئيس الجمهورية بأعمال قانون الطوارىء دون الرجوع اليه لأى مدة أو مدد يراها مناسبة ·

(محاكم مخالفة للنظم القانونية الدولية)

ولقد جاءت محاكم الطوارىء فى السودان استثناء من القواعد العامة فى تشكيل المحاكم باعتبارها محاكم استثنائية ودخلت فيها عناصر من غير الهيئة القضائية · كما جاءت هذه المحاكم مخالفة للنظم القانونية المتعارف عليها فى كل القوانين الدولية للأسباب التالية :

أولا : ان محاكم الطوارىء المشكلة فى السودان هى محاكم ميدانية ولا يتم تكوينها الا فى حالة الحروب أو الكوارث ؛

ثانيا : ان تشكيل هذه المحاكم يتم مباشرة من السيد رئيس الجمهورية أو ممن يخول له ذلك الحق السيد الرئيس ، وقد يكون وزيرا أو محافظا أو حتى مفتشا للشرطة وفقا للتشريع رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ وعملا بأحكام المادة (٥) من قانون الدفاع عن السودان لسنة ١٩٣٩ والمادة (٣) من لائحة الطوارىء لسنة ١٩٨٤ · وهذه السلطات القضائية يجب أن تمارسها الهيئة القضائية فى كل الأحوال ·

ثالثا : ان المحاكم الاستثنائية هى خروج عن القاعدة العامة فى تشكيل المحاكم وفى ذلك خطورة على المواطن وعلى العدالة ،

---

(١) المصادر : ملحق التشريعة الخاص للجريدة الرسمية لجمهورية السودان الديموقراطية رقم ١٣٥٠ فى ١٩٨٤/٥/٧ ·

لذلك فقد أتى التشكيل بتصنيفة غريبة على المجتمع السودانى لأنها تتكون من قاض واثنين من رجال القوات المسلحة من الجيش أو الطيران أو الشرطة وحتى السجون ، وتكون أحكامها بالأغلبية ولأن المحكمة تتكون من ثلاثة ، اثنان منهم تنقصهم الخبرة القانونية، علاوة على أن القضاة المدنيين من غير سلك القضاء غالبا وبعضهم من رجال البوليس المتقاعدين الذين منحوا سلطات قضاة ــ فان هذا يشكل خطورة على المتهم الذى حرم من أن يحاكم أمام محاكم مدنية وبواسطة قضاه مؤهلين ، وباجراءات معلومة ووفقا لقواعد واضحة فى الاثبات ٠

رابعا : ان اجراءات هذه المحاكم تتم فى صورة ايجازية دون التقيد بقواعد الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وفقا للسرعة المطلوبة فى هذه المحاكم التى غالبا ما تسمع كل الدعوى فى يوم واحد ويصدر فيها الحكم فى نفس اليوم وينفذ كذلك ٠

خامسا : لقد حرم المتهم فى هذه المحاكم من أن يكون له مدافع من المحامين ، ولكن يحق له ان يستعين بمحام كصديق وهذا خرق واضح حتى لأحكام الدستور المؤقت ٠ وفى هذا الدستور فقد عطلت بعض مواده التى كانت تعطى بعض الحريات العامة المحدودة ليس هذا فحسب بل حرم المتهم من أن تدون أقواله كاملة فى محضر اجراءات المحاكمة ، ويحق للمحكمة أن تدون منها ما تشاء وتترك ما تشاء فى اختصار مخل بكل النظم المتعارف عليها ، علاوة على ذلك فقد حرم المتهم من حق الاستئناف ، وأحكام هذه المحاكم نهائية الا فى حالة الاعدام التى يجب أن يصدق عليها رئيس الجمهورية ٠

لذلك فقد جاءت أحكام هذه المحاكم متناقضة ومتنافرة ، فقد يحاكم المتهم أمام محكمة الطوارىء رقم (٢) مثلا فى حالة شرب

الخمر أو الشروع في الزنا أو خلافه بخمس سنوات ، ومحكمة أخرى بستة أشهر أو أسابيع . هذا التناقض فى الأحكام يكيف مزاج المحكمة ولا تعقيب عليه . **ولذلك فقد صدر حكم بالقطع على أحد الأشخاص وتم تنفيذه ، واتضح بعد ذلك أن ذلك الشخص برىء باعتراف المتهم الأصلى .**

سادسا : بالرغم من أن هذه المحاكم ايجازية وسريعة فقد خولها المشرع سلطات اصدار أحكام تصل الى حد القطع ، والقطع من خلاف ، والصلب مع الشنق والاعدام والغرامات التى قد تصل الى الملايين .

سابعا : ان هذه المحاكم وفقا لاختصاصها تحاكم كل الجرائم المقيدة للحريات وكل الجرائم التى تمس الدولة وكذلك الجرائم البسيطة ، وقد يحاكم قاضى محكمة عليا بجريمة حيازة زجاجة مخدر أو دعارة أو قمار .

ثامنا : من المعلوم قانونا أن هناك اجراءات معينة فى الاثبات . وهناك قواعد مرعية شرعية وجنائية فى التثبيت والتحقق من الجريمة ، ولكن وفقا لتشكيل هذه المحاكم فانها قد تسترشد بقانون الاثبات لسنة ١٩٨٣ أو قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣ ـ ويمكن لها بهذا المفهوم أن تقتنع بوجود الجريمة دون اثبات أو قواعد معينة مفهومة لدى القاضى أو المتهم .

تاسعا : ان التطبيق العملى لأحكام هذه المحاكم قد أوضح عدم اتساقها مع كل التراث الفقهى والقانونى والقضائى فى السودان فأحكامها قد وصلت الى المئات من السنوات عقوبة فى السجون وغرامات وصلت الى الملايين من الجنيهات .

رابعا : لماذا أعلنت حالة الطوارىء (*) ؟

تجمع كل القوى الوطنية واليسارية والاتجاهات الاسلامية على ان اعلان حالة الطوارىء في السودان يرجع للأسباب الآتية :

- لمواجهة موجة الاضرابات القائمة والقادمة بصرامة ·
- للتخلص من حرج التناقض بين الدستور والقوانين الجديدة·
- لفرض خط واحد على رجال الحكومه لأن انقساماتهم شاعت وانكشفت ·
- لاحتواء آثار الموقف المتردى فى الجنوب فقد تعرضت الحكومة لهزائم فى كل المواجهات التى حدثت لدرجة تعطيل مشروعات التنمية الكبيرة فى الجنوب (التنقيب عن البترول وحفر قناة جنقلى) ولدرجة تعطيل المواصلات بين الشمال والجنوب·
- لفرض نظام ايجازى استثنائى على القضاء بواسطة محاكم الطوارىء فتساعد على ترويع المواطنين وتخدم أغراض النظام الأمنيـــة ·

ولكن لكى تظهر اجراءات الطوارىء على حقيقتها ألبسها النظام لباس الجدية فى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ولباس التصدى للفساد الادارى والمالى والخلقى الذى تردت فيه البلاد · والدليل على هذا نجده فى خطاب رئيس الجمهورية فى مســاء يوم ٢٤ مايو ١٩٨٤ ، ونجده فى نص التعديلات الدستورية التى بعث بها للجنة مجلس الشعب باجراء تعديلات فى الدستور فى ١٠ يونيو ١٩٨٤ · ففى خطابه ذكر نقطتين هامتين :

الأولى : بعد أن حدد حقوق الانسان فى الاســلام قال ··

(*) المرجع السابق (دون تعديل) ·

(**ولكن الاسلام له طوارىء ·· وعندما يرى المجتمع قد فسد وانحرف انحرافا شديدا تعلن الطوارىء ·· ندخل البيوت ·· نضبط ونفتش ·· نفتش الناس في كل مكان**) ·

الثانية : قال في نفس الخطاب بعد أن ذكر وجود معارضين له انهم لا يستحقون أن يحاكموا بالقانون السمح بل يجب أن يحاكموا (**بالقانون البطال**) ·

انه يؤكد أنه باسم الاسلام والاصلاح سيتعدى كل الحدود (*) ·

خامسا : قانون العقوبات وقانون أصول الأحكام لعام ١٩٨٣ (*)

هذه القوانين الكثيرة لم تناقش أو تدرس لا في الأوساط القانونية والفقهية السودانية ولا حتى في ديوان النائب العام ولا في أوساط المشرعين السودانيين في مجلس الشعب مثلا ، ولا في أجهزة الاعلام · كان دور هؤلاء مجرد استقبالها فرضي بها قليلون وانتقدها كثيرون · وانعقدت ندوة دعت اليها نقابة المحامين السودانيين وعبر جلسات دامت عشرة أيام في شهر ابريل عام ١٩٨٤ ناقشوها ولاحظوا ما فيها من فجوات ومفارقات وغفلات راجعة جميعها الى العجلة المخلة في اصدار القوانين والتسمي بتطبيق الشريعة ·

أولا : قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ :

يعاب على هذا القانون الآتي :

(أ) أنه كان فاتحة التطبيق الاسلامي وهذه أولوية خاطئة لأن

(★) المرجع السابق (دون تعديل) ·

الشريعة تحاصر الجريمة بوسائل مختلفة نهايتها العقوبة فالجريمة في الشريعة يحاصرها الايمان ـ (الذين آمنوا وعملوا الصالحات ... الآية) وتحاصرها العبادة (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر .. الآية) ويحاصرها الاصلاح الاجتماعي الذى يحارب الحاجة ويسهل الزواج ويزيل الأسباب الاجتماعية للاجرام . فالشريعة تعاقب ضمن وسائل أخرى متاحة لمحاربة الجريمة . ولا يجوز في نظر الاسلام أن يبدو وكأن العقوبة القانونية هى الوسيلة الوحيدة لمحاربة الجريمة فى الاسلام .

كذلك فان العقوبات الاسلامية توظف لحماية نظام اسلامى ، أما اقامة العقوبات دون البدء باقامة النظام الاسلامى يوظف العقوبات الاسلامية فى حماية نظام غير اسلامى فهذا يناقض مقاصد الشريعة (*) .

(ب) ان الشريعة تنص على عقوبة الجلد فى ثلاثة حدود (الزنا ـ القذف ـ الخمر) وهى عقوبة خطيرة من الناحية المعنوية لما فيها من اذلال الجانى . والحدود مكبلة التطبيق لما يصحبها من شبهات ، لذلك . كان للجلد دور رادع . ولكن قانون العقوبات يعمم الجلد على كل العقوبات ويخلق انطباعا بأن الجلد هو أفضل أسلوب عقابى فى الشريعة الاسلامية . هذا الانطباع خاطىء جدا لأنه فيما عدا الحدود توجد عقوبات التعزير وهى تفتح المجال لأى نوع من العقوبة مناسبة للجريمة ومناسبة للظروف الاجتماعية المتغيرة بما فى ذلك عقوبات اسمية أدبية مثل اللوم والتوبيخ .

لقد اقترن اقبال القانون على الجلد باكثار الحكم بالقطع والقطع من خلاف مع أن جزءا هاما من الحكمة فى هذه الحدود أنها تقع نادرا لتلعب دورها فى الردع لا لتصبح عقوبة معتادة يوميا .

(*) المرجع السابق .

لقد فاق عدد الأيدى المقطوعة فى السـودان فى نصف عام عدد الأيدى المقطوعة فى كل عهد الملك عبد العزيز آل سـعود فى ربع قرن !! . لقد أضاع هذا القانون حكمة ومعانى تطبيق الشريعة فى زحمة من دماء الأيدى والأرجل المقطوعة والأجسام المجلودة (*).

(ج) قانون العقوبات لعام ١٩٨٣ هو عبـارة عن الحدود الشرعية القليلة العدد العسير الاثبات ، منصوص عليها دون محاولة لتقنين الشريعة وأحكامها فيما دون الحدود . بل كل المسـاحة الجنائية فيما دون الحدود يواجهها قانون العقوبات الوضعى القديم الذى وضعه أصلا اللورد ماكولى للهند فى عام ١٨٦٠ وطبقه الانجليز فى السودان بعد المهدية . وتواجهها أيضا قوانين أمن الدولة القمعية الوضعية . وقانون العقوبات بهذه الصفات لا يصلح نموذجا لتطبيق حديث للأحكام الجنائية الاسلامية (*) .

ان هذا القانون كمحاولة لتطبيق عقوبات اسلامية فى العصر الحديث هو مسخ لا يساوى قيمة الورق الذى طبع عليه . بل له قيمة سلبية فى التنفير من الشريعة .

ثانيا : قانون أصول الأحكام لعام ١٩٨٣ (*)

هذا القانون هو المرشد للقضاة فى تفسير نصوص القانون على ضوء أحكام الشريعة الاسلامية . وفى حالة غياب النص تطبق أحكام الشريعة حسبما ورد فى القرآن والسنة ، وان لم يجد نصا يجتهد رأيه مبتديا بالاجتماع ، فالقياس واعتبار جلب المصالح ودرء المفاسد

(★) المرجع السابق .

(★) جميع الملاحظات والتمليقات واردة فى نص المرجع السابق دون تدخل من المؤلف .

بما لا يتعارض مع الشريعة واستصحاب البراءة في الأحوال والاباحة في الأعمال واليسر في التكليف ، فالاسترشاد بالسوابق القانونية القضائية فيما لا يعارض الشريعة ومراعاة العرف والفكر في المعاملات فيما لا يخالف الشريعة وتوخي معاني العدالة والوجدان السليم ، وهذا القانون من أخطر القوانين لأنه يجعـــل القضاة مجتهدين ومشرعين مع أن ثقافتهم لم تعدهم لهذا الاجتهاد ووظيفتهم لا تسمح أن يصبحوا مشرعين ، فان استمر هذا على ما هو عليه فان الأحكام القضائية في السودان سوف تضطرب اضطرابا كبيرا مثل اضطرابها أثناء الدولة العباسية قبل تولى أبي يوسف • ولا يعالج الموضوع أن يستعين القضاة بنشرات يصدرها رئيس القضاة لبيان الأحكام لأن معنى ذلك أن يصبح رئيس القضاه المجتهد الاســلامي الأوحد والمشرع للأحكام •

وسواء انفرد القضاة بالاجتهاد والتشريع أو اقتبســـوه عن طريق النشرات مع رئيس القضاة فان قانون أصول الأحكام يشكل خطرا على أحكام الشريعة وعلى الأعراف الدستورية الصحيحة (*) •

سادسا وأخيرا : حل النقابات المهنية بالسودان

أصدرت نقابة المحامين بالقاهرة البيان التالي :

ترقب نقابة المحامين بقلق بالغ ما يشهده السودان الشقيق في الآونة الأخيرة من تردي متفاقم لأوضاع حقوق الانسان ، كنتيجة لمسلسل التشريعات والاجراءات الاستثنائية المتعاقبة •

فلقد فرضت على البلاد حـــالة الطوارىء في ١٩٨٤/٤/٢٩ وبموجب القرار الجمهوري ٢٥٨ لسنة ١٩٨٤ باعلان حالة الطوارىء عطل العمل بأحكام الدستور •

(★) المرجع السابق •

واعتبارا من أول مايو ١٩٨٤ تشكلت فى أرجاء البلاد (محاكم طوارىء) استهدفت تصفية القضاء المدنى العادى ... واستبداله بمحاكم استثنائية ميدانية ، يغلب على تشكيلها العنصر العسكرى وغير القضائى .

وراحت هذه المحاكم تنشر الارهاب من خلال محاكمات صورية وفورية تهدر كل القواعد والضمانات التى يكفلها الدستور السودانى وقانون الاجراءات الجنائية والمواثيق والأعراف الدولية ، وبموجب أوامر تشكيل هذه المحاكم يحرم المواطنون السودانيون المحالون اليها من حق الدفاع المقدس ومن حق الطعن فى الأحكام .

ولقد أدخل مؤخرا تعديل على المادة ٢٤١ (ز) من قانون نقابات العاملين لسنة ١٩٧٧ يحرم الأفراد المنتمين الى ١٣ مهنة من حقهم المشروع فى تكوين نقاباتهم ، وفى مقدمتها نقابات القانونيين ، والأطباء ، والبيطريين ، وأطباء الأسنان ، والصيادلة ، والمهندسين، والزراعيين وغيرهم . وتؤكد الشواهد أن هذه الخطوة الخطيرة تمهد للاعتداء على وجود سائر النقابات المهنية والعمالية وفى مقدمتها نقابة المحامين من أجل حظر النشاط النقابى برمته فى السودان .

ان كل هذه الاجراءات التعسفية فضلا عن مخالفتها أحكام الدستور السودانى ـ تنطوى على خرق صريح للاعلان العالمى لحقوق الانسان والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسان وهذه المواثيق تكفل حق التجاء المواطن الى قاضيه الطبيعى ، ومن كفالة محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة نزيهة تؤمن له جميع ضمانات الدفاع . كما تقرر هذه المواثيق حق تشكيل النقابات والانضمام اليها وحرية العمل النقابى ، ان نقابة المحامين فى مصر ـ انطلاقا من مسئوليتها القومية تستنكر وتدين ما تتعرض له حقوق المواطن السودانى وحرياته من انتهاكات . وتؤكد تضامنها الكامل مع

المهنيين السودانيين خاصة والشعب السوداني الشقيق عامة فى العمل من أجل تأكيد وصيانة وتعزيز حقوق الانسان وتهيب نقابة المحامين بكافة النقابات المهنية والعمالية فى مصر وسائر الوطن العربى بأن ترفع صوتها عاليا ، دفاعا عن الديموقراطية فى السودان وذودا عن الحريات النقابية وللمطالبة بانهاء الأوضاع الاستثنائية الشاذة ، والغاء كافة التشريعات المنافية للديموقراطية واطلاق حرية العمل النقابى والافراج عن كافة المعتقلين السياسيين السودانيين ٠

سكرتير عام النقابة	نقيب المحامين
محمد فهيم أمين	أحمد الخواجة
المحامى	المحامى

(٢)

حـديث الطموح

أولا : نماذج لتأييد المفكرين الاسلاميين فى مصر للتجربة السودانية فى ذكرى مرور عام على تطبيق الشريعة (١)

« تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان كان الهاما جليلا من الله سبحانه وتعالى للمسئولين فى السودان ، وانهم بهذا المسلك الجديد احترموا عقائدهم وشعائرهم وشرائعهم وربطوا حاضرهم بماضيهم وامتدوا مع تراثهم العظيم ووقفوا أمام الغزو الثقافى وقفة صلبة وأحبطوا محاولات استعمارية خبيثة كانت تريد أن تجهز على مستقبل الأمة الاسلامية فى هذه الأرض الطيبة ، **وأعتقد أن السودان لا يهنأ بشيء كما يهنأ بهذه المرحلة النقية الطيبة ، التى جعلتـــه يتخلص من وباء الأحكام الوضعية (٢)** » •

الشيخ محمد الغزالى

---

(١) المصدر : كتاب البرلمان (١) ـ عام على تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان ـ مجلس الشعب الســودانى (مطبوعات مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر) •

(٢) ص ٧١ ـ المرجع السابق •

« ان الحملة التي يتعرض لهـــا الرئيس نميرى الآن بسبب تطبيق الشريعة الاسلامية ـ قد تعرض لها من قبله سيد الأنبيـاء والمرسلين ، وتعرض لها جميع دعاة الاصلاح ، وقد عودتنا الحياة أن القافلة تسير مهما كانت الذئاب تعوى ، وهل يضر السحاب نبح الكلاب ؟ (١) » ٠

الشيخ عبد الحميد كشك

« **اننا جميعا فى مصر شــعبا وحكومة نرحب كل الترحيب** بتطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان الشقيق ونحيى الزعيــم المؤمن الرئيس جعفر محمد نميرى ـ ان تطبيق أحكام الدين فى مصر البلد المســلم ، بلد الأزهـر الشريف لهو خير وسـيلة لنهضتها وازدهارها واعادتها لمجدها ، ولكى ترتفع رأسها عندما تنادى فى العالم الاسلامى بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية (٢) » ٠

الشيخ عبد اللطيف حمزة
مفتى جمهورية مصر العربية

« على برلمان وادى النيل أن يناقش أساليب توحيد وتطبيق الشريعة الاسلامية فى كل من مصر والســودان وهو مطالب بذلك منذ انشائه ٠ وأنتهز هذه الفرصة لأقول لرئيس البرلمان المصرى ـ مجلس الشعب ـ لقد سبقنا السودان الشقيق الى تطبيق الشريعة الاسلامية ، ونحن دولة الأزهر الشريف ، الذى ينشر الاسلام فى أرجاء العالم ، **ولم ينتظر السودان الشقيق تشكيل لجان أو عقد** اجتماعات أو غير ذلك (٣) ٠

الشيخ عبد اللطيف مشتهرى

---

(١) ص ٩٤ ـ المرجع السابق ٠
(٢) ص ١٠٢ ، ١٠٣ ـ المرجع السابق ٠
(٣) ص ١٢٠ ـ المرجع السابق ٠

« ان هذه الخطوة الذكية ، لن تمر بهدوء أو فى صمت ، عند الذين لا يريدون أن يروا نور الاسلام مشرقا على ربوعه • سيهاجمون هذا العمـــل في عنف وفي اصرار ، وسيشترون من حملة الأقلام مسلمين أو غير مسلمين ممن باعوا آخرتهم بدنيـــاهم ، واشتروا زائلا لن يبقى ولن يدوم ، وسينبرى هؤلاء بما أوتوا من دربة على مثل هذه المواقف يتحدثون عن الرجعية والتخلف ، وأن الاسلام هو الذى أودى بالمسلمين الى هذا المصـــير ، **فعلى القائد الحصيف أن يحذرهم وأن يكبح جماحهم ، وألا يفسح لهم فى غيهم بحجة حرية الرأى والكلمة ، فالحرية تكون فيما يضعه البشر لأنفسهم وأما شرع الله فلا نقاش فيه (١) » •**

الأستاذ عمر التلمسانى

« ان الوطن فى الفكر الاسلامى لا يعرف الحدود المصطنعـة بفعل الاستعمار ، ولقد كان المأمول والمتوقع فى دنيـا التكامل أن يكون كاملا للروحانيات والماديـات ، وأن يكون لمصر بلد الأزهر قصب السبق فى دنيا الروحانيـات ، ولكن شاء الله أن يقيـم بما يسره لكم من توفيـق وسبق ــ فهنيئـا لك ياسيادة الرئيس العظيم ــ وان أول عز نالته السودان أن ابن السودان البار السيد عز الدين السيد ، رئيس مجلس الشعب السودانى ، ظفر بالثقة العالمية فصار رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى ، **وما ذلك فى حقيقته الا تقـدير عالمى لاتجـاه السودان بقيادتكم الى تطبيق الشريعـة الاسلامية (٢)** • »

الشيخ صلاح أبو اسماعيل

---

(١) ص ١٣٨ ــ المرجع السابق •
(٢) ص ١٤٧ ــ المرجع السابق •

ثانيا : نماذج لتأييد الصحف الدينية فى مصر لتجربة تطبيق الشريعة فى السودان

١ ـ جريدة النور (١) :

العنوان الرئيسى :

المحكمة الاستئنائية بالسودان تصدر حكما لأول مرة منذ تطبيق الشريعة ـ اعدام زان ·· وجلد زنيه ·

السودانيون يشهدون تنفيذ الحدود ويهتفون تأييدا لطبيق الشريعة ·

وفى تفاصيل الخبر ـ كتب محمد عامر :

ـــ ينظر العالم الاسلامى كله بعين الرضا الى ما يحدث فى السودان من استمرار جاد لتطبيق الشريعة الاسلامية بالرغم من كل المؤتمرات التى تستهدف القضاء على هذا الاستمرار وتخويف من يفكر فى تطبيق شرع الله من الدول الاسلامية الأخرى ·

ـــ ومن ناحية أخرى قررت محكمة الطوارىء منع وتحريم كافة أشكال الرقص الغربى والمختلط بين أبناء الشعب السودانى كما قضت المحكمة بمعاقبة صاحب ومدير ملهى ليلى بالجلد ٢٥ جلدة بسبب أن ما يقدمانه فى الملهى يتناقض مع تعاليم الدين الاسلامى ، ويعد شكلا فاحشا للاختلاط بين الجنسين ·

ومما هو جديد بالذكر أن (الامام) نميرى أصدر أوامره بتدمير كميات هائلة من المشروبات غير الاسلامية تبلغ قيمتها ١٤ مليون جنيه كانت مخزنة فى ميناء بور سودان وكان قد تم

---

(١) العدد ١١٨ ·

استيرادها (قبل تطبيق الشريعة الاسلامية) وهي (تخص السفارات الأجنبية وبعض المحلات والشركات) ٠

ـــ (والنور) تدعو لدولة السودان بالتوفيق والسداد وتناشد جميع دول العالم الاسلامى أن تنهج نهج (الحكم الاسلامى)٠

٢ ـ جريدة اللواء الاسلامى (١) :

العنوان الرئيسى :

(اللواء الاسلامى تشهد الاحتفال بمرور عام على تطبيق الشريعة الاسلامية بالسودان ـ أكثر من مليون سودانى فى مسيرة لتأييد الحكم بكتاب الله) ٠

عناوين فرعية :

انخفاض معدل الجرائم ٠
المعاملة الحسنة لغير المسلمين ٠
المسيحيون يؤيدون تطبيق الشريعة ٠
احترام أصحاب الديانات الأخرى ٠
كيف تطبق الحدود ٠
٤ مراحل للحكم الاسلامى ٠
لا ردة عن تطبيق الشريعة ٠
مسيرة شعبية لم يشهدها العالم ٠
زحام مثل زحام عرفات ٠
اصلاح النظام القضائى ٠
تغيير النظام القانونى كله ٠
الثورة التشريعية ٠

---

(٢) العدد ١٤١ ٠

المحاكم تتكفل بالمحامين ٠
تحويل السجون الى أماكن تربية ٠

فى نفس العدد :

— (ان الرئيس السودانى يعمل على بناء الفرد الصالح والمجتمع الصالح فهذا هو البناء الحقيقى وهو حجر الأساس فى تجربة تطبيق الشريعة الاسلامية) ٠

دكتور يوسف القرضاوى

— (انها ذكرى خالدة لمرور عام على تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان الشقيق ٠٠ الذى يعد نموذجا فريدا يجب أن تحذو حذوه الدول الاسلامية لأن فيه خلاصا للناس مما هم فيه من تيه وشقاء) ٠

محمد على كلاى

(٣)

وبينهما متشابهات

أعلن (الامام) نميرى أن حوادث السرقة قد انخفضت فى السودان بعد تطبيق حد قطع اليد بنسبة أربعين فى المائة ، ولا أظن أن ما ذكرته للقارىء فى حديث الجموح ، يمكن أن يقنع سودانيا واحدا بأن الأمر أمر شريعة أو دين ، بقدر ما هو أمر نظام يرمى بآخر أوراق اللعبة ، ويرفع شعارا هو أول الخارجين عليه ، وبالتالى فانه من غير المتصور أن يكون السودانيون قد ازدادوا ايمانا خلال عام ، أو أن تكون تصفية النظام السودانى لحساباته مع معارضيه ، أو فشله فى حل قضية الجنوب بما يقترب من انفصاله ، أو رغبته فى مد أجل استمراره الى أن يأذن الله ، أسبابا قوية لتعميق صلة السودانيين بالله ، أو شحذ ضمائرهم بمزيد من العقيدة ، ولا يبقى الا احتمال وحيد ، (اذا صدقنا احصائية الامام فى انخفاض معدل السرقة) بأن نرجع ذلك الى سبب واحد هو شدة العقوبة وقسوتها ، الأمر الذى يسهل معه أن نتصور امكانية انخفاض معدل السرقة بنسبة أكبر ، لو استبدلت عقوبة قطع اليد بعقوبة أشد ، وقد يظن القارىء أننى أمزح أو أخلط الجد بالهزر ، وحاشا لله أن أفعل ذلك فى مثل هذا الحديث ، لكننى أقول قولا ظاهره بسمة وباطنه كمد ، فمنذ متى كان الاسلام يبدأ بالعقوبة وينتهى بها ، ويملأ

الميادين دماء وأيديا وأرجلا دون أن يبدأ بالانسان المسلم ، بل انني اتذكر في معرض الدعوة للتطبيق الفوري لشريعة الاسلامية ، حديثا لعالم من علمائنا الكبار ، كان دائم المقارنة بين معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية ومعدلاتها في دول الغرب المتقدمة ، وعلى الرغم من أن الاحصائيات الاجمالية قد تتضمن في دول الغرب بعض الجرائم التي لم تتضمنها احصاءات السعودية مثل مخالفات المرور مثلا ، فان الذي شد انتباهي خلال عرضه لهذا الأمر أنه كان دائم التركيز على تناقص معدلات جريمة السرقة بالتحديد بصورة ملحوظة في السعودية ، وأن الأمر يصل الى حد ترك المحلات مفتوحة والذهاب للصلاة ، تاركا المستمعين للخدر اللذيذ الذي يصيبهم حين يتخيلون مجتمعا مثاليا هناك ، دون أن يجادله أحد بواقع ارتفاع مستوى المعيشة في السعودية ، أو أن يسأله في المقابل عن حجم الأمان بالنسبة للأطفال الصغار ، الفتيات منهم والفتيان ، (والفتيان على وجه الخصوص) ، وهل يجرؤ والد على ترك ابنه ذي العشر سنوات مثلا للذهاب للشراء وحده من محل قريب ، وبالطبع فان مولانا لم يعطنا تفسيرا للتعليمات التي يعطيها المقيمون القدامى في السعودية لحديثي الهجرة اليها ، والتي تتلخص في مجموعة من القيود منها ، أنك اذا ركبت سيارة أجرة أنت وزوجتك ، فلا تدعها تدخل السيارة قبلك وحذار أن تنزل من السيارة قبلها ، لأنك في الحالتين سوف تعرض زوجتك لاحتمالات الخطف ، الذي لا بد وأن ينتهي بالقتل محوا لآثار الجريمة التي لا يخفى عقابها على مرتكبيها ، وأيضا فان مولانا لم يكلف نفسه عناء شرح أوضاع السجون بالسعودية وهي سجون تنتمي الى ما قبل العصور الوسطى ، ناهيك عن الخوض في حديث الحريات السياسية في القطر الشقيق ، ولا أريد الاستطراد في هذا الحديث لأنه ذو شجون ، وأكتفي بأن أوكد لمولانا أننا نعيش في مصر — دولة القوانين الوضعية كما يسمونها — أمانا أكثر بكثير ، وأنه

يجب على من يعطي مثالا أو نموذجا أن يعرض الحقيقة كاملة ولايكتفي بجزء منها دون جزء ..

وأعود الى حديث السودان لكى أطرح على القارىء عدة أسئلة، حتى يتحقق من مدى صحة الاستنتاجات التي سبق عرضها في مقالات الفصل الأول من الكتاب :

س١ ـ هل هناك علاقة بين الصورة الوردية التى ينقلها كتابنا عن تجربة السودان وبين ما يحدث هناك ؟

س٢ ـ هل أدى تطبيق الشريعة الاسلامية الى تكوين دولة دينية أم لا ؟

س٣ ـ هل الدستور المقدم الى مجلس الشعب السوداني يعكس أسلوبا للحكم بالحق الالهى أم لا ؟

س٤ ـ الا تعتبر الحرب الأهلية التى تهدد بانفصال جنوب السودان على أساس طائفى نتيجة مباشرة لكل ما سبق أم لا ؟

وسؤال آخر وأخير .. هل هذا ما نتمنى أن يحدث في مصر ؟

ويتبقى تعقيب ، فقد لاحظت أنه قد ورد في نفس نشرة حقوق الانسان المشار اليها خبر مضمونه أن هناك نية لتعديل القوانين بحيث يمكن تقديم الطلبات لمحكمة الاستئناف خلال « ثلاثة أيام »بعد صدور الحكم وأنه سيسمح للمحامين بتمثيل موكليهم ، كما أن القرارات الجديدة تقضى بتنفيذ أحكام الاعدام وقطع اليد بعد « ثلاثة أيام » على الأقل من صدورها ، وبصرف النظر عن كون هذه القرارات قد صدرت أم لا فانها لا تغير كثيرا من الصورة ، كما أن هناك حقيقة تسبق ذلك كله ، وهو أن الشعوب

ليست حيوانات تجارب لمثل هذه الممارسات ، وأن ذلك ـ ان كان قد حدث ـ يثبت بالقطع مدى خطورة الدعوة (للتطبيق الفورى ـ دون ابطاء لأحكام الشريعة الاسلامية) على الشعب المصرى بل وعلى الاسلام ذاته ٠٠ واقرأ هذا الفصل من البداية لكى تتأكد من ذلك ٠

الفصل الخامس

لماذا الآن ؟

« أقبل دجى .. أقبل ضباب
أقبل جهاما ياسحاب »

لماذا الآن ؟ هذا هو السؤال المطروح فى الساحه السياسية حول تصاعد المد السياسى الدينى ، فى السبعينيات والثمانينيات ، للدرجة التى يستحيل معها أن نتجاهل وزنه وتأثيره على حاضر المنطقة وربما مستقبلها ، وأعترف مسبقا أن محاولتى للاجابة قد تكون قاصرة ومتعجلة ، وقد تخلط أحيانا بين السبب والاحتمال ، كما أنها تركز على واقع السياسة المصرية ، وان كان هذا لا يقلل كثيرا من أهمية المحاولة ، لأن مصر فى تقديرى هى مهد النشاه . ومسرح التجربة ، وهدف التغيير ، ونقطة الانطــلاق للتأثير على المنطقة كلها ·

ان الحديث عن الاتجاه السياسى الاســلامى على أنه اتجاه سياسى واحد خطأ شائع لأنه يخلط بين ثلاثة تيارات سياسية مختلفة ومتميزة ، هى الاتجاه الاسلامى التقليدى ، والاتجاه الاسلامى الثورى (نسبة الى الثورة) ، والاتجاه الاسلامى الثروى (نسبة الى الثروة) ·

الاتجاه الاسلامى التقليدى :

يتمثل هــذا الاتجاه فى تيار الاخوان المسلمين ، وهو اتجاه معتدل فى تياره العام ، ينبئنا تاريخه بتبنى بعض أجنحته للتطرف، ولجوئها للتنظيمات السرية المسلحة التى تستهدف اغتيال المعارضين فى ظل المناخ الديموقراطى أو قلب نظام الحــكم فى ظل الأنظمة الشمولية ، ولا شك أن قيادات الاخوان المسلمين هم أكثر القيادات الاسلامية اقترابا من العمل السياسى أو ان شئت الدقة انغماســا فيه ، وهم يحاولون دائما أن يحتفظوا بتوازنهم الدقيق بين دعوى

أنهم جماعة لا تسعى للحكم ، وبين اشتغالهم بالعمل السياسى الذى لا يستهدف الا الحكم ، ولعل قضية (جماعة أم حزب) هى أكثر القضايا التى تشغل قياداتهم وتشغل المشتغلين بالعمل السياسى بنفس القدر ، وربما كان للتغيرات السياسية التى حدثت منذ أوائل الخمسينات وحتى الآن ، أو بمعنى أدق منذ مصرع حسن البنا مؤسس الجماعة وحتى دخول ممثلى الاخوان المسلمين للمجلس النيابى لأول مرة فى ظل التحالف مع الوفد فى انتخابات ١٩٨٤ ، ربما كان لذلك تأثيره الايجابى فى تحولهم التدريجى من مفهوم الجماعة الى مفهوم الحزب السياسى ، ولابد أن نؤكد على أن حسن البنا كان حريصا على رفض الصاق صفة الحزبية بالاخوان المسلمين ، تهربا من الدخول فى حلبة الصراع السياسى فى ظروف النشأة ، وقبل ذلك وأهم منه ، تخوفا مما يطرحه منهج الحياة الحزبية من ضرورة وضع برنامج سياسى ، الأمر الذى لم يخف عليه خطره ، اذ أنه يمثل مدخلا للاختلاف والتنافر بل وربما الانقسام حول قضايا جزئية .

الاتجاه الاسلامى الثورى :

وهو اتجاه بدأ ظهوره فى نهاية الستينيات ، وتشعب الى روافد تنظيمية متعددة أقواها حاليا تنظيم الجهاد ، ويجمع هذه الروافد جميعا الاعتقاد فى جاهلية المجتمع المعاصر ، ورفض كل أساليب العمل السياسى المتاحة ، ورفض الدستور باعتباره نظاما وضعيا ، ورفض الديموقراطية باعتبارها بديلا علمانيا يستهدف التغرير بالشعب ، ويؤمن هذا الاتجاه بالعنف كأسلوب وحيد للعمل ، ويرى أن طرح أى قضية سياسية أو مناقشتها انما يمثل محاولة مغرضة لتشتيت جهود الاتجاه بعيدا عن الهدف الوحيد ، الذى يمثل الوسيلة الوحيدة للتغيير ، وهو الاستيلاء على السلطة .

الاتجاه الاسلامى الثروى :

وهو اتجاه يتزعمه بعض أصحاب الثروات الضخمة التى تكونت

جميعها (بالمصادفة) في السعودية ، وينضم اليهم مجموعة ممن كونوا ثرواتهم في مصر في ظل الانفتاح الاقتصادي ، بمساعدة مباشرة من مهاجري (الصدفة) الأوائل ، وتعتقد قيادات هذا الاتجاه في امكانية قيام حكم اسلامي على نمط الحكم في السعودية ، بحيث ينفصل المجتمع الى ثلاث مجموعات ، أولها مجموعة الحكم ، وثانيها مجموعة أصحاب الثروات ، وثالثها قاعدة الشعب ، ومن خلال العلاقة الوثيقة بين المجموعتين الأولى والثانية ، يمكن أن تزداد الثروات تراكما ، عن طريق التأكيد على المنهج الاسلامي في حرية التجارة ، ورفض التسعير ، وقصر الضرائب على الزكاة ، ومقاومة أي اتجاهات يسارية أو حتى يمينية معتدلة باعتبارها نوعا من اعتناق المبادىء الهدامة ، وفي نفس الوقت فانه من الممكن شغل القاعدة الشعبية بقضايا الدين والتدين ، ومكافحة الفســـاد ، والنهي عن المنكر ، والاتعاظ بمشاهد تطبيق الحدود ، والحصول على منح محدودة في المناســـبات الدينية ، والتركيز على ما ينتظر الفقراء من نعيم في الآخرة ، الأمر الذي يؤمن مجموعة أصحاب الثروات من مخاطر تمرد الطبقات الدنيا . وبمعنى آخر فان هذا الاتجاه لا يرى في الدولة الاسلامية أكثر من اطار نموذجي لمزيد من تراكم الثروات ، ويعتقد أن المناخ السياسي الداخلي المنغلق ، الذي تطرحه الدولة الدينية ، يمكن أن يمثل خط دفاع نموذجي في مواجهة اليســـار أو عدم الإستقرار أو حتى اليمين المعتدل .

أساليب العمل :

قد يكون مفهوما بناء على التوصيف السابق أن نستنتج اسلوب عمل الاتجاهات الثلاثة ، فالاتجاه الأول (التقليدي) ، وهو أضعفها الآن نسبيا ، يؤمن بالعمل السياسي في ظل المناخ القائم ، ويعلن حاليا على لسان قياداته عن عزمه تكوين حزب سياسي ، وهو يتصور أن المناخ السياسي الحالي في ظل ديموقراطية الخطوة خطوة ، وفي

غياب المواجهة الفكرية نتيجة اعتبارات التخوف والحسابات المعقدة والتحسب للمستقبل وارتباطات المصالح التى تأخذها القيـــادات الاعلامية فى حسابها ، يمكن أن يتيح له امكانية الحصول على أغلبية تمكنه من الحكم أو على الأقل من المشاركة فيه أو فى أقل القليل التأثير القوى عليه ، وهو يعتقد أن وصوله للحكم هو السبيل الوحيد لطرح منهجه المتمثل فى كونه حزب الله ، والرافض لحزب الشيطان المتمثل فى الآخرين ، لكنه فى النهاية يمكن القول ، انصافا له ، انه أكثر الاتجاهات الثلاثة قدرة على العمل السياسى وقابلية للتجاوب معه ، وأنه كسب للديموقراطية أن يتاح لأنصـــاره اقامة حزبهم السياسى ، على أن يكون ذلك فى اطار مناخ ديموقراطى كامل ، وحرية كاملة فى تكوين الأحزاب واصـدار الصحف والتعبير عن الـــرأى .

أما الاتجاه الثانى (الثورى) فهو أخطر الاتجاهات الثلاثة وان لم يكن أقواها تأثيرا ، وهو يتميز بعدة سمات واضحة ، أولها تركزه فى فئات السن المتراوحة بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين ، وندرة تواجد أعضاء يتجاوزون هذا الحد الأعلى من العمر وثانيهـا تركيزه على الطلاب فى المدارس الثانوية والجامعات لعوامل متعددة ، منها توافر فرص التجمع ، وانعدام المسئولية تقريبا ، وامكانيـــة استغلال الاحباط الاجتماعى نتيجة التناقض بين طموح العمر الحرج وتطلعاته المادية والمعنوية ، وبين الواقع المغلق اجتماعيا وطبقيـا وسياسيا ، وثالثها وهو أهمها ، تفريغه للمحتوى الفكرى لمعتقداته التنظيمية ، وقصر هذا المحتوى على جناحين ، هما الرفض كمنطلق والسلطة كهدف ، مع استبعاد أى قضايا أخرى تحتمل الجدل أو الخلاف ، وهو منهج يمكن انتقاده من الخارج ، لكنه يبدو شديد التماسك للدائرين فى فلكه ، فمادام كل شىء مرفوضا ، فلا جدوى من مناقشة التفصيلات ، ومادام التغيير مطلوبا فلا جدوى فى أى اسلوب آخر غير الاستيلاء على السلطة كهدف وحيد ، ومادام الاستيلاء

على السلطة هو الهدف ، فالعنف هو الاسلوب الوحيد ، والتنظيم المسلح هو السبيل الأوحد ٠

أما الاتجاه الثالث (الثروى) فهو فى تقديرى أقوى الاتجاهات الثلاثة لكونه غير منظور ، وهو اتجاه يؤدى تجاهله الى حلقة مفقودة عند تحليل واقع التيار السياسى الاسلامى فى مصر ، والواقع أن هذا الاتجاه يتحرك بمنطق أكثر عصرية ، وأكثر قدرة على تحقيق أهدافه فى ذات الوقت ٠٠ وهو بحكم تكوينه أكثر تعاطفا مع الاتجاه التقليدى ، وان كان لا ينتمى اليه لعدة أسباب أهمها ، أنه يتحرك فى فلك أكثر اتساعا ، ويرتبط بمصالح أكثر تحديدا ، وينتمى للاطار أكثر من الجوهر ، ويرتبط بالمصلحة أكثر من ارتباطه بالعقيدة ، وهو بحكم وضعه المالى يعزف عن المشاركة فى الحياة السياسية بصورة مباشرة ولا يرى فى النهاية فى التيار التقليدى الا (عاملا مساعدا) يساعد على التفاعل الكيماوى ، لكنه لا يظهر فى الطرف الآخر من المعادلة الكيمائية ، ومن ناحية أخرى فانه يحمل للاتجاه الثورى عداء عميقا ، عاكسا بذلك الصراع الدائر فى المنطقة بين تيارين اسلاميين حاكمين لدولتين فى المنطقة ، أحدهما ثروى والآخر راديكالى ٠

لقد استغل هذا التيار مناخ الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، واستطاع السيطرة على مجموعة من المؤسسات المالية ، التى تمثلت فى بعض البنوك والمصارف الاسلامية ، وبعض شركات توظيف الأموال ، واستطاع من خلال هذه المؤسسات ، ومن خلال ثروات أعضائه تكوين وتمويل بعض المشروعات ذات الأهمية الحيوية لأى اتجاه فكرى ، مثل المطابع ، ومثل تأسيس دور النشر التى تشترى الانتاج الثقافى للمؤلفين بأسعار خيالية لربط اتجاهاتهم الفكرية بها ، بل وتتعاقد معهم مقدما على الكتابة فى موضوعات ذات طابع دينى لضمان (أسلمة) توجهاتهم المذهبية فى المدى القصير ، ومثل المساهمة فى تأسيس الصحف والمجلات المرتبطة بهذا الاتجاه سواء داخل مصر أو خارجها ، مع التعاقد مع كبار الصحفيين والكتاب

للعمل بها ، لربط مصالحهم الاقتصادية بالاتجاهات الواضحة والمعروفة للمؤسسين ، ولم يتردد أنصار هذا الاتجاه في العمل على محاور أخرى مؤثرة ، مثل دعم مرشحي الاتجاهات الاسلامية في الانتخابات العامة ، بحيث يبدو الأمر وكأنه مشاركة أخوية (داخلية) ، كما استطاعوا بذكاء شديد استخدام أساليب الاعلان عن المشروعات التي يشاركون فيها ، في التأكيد على مفاهيمهم (السياسية) وفي التشكيك في ذات الوقت في المفاهيم السائدة ، فربح البنوك الاسلامية حلال طيب ، ونشاطها لا ربا فيه ولا (ريبه) . والتعامل مع مؤسسات الدولة المالية المتمثلة في بنوك القطاع العام وشركات التأمين وغيرها يلوث المال ويسلب الأمن ، ويدفع الجمهور الى (المطالبة) بفتح أبواب المشاركة (الاسلامية) لتطهير أموالهم (*) ، وبالطبع فانه من المنطقي تصور اشتراط الديانة الاسلامية في العاملين بهذه المشروعات ، بل تجاوز ذلك الى اشتراط (التدين) ، وتجاوز شرط حسن الخلق لدى العاملات الى اشتراط الحجاب الاسلامي ، وأمسك عن الاستطراد في تفصيلات كثيرة حول أساليب هذا الاتجاه الحديث التكوين القوى التأثير مؤكدا أنه يكاد يكون هو (اللوبى) أى (جماعة الضغط) المدنية الوحيدة الموجودة والمؤثرة في المجتمع المصرى ، من خلال اجادة استخدام الثروة ، وذكاء التوجيه لها الى هدف محدد ، ينتظر مناخا سياسيا (ودوليا) ملائما .

التناقض :

من الغريب أن استعراض الاتجاهات الثلاثة السابقة يصل بنا

(★) من أمثلة هذه الاعلانات (بعد أن أصبح « المحق » يعمل في ناتج الأموال المستثمرة بالفوائد الربوية ، بعد أن استحدثت الفوائد المساه بالمدعومة مفاهيم اخرى حتى تصير أكثر « ربوية » من غيرها ، بعد أن سلبت الفوائد الربوية مفهوم « الأمن » في سياسة الأمن الغذائي ، بعد أن طالب جمهور المشاركين باستمرار فتح أبواب المشاركة لتطهير أموالهم وأموالنا من كل ما (يعلق) بها من فوائد (ربوية) ـ الأخبار ٨٤/٨/٢٤ ، الأخبار ١٩٨٤/٨/٢٦ .

الى نتيجة محددة ، وهى أن هذه الاتجاهات تملك (مجتمعة) عناصر القوة الأساسية الثلاثة ، قبول الفكر ، وقوة العنف ، وسطوة المال ، لكنها فى المقابل تعاني من نقطة ضعف أســاسية ، وهى افتقاد ما وضعته لك بين قوسين وهو كونها مجتمعه ·

ان الاتجاه التقليدى بحرصه على رفع شعارات عامة يصعب التحاور معها أو نقدها ، وتسهل المزايدة عليها ، مثل أن (القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت فى سبيل الله أحلى أمانينا) ، وبطرحه أيضا بعض المقولات التى لم يســمح للمفكرين بمناقشتها وتفنيد محتواها من حيث أن (الاســلام مصحف وسيف ودين ودولة ··· الخ) ، وبتجنبه الدخول فى أى تفصيلات حول البرنامج السياسى ، وبغياب الاتجاهات المناوئة له مثل الاتجاه الناصرى نتيجة (قصــور) الصيغة الديموقراطية ، أو الاتجاه العلمـانى نتيجة (نكوص) الأحزاب الديموقراطية ، انما يمثل أحد أكثر الاتجاهات الفكرية قبولا لدى الأغلبية ·

أما الاتجاه الثورى ، فقد استطاع أن يحقق هدفه المرحلى والمتمثل فى التلويح بسيف الارهاب للحاكم أو للمفكر ، والتأكيد على امتلاكه لأقوى امكانيات احداث التغيير العنيف من خلال التنظيمات المدنية ، خاصة وأن العنف الذى يطرحه صعب المقاومة ، لصعوبة التنبؤ به من ناحية ، ولتبعثره فى جزر صغيرة متناثرة ، بل وامكانية حدوثه بصورة فردية ، من ناحية ثانية ، ولأنه من ناحية ثالثة يخلط بين الارهاب والعقيدة ، الأمر الذى يصبح معه الاغتيال جهادا ، والموت استشهادا ، والسجن سبيلا الى قصر فى الجنة ·

أما الاتجاه الثالث فحسبك دليلا على قوته ، أن حامى حماه وراعى أفراده فى فترة الحكم السابق ، كان ينظر اليه فى الداخل والخارج ، على أنه المتحكم الأوحد فى مصير الاستثمار والمستثمرين فى مصر ·

لعلى هنا أستطيع أن أفسر للقارىء ذلك التناقض الواضح بين الاحساس العميق بقوة التيار السياسى الدينى ، وبين القصـــور الواضح فى تحقيقه لهدفه النهائى ، وتفسير هذا التناقض أن عناصر القوة كلها متوافرة ، وهو ما يعطى الاحساس ، لكنها متنافرة ، وهو ما يحول دون تحقيق الهدف ، وبين التوافر والتنافر تتجلى رحمة الله بعباده ٠

ولا زال السؤال مطروحا :

أعود بك بعد المقدمة السابقة الى طرح السؤال الذى بدأنا به هذا الفصل ، والذى يمكن أن يطرح على مرحلتين ، المرحلة الأولى ، لماذا ؟ ، أى ما هى الأسباب التى دعت الى تنامى التيار السياسى الاسلامى بهذه الدرجة من القوة ؟ ، والمرحلة الثانية ، لماذا الآن ؟ ، أى التساؤل عن مبررات حدوث هذا التنامى فى فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وفى تقديرى أنه يمكن الجمع بين بعدى الفعل والزمن عند عرض مبررات الفعل فى داخل اطارها الزمنى ٠

مذكرة تفسيرية :

يمكن حصر مبررات تنامى قوة التيار الاســـلامى السياسى باتجاهاته المختلفة فى عشرة عناصر ، تمثل فى مجموعها ما يمكن أن يسمى بالمذكرة التفسيرية لظهور التيار الدينى كقوة سياسية مؤثرة فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وهذه المبررات هى :

١ ــ الهزيمة والبحث عن الجذور ٠

٢ ــ غياب القضية الوطنية ٠

٣ ــ الأزمة الاقتصادية ٠

٤ ــ الانتحار الساداتى ٠

٥ ــ السماح الديموقراطى ٠

٦ ـ القوة الأعظم وخطأ القياس ٠
٧ ـ الصراع بين التيارين الثروى والراديكالى ٠
٨ ـ الأحزاب الجبهوية ٠
٩ ـ أخطاء المعالجة ٠
١٠ـ مناطق الحوار المحرمة ٠

ـ ١ ـ

الهزيمة والبحث عن الجذور

دفعت هزيمة ١٩٦٧ العقل المصرى ، بل العقل العربى كله ، الى مراجعة قاسية مع النفس ، وفرض حجم الهزيمة أن تتناول هذه المراجعة اعادة طرح الاختيارات التى كان من المعتقد أنها قد حسمت فى نهاية القرن التاسع عشر ، وعلى رأسها الاختيار بين نظام الحكم الاسلامى السلفى ، ونظام الحكم الأوروبى ، وهو الاختيار الذى تمخض عن الأخذ بالاسلوب الثانى بصـــورة تدريجية بعد الحملة الفرنسية ، بدءا باختيار المصريين بقيادة عمر مكرم لحاكمهم ممثلا فى محمد على ، وانتهاء بالاتصال الوثيق بالحضارة الغربية فى عهد اسماعيل ، وكان من الطبيعى بعد الهزيمة أن يبرز اتجاهان فكريان . أولهما يدعو الى مواجهة العدو الاسرائيلى بمزيد من معرفة المعلومات عنه ، وبمزيد من التأقلم مع حضارة العصر ، ليس فقط من خلال مظاهر الحضارة ، بل بالأخذ بجوهرها ، ممثلا فى احترام العقل وتقدير العمل واعلاء قيمة الانسان ، أما الاتجاه الثانى فقد رأى أن الهزيمة لم تكن للانسان المصرى أو القيادة المصرية ، بقدر ما كانت هزيمة لتبنى المصريين للاختيار الغربى ، وقد ساعد على تقوية حجة المساندين لهذا الاتجاه أن اسرائيل نفسها كيان دينى فى الأساس ، أو على الأقل كيان يرى فى الدين والقومية وجهان لعملة واحدة ، وأن هذا لم يمنعها من أن تهزم جميع هذه الدول ، وفى ذلك الزمن

الوجيز ، وبهذا القدر من الاهانة والامتهان ، وأنه من الواجب أن تواجه اسرائيل بنفس السلاح ، وهو التوحد (الاسلامي) في مواجهة الغزو (اليهودي) ، خاصة وأن تاريخ الدولة الاسلامية في عهد الرسول ، حافل بالمواجهة مع اليهود ، وحافل أيضا بالانتصارات عليهم ، وأن حجم الهزيمة لا يمكن تبريره الا بمقولة مضمونها ، أن الله قد تخلى عنا حين تخلينا عنه ، وأنه من الضروري أن يتجمع (المسلمون) في أنحاء الأرض لمواجهة (أعداء الدين) ، ولتحرير (بيت المقدس) أول القبلتين ، ومرفأ الاسراء بالنبي العظيم ، وهكذا ، تهيأ المسرح السياسي لظهور التيار الاسلامي الثوري لأول مرة ، وعودة التيار الاسلامي التقليدي لاحتلال مواقعه ، ومن الملاحظ أن عودة التيار السياسي الاسلامي للظهور في الساحة السياسية قد حدثت في جميع الأقطار العربية بلا استثناء ، الأمر الذي يؤكد وحدة رد الفعل ، كما أن ذلك كله قد حدث في السنوات القليلة التالية للهزيمة ، الأمر الذي يؤكد ارتباط عودة هذا التيار بالهزيمة كرد فعل مباشر وتلقائي لها . ومن المؤكد أن المتصدرين لقيادة هذا التيار قد أدركوا أن الديانة اليهودية تمثل بالنسبة لدولة اسرائيل دورا قوميا بجانب دورها الديني ، الأمر الذي دفعهم الى رفع شعارات تؤكد على (القومية الاسلامية) ، مثل (حيث يكون المسلم يكون الوطن) ، (لا من أجل وطن خرجنا ، لا من أجل أرض قاتلنا ، نحن جند الله) ، (يا « دولة الاسلام » عودي) .

غياب القضية الوطنية

لهذا السبب أهمية كبيرة ، تدفع به الى الصدارة كواحد من أهم الأسباب من ناحية ، ولكون معالجته أحد بدائل الحلول الممكنة للخروج من أزمة تنامي التيارات السلفية ، فالملاحظ أن هناك علاقة عكسية بين تزايد الاحساس بالقومية الاقليمية ، وبين نمو التيارات السياسية الاسلامية ، والملاحظ أيضا أن الاحساس بالقومية الاقليمية

يبلغ أقصى درجات المد (وبالتالى تعانى التيارات السياسية الاسلامية أقصى درجات الانحسـار) ، فى مواجهة احتلال بالداخل أو عدو خارجى يهدد الحدود الاقليمية بصورة مباشرة ، ولعل ذلك أحد الأسباب التى تفسر تراجع التيار السياسى الدينى خلال ثورة ١٩١٩ ، وبدء تواجده لأول مرة بصورة تنظيمية مع أول انحسار للقضية الوطنية ، نتيجة ما تم الحصول عليه من مكاسب استقلالية فى معاهدة ١٩٣٦ ، ومن المؤكد أن طرح البديل القومى العربى وربطه بالخطر المباشر على الحدود الشرقية من اسرائيل ، والخطر الغير مباشر من قوى (الامبريالية العالمية) ، قد ساهم الى حد كبير فى تراجع هذا التيار (بالطبع اضافة الى أسباب أخرى) وذلك فى الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٧ ، حيث كان حجم الهزيمة أكبر بكثير من أى تصور لامكانيات المواجهة بالأساليب التقليدية ، دون احداث تغيير جوهرى فى اسلوب الحياة والحكم ، وهو الأمر الذى ساعد التيار السياسى الدينى على الحركة والنشاط ، على الرغم من تأثره سلبيا بالقضية الوطنية التى طرحها الاحتلال ، وهو التأثير الذى انحسر تدريجيا بعد ١٩٧٣ .

ان غياب القضية الوطنية التى تجمع المصريين جميعا ، وتوحد جهودهم ، وتقفز بهم فوق مفهوم التمايز الدينى أو التمايز بالدين ، هو أخطر ما يشغل بال الساسة حاليا ، فالمجتمع المصرى لم يتقبل بسهولة أن تصبح القضية الاقتصـادية بديلا للقضية الوطنية ، بالرغم من الحاحها على حياته اليومية ، وهى من وجهة نظره قضية (فنية) فى الأساس ، وربما فسر الكثيرون ، وأنا منهم ، عزوف أغلبية المصريين عن العمل السياسى بغياب القضية الوطنية الواضحة كسبب أول ورئيسى ، والمشتغل بالحياة السياسية اليوم ، لابد وأن ينظر بعين الحسد الى الزعماء السياسيين لمصر فى فترة الاحتلال ، حيث تكفل الاحتلال ذاته بتعبئة جهود المصريين وأمانيهم فى اتجاه واحد ومحدد ، كما انه ساعد تلقائيا على تكوين (الزعامة) ، ودفع

بها لكى تلعب دورها (الطبيعى) فى المعادلة السياسية المصرية ، ذلك الدور الذي يكاد أن يكون خصيصة مصرية ، وبما وجدنا تأصيلا لها في جذور الفرعونية فى نفوس المصريين ، وحتى لا يتصور أحد أنني أدعو الى الدكتاتورية أو أنني أتبنى مفهوم المستبد العادل ، وهو ما لم يخطر لى على بال ، فانه من المناسب أن أوضح للقارىء ، أنني أتصور أن مصر يمكن أن تقدم نموذجا فريدا للمواءمة بين مفهوم الزعامة والأخذ بالأساليب الديموقراطية اما من خلال تبنى الزعيم للديموقراطية أو من خلال التحول بمفهوم الزعيم الى مفهوم (الرمز) الذي تلتف حوله الأمة . ولعل النموذج الواضح على التصور الأول يتمثل في (سعد زغلول) ، بينما يتمثل التصور الثانى فى الخمس سنوات الأولى من حكم الملك فاروق ، وقت أن لم يكن هناك أي غبار عليه ، ووقت أن حـال صغر سـنه بينه وبين تدخله المباشر فى الحـكم ، ووقتهـا عاش المصريون فترة من أسعد فترات حياتهم السياسية لاحساسهم بالاتفاق العـام حول رمز للأمة ، يشتعل وجدانها بحبه والالتفاف حوله ، وفى مثل هذه الفترات التى يتزامل فيها وضوح القضية الوطنية مع وجود الزعامة أو الرمز ، يمكنك أن تفتش عن التيار السياسى الدينى فلا تجد له أثرا ، ويمكنك أن تعثر بسهولة على امكانيات الابداع والتقدم فى الشخصية المصرية ، في ظل درجة عالية من الاحساس بالقومية الاقليمية ، ولعل السؤال المطروح فى الساحة السياسية اليوم ، والذى يمثل تحديا للساسة المصريين ، هو : ما هى القضية التى يمكن أن تصلح نموذجا لقضية وطنية تلهب مشـاعر المصريين القومية ، وترتفع بهم فوق الفتن الطائفية ودعاوى الارتداد السلفية ، وتلتف بهم حول زعامة يفرزها الموقف ، أو حول رمز تأتى به الأحداث ؟ .. ولست أدعى أننى أملك الاجابة الصحيحة ، وانما أوضح أن ما أتصوره ليس أكثر من اجتهاد أتمنى أن أجد الفرصة لعرضه ومناقشته فى كتاب آخر حتى لا أتفرع الى قضية جانبية بالنسبة للموضوع الذى نناقشه ، وان كانت أساسية فى منظور الحياة السياسية المصرية ككل .

ـ ٣ ـ

الأزمة الاقتصادية

اذا تساءلت عن مواقع تركز الجماعات الاسلامية فى القاهرة ، فسوف تكون الاجابة ، اذهب الى المرج أو عزبة النخل فى أقصى شرق القاهرة ، أو اذهب الى المنصورية وامبابة فى أقصى غربها ، ولن ينصحك أحد بالذهاب الى أقصى الشمال فى شبرا الخيمة أو شبرا المظلات أو الى أقصى الجنوب فى منشأة ناصر أو حلوان ، وبالقطع فان أحدا لن يذكر لك الزمالك أو مصر الجديدة ٠٠

وما سبق ليس لغزا ، وتفسيره بسيط ، فأنت فى الشرق أو الغرب ، سوف تجد مجتمعات ناشئة بصورة عشوائية على أطراف القاهرة ، وسوف تكتشف أنك تسير فى مناطق شديدة الفقر والازدحام السكانى فى آن واحد ، ولن تجد طريقا مرصوفا ، أو شارعا مستقيما ، أو منازل غير متلاصقة ، كما سوف يصدمك تدنى مستوى الخدمات بشكل لا يصدق ، فبعض المناطق بلا كهرباء ، وبعضها ، صدق أو لا تصدق ، بلا مياه ٠٠

فى هذه المناطق يجد الاتجاه الاسلامى الثورى مرتعا خصبا ، ويتركز أنصاره بالمئات ، فهنا يختلط الفقر الشديد ، بالاتصال المستمر بالقاهرة اما للدراسة أو العمل أو قضاء المصالح ، وخلال هذا الاتصال اليومى يتجدد التناقض بين واقعين تفصل بينهما هوة سحيقة ، وفى هذه الهوة ٠٠ ينمو التطرف ٠

وعلى الرغم من أن أطراف المدينة فى الشمال (شبرا المظلات وشبرا الخيمة) ، وفى الجنوب (منشأة ناصر وحلوان) تعانى من نفس مشاكل الاسكان والخدمات ، الا أن التطرف الدينى فيهما لا يبرز على السطح كظاهرة واضحة ، والسبب فى ذلك أن هذه المناطق تمثل تجمعات عمالية تتركز حول مجموعة كبيرة من المصانع

الضخمة فى كل من المنطقتين ، كما أنها تمتلىء بالحرفيين ، وأصحاب الورش الصغيرة أو العاملين بها ، وجميع هذه الفئات قد حققت فى الفترة الأخيرة مستوى أعلى من الدخول ، لم ينعكس على مستوى معيشتها فى مظاهره الأساسية ، وتوجه أغلبـــه الى الاســتمتاع الشخصى بصورة أو بأخرى ، لكنه فى النهاية ، سد كثيرا من فراغ الهوة ، ولو على المستوى النفسى ، وخلق حاجزا بين هذه الصبقات وبين التطرف الدينى ، وربما جعلهم أقرب الى التطرف اليسارى من التطرف الدينى ، لارتباط الأول بمصالحهم المباشرة ، ولا مجال بالطبع للحديث عن التطـرف الدينى فى نادى الجزيرة أو نادى هليوبوليس أو فى الزمالك أو مصر الجديدة ، الأمـر الذى يجزم بوجود علاقة قوية بين انخفاض مستوى الدخل والمعيشة من ناحية وارتفاع موجة التطرف الدينى من ناحية أخـرى ، فكلما انخفض الأول ارتفع الثانى وبالعكس ، وبالطبع فان هذه الظاهرة تحتاج الى دراسة أكثر موضوعية ودقة ، وكم أتمنى أن يتــاح للباحثين دراسة الوضع الاقتصادى والاجتماعى لأعضاء التنظيمات المتطرفة ، الذى أتوقع أن يكون أغلبهم من الطلبة وليسوا من الحرفيين ، ومن أبناء أصحاب الدخول الثابتة وليسوا من أبناء أصــحاب الدخول العالية أو أصحاب المهن الحرة ، ومن سكان ما أشرت اليـــه من مناطق أو من ســكان الريف ، الذى تعكس ظروفه الاقتصـــادية أوضاعا مشابهة .

― ٤ ―

الانتحار الساداتى

هى تراجيديا انسانية بكل معنى الكلمة ، فقد أطلق الرجل ماردا من قمقمه متصــورا أنه قادر على التحكم فيه ، وتوجيهـــه لمحاربة أعدائه من الناصريين واليساريين ، بل واعادته الى قمقمه فى

الوقت الذى يراه مناسبا ، وحين أتى الوقت انقض المارد على مطلقه، وصرعه فى مشهد اعلامى مثير ، الأمر الذى يصدق معه عنوان هذه الكلمات ، والتى نصف مصرع السادات بالانتحار ، لانه كان بالفعل انتحارا ، لا أقل ولا أكثر ..

وعلى الرغم من مشهد النهاية فى تراجيديا الانتحار ، وما يعطيه من دلالة على مدى قدرة الاتجاه الاسلامى الثورى على الفعل ، الا أن الأكثر أهمية من تحليل هذا المشهد ودراسة نتائجه ، أن نتوقف قليلا لكى نتأمل ما فعله السادات قبل المشهد الأخير فى محاولته لترويض المارد ، لأن مشهد النهاية قد انتهى بحدوثه ، أما محاولات الترويض فهى باقية ومؤثرة ، بل وهى السند الأساسى فى حركة التيار الاسلامى باتجاهاته الثلاثة ، وسوف يستمر تأثير هذه المحاولات لفترة زمنية طويلة قادمة ..

لقد أضاف دستور ١٩٧١ ضمن نصوصه ، لأول مرة ، أن مبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، وهو نص مقبول ومنطقى ، لأن أغلب القوانين المدنية بالفعل مستقاة من أحكام الشريعة الاسلامية ، لكن السادات ، فى محاولة منه لاستقطاب المشاعر ، طرح استفتاء عاما قبل وفاته فى عام ١٩٨١ ، ضمنه مجموعة من البنود التى لا علاقة لها ببعضها ، والتى على الناخب أن يجيب عليها جملة واحدة بالايجاب أو النفى ، ومنها تعديل المادة السابقة بالنص على أن الشريعة الاسلامية هى (المصدر) الرئيسى للتشريع باضافة حرفى الألف واللام ، وهو الأمر الذى أثار لدى الكثيرين كثيرا من اللبس ، واستند اليه دعاة التطبيق الفورى للشريعة فى مطالبتهم بوضع أحكامها موضع التنفيذ دون ابطاء أو ترو أو تدرج أو حتى مناقشة .

ولأن هذا الموضوع يحتمل كثيرا من النقاش (الفقهى) وهو الأمر الذى لا أدعى القدرة أو الرغبة فى طرحه ، اذ لا يعنينى

الا الجانب السياسي منه ، فانني أكتفي بطرح ما حدث دون تعليق ، وأضيف اليه فعلا آخر آتاه السادات خلال محاولاته الترويضية ، وهو اعلانه أنه يؤمن بأن الاسلام مصحف وسيف ، ودين ودولة ، وهو ما سبق وناقشناه في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، ولعلى لا أنهي حديث الانتحار دون أن أشير الى بعض الوقائع المعروفة ، والتي تكمل الصورة والتصور ، فليس سرا أن الجماعات الاسلامية في الجامعات قد تكونت في أول الأمر على يد مباحث أمن الدولة لمواجهة الناصريين واليساريين وبتوجيه من السادات ، وليس سرا أيضا أن اكتساحها للانتخابات الطلابية في نهاية حياته ، بعد أن فقد السيطرة عليها كان كابوسا يؤرق منامه ، وليس مجهـــولا ما كان يعلنه ليل نهار من أن مصر دولة العلم (والايمان) وما كان يطرحه في وجوه خصومه من شعارات من نوع (من لا ايمان له ، لا أمان له) ، (لا مكان للملحد في أجهزة الاعلام) ... رحمه الله ، فهو مسئول مسئولية مباشرة ، بكل ما فعل ، عن جانب كبير من تضخم هذا التيار الآن ، وهو أيضا قد ترك لمن يخلفه ، في هذه الجزئية ، طريقا مليئا بالأشواك .

ـ ٥ ـ

السماح الديموقراطي

من الصعب أن نصف ما يحدث في مصر بأنه مناخ ديموقراطي كامل ، بل الأقرب وصفه بالســماح الديموقراطي ، والفـرق بين الاثنين كبير ، فالسماح يأتي من الحاكم بارادته ، والمناخ يلزم الحاكم ويحدد حجم ارادته ، وقد أفاد السماح الديموقراطي المتــاح منذ أوائل السبعينات التيار الاسلامي اذ منحه كل نقاط القوة ، وحجب عنه كثيرا من نقاط الضعف أو امكانيات مواجهة الآخرين له ، ومن المؤكد أن ذلك كله لم يكن في حساب من سمح ، لكنه تم على أية

حل ، وعلى سبيل المثال فقد سمح للاتجاه التقليدى باصدار صحف ومجلات تنزع للتطرف فى أحيان كثيرة ، مثــل مجــلات الدعوة والاعتصام والمختار الاســلامى ، وصحف النور (حزب الاحرار) ، واللواء الاســلامى (الحزب الوطنى) . ورغم انتمــاء بعض هذه الصحف الى بعض الأحزاب ، ومنها الحزب الحاكم نفسه ، الا انها جميعا ترتبط فكريا بالتيار السياسى الاسلامى ، وتصب جميعا فى روافده ، ولا شــــك أن صحيفة بلا حزب أقوى بكثير من حزب بلا صحيفة ، فالصحيفة فى الحالة الأولى يمكنها أن تكون حزبا ، وأمثلة التاريخ على ذلك عديدة ، بينما الحزب بلا صحيفة ، كيان بلا لسان ، وحديث بلا صوت ، وتعبير بلا وجه ، ومن المفارقات الغريبة ، أنه لم يحدث فى تاريخ مصر كلهـــا ، وفى ظل منـاخ ديموقراطى مفتوح قبل الخمسينات ، أن تمتع اتجاه سياسى واحد بهذا الكم من الصحف والمجلات المؤيدة ، التى تمتع هذا التيـار فى ظل هذا القدر (المحدود) من (السماح) ، وأيضا فقد حجب السماح الديموقراطى عن الساحة بعض التيارات المناوئة للتيـار الاسلامى مثل التيار الناصرى وركز على اتهامات الالحاد فى معركته مع التيارات اليسارية ، الأمر الذى ألجأها لتملق المشاعر الدينية وطرح بها بعيدا عن مواجهة التيار السياسى الدينى ، ومن المؤكد أن التيار السياسى الاسلامى مدين بتماســـكه الظاهرى للســـماح الديموقراطى الذى لولاه لتعددت اتجاهات هذا التيار وانقسمت بين الاخوان ، والتكفير والهجرة ، والجهاد ، والتوقفيين ، والقطبيين، .. وغيرهم كثير ، ومساحة الخلاف بين هذه الاتجاهات وبعضها أكبر بكثير من مساحة الخلاف بينها وبين الاتجاهات السياسية الأخرى ، لأن اتهامات الفســق والمروق والكفر والارتداد سريعـــة التداول بينهم ، سهلة التنـــاول على ألسنتهم ، الأمر الذى يدفع بكثير من المترددين الى ايثار السلامة .

لقد أدى السماح الديموقراطى بمنعه تكوين أحزاب سياسية

اسلامية ، الى توزع أنصار هذا الاتجاه على الأحزاب القائمـة ، وتشكيلهم لجماعات ضغط داخل هذه الأحزاب ، كان تأثيرها أكبر بكثير من تأثيرها مجتمعة فى حزب منافس ، وفى ظل السماح ، وتعويضا عن توفير المناخ الديموقراطى الكامل ، والهـاء للشعب عنه ، رددت القيادة السياسـية نفس مقولات الاتجـاه الدينى التقليدى ، وخلعت على الدولة كلها صفة الاسلامية ، وعلى النظام كله صفة الايمان ، بحيث أصبح صعبا على أى مراقب أن يميز وجه الخلاف الحقيقى ، الا اذا كان الخلاف متعلقا بالأشخاص لا بالمبادىء، وبديهى أن تبنى الاعلام الرسمى لهذا الإتجاه الفكرى ، أكسب التيار السياسى الاسلامى شرعية المنهج ، وهو كسب كبير لا يقاس بخسارة شرعية التواجد الرسمى ٠

ان ديموقراطية الخطوة خطوة ، أو القدر المسموح به فى الزمن المنظور ، يمكن أن تصلح (رغم عدم موافقتنا عليها من حيث المبدأ)، كاسلوب ناجح فى مواجهة الأحزاب ذات الجذور الديموقراطية ، تلك الأحزاب التى ينتهى وجودها (المادى) بمجرد منعهـا مـن الشرعية ، لكنه يأتى بنتائج عكسية تماما مع الأحزاب السياسية الدينية ، التى تمرست (تاريخيا) بالعمل السرى ، والتى تصبح أقوى ما تكون ، عندما تختلط الدعوة للسياسة بالدعوة للدين ، تحت مظـلة دعاوى الاضطهاد ، وصراخ الشكوى من قمع حاملى مشاعل العقيدة ، وهى أمور تشكل باجتماعها نقطـة جذب مثالية لمشاعر الشـباب الغض ، المهيـأ للتطرف بحـكم العمر ، والمعبأ للمواجهة بحكم ظروف المجتمع ٠

ـ ٦ ـ

القوة الأعظم وخطأ القياس

القاعدة فى السياسة الدولية أن القوة فوق الحجة ، والمصلحة قبل المبدأ ، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا لا تخطط سياستهـا

فى الشرق الأوسط على أساس تحقيق مصالح مصر ، طالما أن مصر صديقة لها ، بل تخططها فى الأساس ، وفى البدء والانتهاء ، لتحقيق المصالح الأمريكية ، فان تلاقت هذه المصالح مع المصالح المصرية فاهلا بها ونعمت ، وان لم تتلاق فليكن ما يكون . يصدق هذا على الولايات المتحدة الأمريكية كما يصدق على الاتحاد السوفيتى ، بمثل ما يصدق على أصغر الدول ، وتنشأ العلاقات الدولية فى النهاية كمحصلة لصراع المصالح وحساباته المعقدة ، ليس هذا فحسب ، بل ان الأمر الاهم أن الدول التى تتبنى شعارات الديموقراطية وحقوق الانسان والعدل ، انمـا يعنيها فى الأساس أن تطبق هـذه المبـادىء داخل حدودها الجغرافية ، أما خارجها ، فانها قد تتعاون مع أكثر الأنظمة خروجا على هذه المبادىء ، اذا كان هذا محققا (لمصالحها) .

هذه مقدمة أردت بها أن أزيل من الأذهان وهما شائعا مضمونه، أنه طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية صديقة لمصر ، فانها سـوف (تضمن) نمو الديموقراطية بها ، واذا كان سقوط مصر فى يـد التطرف الدينى فى غير مصلحة مصر فى المدى القصير أو الطويل . فان الولايات المتحدة الأمريكية (لن تسمح) بقيام مثل هذه الأنظمة ، وأود فى البداية أن أذكر أننى لا أحمل عداء مسبقا للولايات المتحدة الأمريكية ، كما أننى لا أقصد بعبارات (تضمن) ، (لن تسمح) أن الولايات المتحدة تملك سلطة القرار فى مصر ، فهذا ما لا أتصوره أو أعتقد فيه ، وانما فقط أعرض لوجهة نظر خاطئة تقود الى نتائج غير منطقية ، وأود أيضا أن أوضح أن ما اعرضه لا يمثل مبررا يقينيا لتواجد قوة التيار السياسى الدينى فى مصر والمنطقة ، بقدر ما يمثل احتمالا قائما ، له ما يبرره من المنطق أو على الأقل من سوء الظن ، وأنتقل بعد هذه المقدمات والتحفظات الى الموضوع وأتساءل هل الولايات المتحدة الأمريكية وراء تصاعد المد السياسى الدينى فى المنطقة ؟ ، وأعرض تصورا منطقيا ، يبدو متكاملا بصورة مزعجة ..

لقد ترتب على قيام الحكم الاسلامى فى ايران ، أن أصبحت

منطقة الخليج كلها منطقة (خلخله) سياسية ، واستمرار التخلخل وعدم الاستقرار في هـذه المنطقـة يحقق بتداعياته المتشابكة بعض النتائج الايجابية سياسيا واقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية ، ومن البديهي أن يتكون حائط دفاعي متماسك خلف المنطقة المشار اليها ، والمرشح لذلك هو مثلث (السعودية ـ السودان ـ مصر) ، وهـذا المثلث يمكن أن يشكل (اذا أضيف اليه ما هو قائم من ارتباط عضوى بين أمريكا واسرائيل) ، قوسـا دفاعيـا نموذجيا لحماية المصـالح الأمريكية ومواجهة التغلغل الشيوعي أو حتى اليسارى في المنطقة ٠

لقـد تطورت أسـاليب العلاقـات بين الدول العظمى والدول الصغيرة ، فلم يعد مطلوبا تواجد احتلال بشري أو حتى توافر قواعد عسكرية دائمـة ، وانمـا تغنى التسهيلات العسـكرية ، التي تدار بواسطة الوطنيين ، وتكون جاهزة للاستعمال وقت الحاجة اليهـا ، عن أشكال التدخل المباشر ، والمستفز للمشاعر الوطنية ٠٠ ولا مانع من أن تصرخ الأنظمة ليل نهار بلعن الامبريالية العالمية ، والاستعمار الأمريكي ، والبيت (غير الأبيض) ، لا مانع من ذلك كله طالما أن المصالح الاستيراتيجية مصونة ، والأهداف الاستيراتيجية متحققة ٠٠

واستطرادا لوجهة النظر (الاحتمالية) التي نعرضها ، فـان الاختيار الاسلامي (الثروى) ، يبدو أكثر الاختيارات تحقيقا لهـذا الهدف ، وعلى السودان أن يطبق الشريعة الاسلامية بهدف صبغ الدولة بالصبغة الدينية كاطار مطلوب (وقد حدث هذا بالفعل) ، وعلى السعودية أن تتحول بخطوة محسوبة في اتجاه الأخذ بنظـام ديموقراطي (شكلي) بطرح دستور وتشكيل مجلس نيابي اسلامي (وقد أعلن عن ذلك بالفعل) ، ويبقى أخيرا سقوط مصر تحت شكل من أشكال الحكم الديني ، عن طريق الأخذ بالاطار وصبغ الدولـة بصبغة دينية من خلال خطوات محسوبة ، تبدأ بتطبيق الشريعـة الاسلامية ، وما يترتب على ذلك من تداعيات (انغلاقية) من وجهة

النظم الاجتماعية (وهذا في سبيله للحدوث بالفعل) ، ولا يبقى الا بعض التفصيلات التي يمكن حلها في المستقبل المنظور ، مثل الخلاف مع الاتجاه الاسلامي التقليدي حول موقفه من دولة إسرائيل (ويكاد يكون هو الخلاف الأساسي الوحيد) ، ومثل البحث عن قيادة مقبولة (ومدنية) لهذا الاطار أو التيار ، ومثل تنسيق الادوار بين زوايا المثلث ، مثل الاتفاق على الأهداف الاستراتيجية مع مع المرشحين لتحقيق هذه الأهداف ، ومثل التأكد من قياسات رد الفعل على المدى الطويل . أما المدى القصير فان نتائج مثل هذا التصور سوف تكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية بالتأكيد ، وسوف يتمثل ذلك في مجموعة من المكاسب ، أهمها استقرار المنطقة سياسيا . خاصة في مصر ، بعد سحب البساط من تحت أقدام المتطرفين دينيا (الاتجاه الثوري) ، من خلال تحقيق المظاهر (الشكلية) للتطبيق الاسلامي ، وخلق قضية وطنية (اسلامية) عن طريق تعبئة المشاعر والجهود وتوجيه الأنظار الى العدو (دون أن يتجاوز الأمر حدود التعبئة السياسية والاعلامية) ، ولا مانع من بعض الهجوم على من وراء اسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية رأس الأفعى (الصليبية) ، لا مانع طالما أن التسهيلات العسكرية متاحة ، و (اللوبي) الرأسمالي متحكم في اقتصاديات المنطقة ، وأخيرا فان التخوف على مصر الأقليات سوف يمكن معالجته باتفاقات ودية تحفظ لها بعض حقوقها ، وتدفع بها الى الارتباط المصري بالولايات المتحدة كنوع من الاعتراف بالجميل والتحوط لاحتمالات المستقبل ، وأخيرا وليس آخرا فسوف تنتهي أسطورة امكانيات القوة في المنطقة ، وسوف يتمزق الحلم العربي من خلال الاتهامات المتبادلة بالعمالة . وسوف تعود المنطقة الى الخلف عشرات من السنين ، واذا حدث خلل ولو بسيط في حسابات المدى الزمني لإستمرار هذا التوقع واستقراره ، فسوف يتمثل البديل المطروح في الاختيار العسكري ، وهو القوة الوحيدة البديلة والممكنة .

والتعامل معه (تاريخيا) ، أسهل على الولايات المتحدة من التعامل مع غيره ".

كل ما سبق لا يمثل الا تصورا قد يخطيء وقد يصيب ، أو حلما من أحلام اليقظة لدى بعض هواة التحليل ، أو كابوسا مزعجا كما ازاه ، أو تفسيرا لبعض مظاهر النكوص في مواجهة هذه التيارات، على المستوى الفكرى أو الاعلامى ، وفى كل الأحوال فانها المرة الوحيدة التى أتمنى ان أكون فيها مخطئا ، وربما كان ذلك صحيحا ، وأن يكون الخطأ بنسبة المائة فى المائة ، وهو ما لا أظنه صحيحا بأية حال .

- ٧ -

الصراع بين التيارين الثروى والراديكالى

اشعلت الثورة الايرانيــة بنجاحها فى ايران ، صراعــا على مستوى دول المنطقة ، بين ما تمثله ايران من اتجاه راديكالى ، وبين التيار الاسلامى الثروى الذى تمثله المملكة العربية السعودية ، خاصة وأن نجاح الثورة الايرانية قد ساهم الى حد كبير فى احياء آمـــال أنصار الاتجاه الاسلامى الثورى فى امكان السيطرة على الحكم ، عن طريق اشعال الفتيل بعمل عنيف ومؤثر ، وعلى الشارع السياسى واجب المساندة بعد ذلك ، وهو شارع فى تقديرها اسلامى النزعــة والمشاعر ، مطحون بما يكفى لمساندة رموز الطهارة فى عالم الشر ، ولم تكن مصادفة أن تحدث أول انتفاضات الاتجاه الثورى فى الحرم النبوى الشريف ، وأن تهتز الدوائر الحاكمة فى السعودية لهــذا الحادث اهتزازا عنيفا ، وأن ترد السعودية التحية بأفضل منهــا فتساند العراق فى حربه ضد ايران ، فترد ايران بتأليب الشيعه فى الشمال الشرقى للمملكة ، ومن المنطقى بالطبع فى منطقة تمــوج

بالتيارات الاسلامية ، أن يكون للسعودية رأى ، بل وأكثر من ذلك دور ، أو على الأقل وقفة لاعادة ترتيب الأوراق ، واعادة تقييم هـذه الاتجاهات ، خاصة وأن قضية الاسـلام بالنسبة للسعودية ليست قضية دين أو اختيار مطروح ، بل انها قضية تتناول أساس وجـود النظام الحاكم ذاته ، وفي اعتقادي أن السعودية قد نوعت مواقفها من الاتجاهات الثلاثة ، فهى ترفض الاتجاه الثورى لأنه لم ينشأ تحت عباءتها ، كما أنه ، بمثاليته المفرطة ، يسقطها من حساباته كنموذج للتطبيق الاسلامي الصحيح ، بينما تتراوح علاقتها بالتيار التقليدى بين المودة والحذر ، فهم يستحقون الموده لأنهم معتدلون ، والبعض منهم لا ينسى أنه وجد في كنفها ملاذا وسندا وقت الاضطهاد الناصرى ، وهم في نفس الوقت يزدادون تسييسا بمرور الايام ، وهو ما يجعلها على شفا الحذر منهم ، فالكلام في السياسة لابد وأن يقود الى حـديث الشورى ونظم الحكم ، وهى دائرة لا يسمح النظام السعودى باختراق حدودها عند الحوار ، والخطر كل الخطر عندما يحدث هذا الاختراق تحت مظلة اسلامية ، ولا يبقى الا التيار الثورى ، وهو ما أتوقف أمامه بالتأمل متسائلا عن حجم لا يرقى الى مستوى اليقين ، وان كان محاطا بأبواب كثيرة للشك ، ان أغلقت أحدها انفتح الآخر ، وان أغلقتها جميعا أهملت مبررا منطقيا لتنامي التيار الاسلامى السياسى ، وهو اختيار كل من الاتجاهين الثورى والراديكالى ، لمصر ، ساحـــة لادارة صراع يخشى كل منهم أن يدور في ساحته .

— ٨ —

الأحـزاب الجبهـوية

تنشأ الجبهات بين التيارات السياسية المختلفة في مواجهة عدو مشترك ، أو لتحقيق أهداف انتخابية محددة ، ويندر أن تستمر هذه

الجبهات لفترات زمنية طويلة ، أو أن تكون هي الأسلوب الوحيـــد للممارسة السياسية كما حدث في مصر ، حين تحولت جميع أحزابها الى جبهات ، وقد يكون منطقيا أن يمثل حزب التجمع جبهة سياسية تجمع بين قوى اليسار المختلفة ، وأيضا فقد يكون للوفد بعض العذر فى أن تنوع الاتجاهات السياسية فيه ارث تاريخى ، نتيجة تجمع كل الفصائل الوطنية فى مواجهة الاحتلال وتحت الراية الوفدية ، الأمر الذى لم يكن مستغربا معه أن يتجمع تيار أقصى اليمين ممثلا فى كبار الملاك مع تيار أقصى اليسار ممثلا فى الطليعة الوفدية وبعض الماركسيين ، فى اطار حزبى واحد يسعى الى تحقيق الأهداف التى يجمع عليها الجميع ، والمتمثلة فى الاستقلال وفى كون الأمة مصدرا للسلطات ، وقد أضافت القيادة الوفدية بعدا جديدا للجبهة لا سابقة له فى تاريخ الوفد ، ويمثل انتكاسة لشعاراته العلمانية الواضحة منذ نشأته وحتى قيام الثورة ، وأقصد بهذا البعد تحالف الوفد مع الأخوان المسلمين فى انتخابات ١٩٨٤ ، ونلخص ما سبق فى أنه من المنطقى أن يقبل الباحث منطق الجبهة فى التجمع (لسبب تكوينى) ، وفى الوفد (لسبب تاريخى) ، بينما يصعب عليه تفسير جبهة حزب العمل الذى ينتمى بجذوره الى تيار مصر الفتاة ، والذى يضم بالاضافة اليه تيارا ناصريا ، وبعضا من تيار الأخوان المسلمين ، أو جبهة حزب الأحرار الذى يضم اتجاها ليبراليا متطرفا (تمثله جريدة الأحرار) ، واتجاها دينيا متطرفا (تمثله جريدة النــور) ، أو سعى الحزب الوطنى لضم بعض الناصريين الى قاعدته الساداتيه .

اقول — لا يمكن تفسير ما سبق الا باجتهاد نظرى مؤداه أن هذه هى النتيجة الطبيعية لتقييد حركة تكوين الأحزاب ، الأمر الذى منع الاتجاهات السياسية الواضحة من تحديد هويتها المتميزة فى أحزاب ذات ملامح فكرية شديدة التحديد والتميز ، وقد كان لهذه الظاهرة (ظاهرة الأحزاب الجبهوية) ، تأثير مباشر على تصعيد المد السياسى الدينى ، من خلال تحجيم الاتجاهات الليبرالية والعلمانيـة

مراعاة (للتحالف) ، وتبنى جميع الأحزاب لمنطاقات دينية مراعاة للتوازنات (الجبهوية) ، وكان هذا أوضح ما يكون فى الانتخابات الأخيرة ، فقد مارست المجموعات الدينية التى توزعت على جميع الأحزاب ضغوطا أثمرت رفع الجميع للشعارات الدينية ، والمزايدة فى الدعوة الى التطبيق الفورى للشريعة والى تحويل مصر الى دولة دينية اسلامية ، مع اختلاف فى درجة ارتفاع النغمة أو مدى وضوحها .

لقد تعلمنا أن حوار التيارات السياسية المختلفة ، ينتهى الى اتفاق على (الحد الأدنى) لنقاط الالتقاء ، لكنه فى المناخ السياسى المصرى ، يحدث العكس تماما ، فما أن يلتقى الفرقاء ، حتى يتفقوا على (الحد الأقصى) لتصوراتهم السياسية المتباعدة ، ويخرجون دائما الى جماهيرهم ، أو بمعنى أدق على جماهيرهم ، بمفاهيم هى أقرب الى منطق الثورة من منطق الحوار ، وألصق بمعانى الرفض من أمانى الالتقاء ، وقد تجلى ذلك فى الشعارات الانتخابية ، التى حملت من الشعارات الدينية ما يؤكد على رفض ما هو قائم . وعلى أن البديل القادم ، لابد وأن يحمل عنوانا اسلاميا ، ومضمونا شرعيا ، ولا أعتقد أن التيار السياسى الاسلامى ، باتجاهاته الثلاثة ، كان يحلم بأكثر من ذلك .

- ٩ -

أخطاء المعالجة

لم يكن نظام الحكم موفقا فى معالجته لظاهرة التطرف الدينى ، تلك المعالجة التى ساعدت دون قصد ، على نمو التيار السياسى الاسلامى وليس الحد منه ، فالملاحظ أن الاعلام كان شديد الحذر فى النشر للأقلام المعتدلة والمواجهة للتطرف بمنهج عقلانى (١) .

(١) من أمثال الأساتذة مصطفى مرعى ، زكى نجيب محمود .

وكان شديد الحساسية في تقديم من يملكون القدرة على اجراء حوار ديني بمنطق متنور ودون خروج على الدين أو عنه في منابر الاعلام المختلفة (١) ، وخانه التوفيق في تقديم من توسم فيهم الاعتدال فخلطوا بين العقيدة وبعض اجتهاداتهم الدينية أو السياسية ، وفي نفس الوقت فانه يبدو غريبا ذلك التناقض بين المصالحة مع تنظيم متطرف مثل الجهاد بالافراج عن جميع المتهمين في احدى قضاياه ، والرفض لتعديل القوانين بما يسمح لاتجاه معتدل مثل الأخوان المسلمين بالمشاركة السياسية ، والأسوأ من ذلك كله خلق انطباع اعلامي عام ، سلبي بالنسبة للنظام الحاكم ، وايجابي بالنسبة للتيار الاسلامي السياسي ، أحيانا ، والتراجع المحسوب أحيانا أخرى ، والمنع والسماح بلا سبب أو استجابة لاحتجاج يأتي من بعض الاتجاهات الدينية ، ومن المؤكد أن أسلوب المعالجة يجب أن يتغير بصورة جذرية ، بحيث يكون حاسما في مواجهة الارهاب ، على أن يحدث ذلك من خلال أعمال لنصوص القانون العادي وليس بتجاوزه أو اللجوء للقوانين الاستثنائية ، وأن يطبق ذلك بوضوح وتلقائية على أي تجاوز لاطار الشرعية ، كما يجب على النظام أن يتخلى عن أسلوب التوازن الذي يؤكد الانقسام ولا يلغيه ، فلا يكون استمرار اعتقال البابا شنوده موازيا لاستمرار محاكمات الجهاد ، ولا يكون الافراج عن جميع المتهمين في احدى قضايا الجهاد مقدمة للافراج عن البابا شنوده ، وفي نفس الوقت فانه لابد من اباحة تكوين الأحزاب لكل التيارات السياسية بما فيها الاتجاهات الدينية ، ولابد أيضا من فتح المنابر الاعلامية للآراء المختلفة ، واجراء حوار اعلامي مفتوح يشارك فيه الجميع ، دون حساسية مبالغ فيها ، ودون اخفاء للحقائق ، ودون قيود على المناقشة ، تلك القيود التي أثبتت تجارب السنوات السابقة أنها كانت تأتي دائما بعكس ما تهدف اليه .

(١) من أمثال الأساتذة حسين أمين ، سعيد العشماوي .

- ١٠ -

مناطق الحوار المحرمة

يتحمل المفكرون في عالمنا العربي مسئولية كبيرة فيما حدث من نمو متزايد للتيار السياسي الاسلامي ، فهم من البداية قد حددوا مناطق محرمة للحوار أو النقاش ، منها ما هو تاريخي مثل ما يتعلق بحوادث التاريخ الاسلامي ، ومنها ما هو سياسي مثل واقع الحياة (السياسية) في الدول التي تطبق ما تدعى أنه النظام الاسلامي ، ومنها ما هو فكرى مثل قضايا الفصل بين الدين والسياسة وقضايا الوحدة الوطنية وقد زاد حجم هذا التراجع مع نمو الاتجاه الاسلامى الذرى ، تحسبا للمستقبل وايثارا للسلامة ، خاصة وأن من حاول منهم مناقشة موضوعات (فرعية) مثل الحجاب وبعض قوانين الشريعة ، أشبعه المتطرفون والمعتدلون تجريحا وهجوما بل واهانه ، وكل ذلك في تقديرى لا يشفع لمفكرينا في انسحابهم من مساحات كبيرة من الحوار ، تتسع يوما بعد يوم بزيادة حجم تراجعهم ، بل والاستطراد في الصمت أمام ما يعتقدون أنه صحيح أو في مواجهة ما يعتقدون أنه خطأ .

وأخيرا ، فما سبق كله كان اجتهادا قد يخطىء ، وقد يصيب . لكنه محاولة لتفسير ما أعتقد مبدئيا أنه مأزق تاريخي ، وتوضيح لما يمكن أن يكون خافيا ، دون اعتبار لما يترتب على ذلك من نقد أو هجوم أو عداوة ، عن ايمان بأن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق ، وأن الكلمة أحيانا قد تمنع رصاصة ، لأنها بالطبع أقوى ، وبالقطع أبقى .

الفهــرس

	الصفحة
مقــدمة	٥
الفصل الأول : القصــد والجهل	٧
١ ـ جهـل القصـد	٩
٢ ـ قصـد الجهـل	٢٩
الفصل الثاني : قبل السقوط	٣٩
١ ـ حوار هادىء في قضية ساخنـة	٤١
٢ ـ الحكم بالحق الالهي	٥١
٣ ـ وأخيرا تسقط التفاحة	٥٩
٤ ـ اللـه يعلـم	٦٤
٥ ـ ولا يخلو الأمر من فكاهة	٧٠
الفصل الثالث : اللاعبون بالنار	٧٥
١ ـ مولانا الذى فى الجيزة	٧٧
٢ ـ مصرية .. مصرية	٨٣
الفصل الرابع : السـودان بين الجموح والطموح	٩١
١ ـ حـديث الجمـوح	٩٥
٢ ـ حديث الطمـوح	١١٦
٣ ـ وبينهما متشابهات	١٢٢
الفصل الخامس : لماذا الآن ؟	١٢٧
ـــ الاتجاه الاسلامى التقليدى	١٢٩
ـــ الاتجاه الاسلامى الثورى	١٣٠
ـــ الاتجـاه الاسـلامى الثروى	١٣٠
ـــ أساليب العمـــل	١٣١
ـــ التناقض	١٣٤
ـــ مذكرة تفسـيرية	١٣٦

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٢/٥٣٣٧

ISBN — 977 — 01 — 3090 — 7

حوار هادئ حول ..

• تطبيق الشريعة الإسلامية نعَم .. للمصحف والدين لا .. للسيف والحُكم

• التيار السياسى الإسلامى لماذا الآن ..؟ وإلى أين .. ؟

• مصرية .. مصرية

عزيزى القارئ

هذا كتاب يخاطب عقلك عن قصد ، ويؤرق ذهنك عن عمد ، ويخترق بك منطقة أشاعوا أنها محرمة ، لكنى أدخل بك إليها ، مدركا أنّ العقل لم يخلق للامتهان ، وأنّ مستقبل الوطن ليسَ ألعوبة بيَد السّاسَة المتسربلين بالدين ، والحالمينَ دائمًا وأبداً بالسُلطة ومقعَد السلطان .

لا بأس عليك إن شعرت بقدر من اليأس فقد شعرت بأضعاف ما تشعر ، ولا ضير عليك إن أحسستَ بأن البَعض قد دفعوا بك إلى شرك كله خداع ، فقد أدركت هذا معك ، ولا تثريب إن حزنت مِن أجل مصر ، فأنا مثلك حزين .. حزين وأحمد الله من قبل ومن بعد على أننا التقينا .. قبل السقوط .

فرج فودة



٢٨٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب